مجلة بحوث الأعمال

https://abs.journals.ekb.eg

المعهد العالى للإدارة وتكنولوجيا المعلومات

بكفر الشيخ

العدد: الأول

المجلد: الاول

يوليو ٢٠٢٤

دور الحوكمة المصرفية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية

أ.د/ رضا إبراهيم صالح

أستاذ المحاسبة المالية والمراجعة – كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

نائب رئيس جامعة كفر الشيخ الأسبق لشئون البيئة والمجتمع الأسبق

عميد المعهد العالي للإدارة وتكنولوجيا المعلومات بكفر الشيخ

أ.م.د/ إبراهيم محمد الطحان

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

أ/ إسلام محمد وهبة صالح الطوخي

باحث ماجستير محاسبة – كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

مسئول ائتمان ببنك القاهرة

eslameltoukhy2018@gmail.com

ملخص

إســـتهدفت هذه الدراســـة التعرف على دور الحوكمة المصـــرفية في الحد من ممارســـات المحاســـبة الإبداعية ؛ ولتحقيق هذا الهدف: قام الباحثون بإجراء دراســـة ميدانية من خلال استطلاع رأي أعضاء هيئة التدريس من كليات التجارة بالجامعات المصرية (قسم المحاسبة والمراجعة) على إعتبار أنهم يمثلون وجهة النظر الاكاديمية، إدارة الحســـابات المركزية بالبنوك محل الدراسـة، على إعتبار أنه منوط بهم إعداد القوائم المالية، مراقبي الحسـابات – سـواء بمكاتب المحاسـبة والمراجعة أو بالجهاز المركزى للمحاسـبات، باعتبارهم الفئة التي تقوم بمراجعة القوائم المالية للبنوك، والتحقق من مدى إلتزام هذه البنوك بتطبيق المعايير المحاسـبية، مسـتخدمو التقارير المالية المنشـورة (المحللين الماليين) ويسـتخدم مصـطلح المحاسـبة الإبداعية بشـكل واسـع للتعبير عن الممارسـات التى يمكن أن تسـتخدمها الإدارة لتعديل نتيجة النشاط والمركز المالى للبنوك بالشكل الذي يؤثر في إنطباع مستخدمي القوائم المالية عن الأداء، وتقوم الإدارة من خلالها بإســـتغلال الثغرات أو حالات الغموض في المعايير المحاسبية بهدف تقديم صورة متحيزة عن الأداء المالى٠ باعتبارهم الفئة المستفيدة من معلومات التقارير المالية، للتعرف على آراء أفراد عينة الدراســـة فيما يتعلق بأســـئلة البحث وقد توصـلت الدراسـة إلى وجود أثر معنوي لمبادئ الحوكمة المصـرفية فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية، المحاسبة الإبداعية،

Abstract

This study aimed to identify the role of banking governance in reducing creative accounting practices. To achieve this goal: the researchers s conducted a field study by surveying the opinions of faculty members from faculties of commerce in Egyptian universities (Department of Accounting and Auditing), considering that they represent the academic point of view, the central accounts management of the banks under study, considering that they are entrusted with preparing the financial statements, Account auditors - whether in accounting and auditing offices or the Central Auditing Organization, as they are the category that reviews the financial statements of banks and verify the extent of these banks' commitment to applying accounting standards. Users of published financial reports (financial analysts) as the category that benefits The term creative accounting is widely used to express the practices that management can use to modify the results of activity and the financial position of banks in a way that affects the impression of users of the financial statements about performance, and through it management exploits loopholes or ambiguities in accounting standards with the aim of presenting a biased image of financial performance .from financial report information, to learn the opinions of Study sample members in relation to the research questions. The thesis concluded that there is a significant impact of the principles of banking governance in reducing the practice of creative accounting,

Keywords: Banking governance, Creative accounting

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

١/١ مقدمة:

يعتبر القطاع المصرفى من أهم القطاعات الفعالة فى إقتصاديات الدول، وذلك نظراً للدور الهام الذى يقوم بة هذا القطاع من دفع عجلة التنمية الاقتصادية . حيث يقوم بتجميع المدخرات المحلية والأجنبية ثم تزويد القطاعات المختلفة فى المجتمع (الأعمال – الخاص – الحكومى) بالإحتياجات التمويلية اللازمة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المرغوب فيها.

ولقد حدثت عدد من الأزمات الإقتصادية من أهمها تعرض بعض الشركات الكبيرة مثل شركة Enron للطاقة وشركة World Com للإتصالات للإفلاس، والأزمة الإقليمية والتى ظهرت بدول جنوب شرق اسيا (النمور الأسيوية) عام ١٩٩٧، والأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وبتحليل هذة الأزمات المالية نجد أن من أهم الاسباب التى أدت الى هذة الأنهيارات هو إتجاه معظم إدارات المؤسسات المالية الى تجميل البيانات المالية الخاصة بهم وإظهار نتائج أعمالهم بصورة جيدة – وهذا على خلاف الحقيقة – أمام الأطراف ذوى العلاقة باستخدام مجموعة من الأساليب المحاسبية والتي يشار إليها باسم المحاسبة الإبداعية ، وبهذا تعد المحاسبة الابداعية من أحدث ممارسات التلاعب المحاسبى التي يتم ممارستها من خلال إستغلال المرونة المحاسبية، وتعدد البدائل والطرق والسياسات المحاسبية، بحيث يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية بتحريفها وتضليل مستخدمى البيانات المالية دون خرق القوانين والمعايير المحاسبية. ومن هنا إزدات حدة الصراع بين أطراف الوكالة بتعارض المصالح بين الأطراف المختلفة (فريد،٢٠١٤، ص ٢٤٥).

كما أن إستخدام المحاسبة الابداعية بأساليبها ومداخلها المختلفة يؤدي الى إفتقار التقارير المالية للمؤسسات المصرفية إلى عدة خصائص لجودتها تتمثل في الموثوقية والمصداقية وهذا يؤدي إلى تضليل مستخدمى التقارير المالية وعدم كفاءة القرارات المتخذة الأمر الذي يؤدى إلى ضياع مفهوم جودة التقارير المالية

وقد ظهرت الحاجة الى الإستعانة بآليات حديثة للإدارة وللرقابة من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في جميع أنواع المؤسسات المالية كإطار تنظيمى يضمن حماية رؤوس الأموال من خلال تفعيل الشفافية والمساءلة والعمل على تحقيق العدالة بين الأطراف المهتمة بإقتصاديات المنظمة بالأضافة إلى ذلك فهي تهدف إلى إعادة هيكلة أنظمتها على المستوى

الكلى والجزئى باعتبارها مجموعة من الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلى أصحاب المصلحة في المنظمة (البرغوثى، عتمة، ٢٠١٢، ص ٧٠).

وفى ظل إهتمام البنك المركزى بتطوير الجهاز المصرفى والوقوف على آخر المستجدات الدولية وسعيه المستمر نحو التطوير وتجنب الوقوع فى المخاطر والأزمات المالية، فقد أصدر تعليمات للجهاز المصرفى بضرورة تطبيق تعليمات حوكمة البنوك بحد أقصى ١مارس ٢٠١٢ والتى أصدرها بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١١ (البنك المركزى المصري،٢٠١١) .

٢/١ مشكلة الدراسة:

يأتى دور الحوكمة المصرفية من أجل تنظيم العلاقة بين إدارة البنك ومجلس ادارته وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الاخرى، وتحديد واضح للسلطات والمسئوليات لكل منهم وتتناول الحوكمة الاسلوب الذى يتبعة المجلس والادارة العليا للبنك لتوجيهه ومباشرة شئونه وأنشطته اليومية، والتى توثر على ما يلى: (البنك المركزي المصري،٢٠١١) .

- وضع الاستراتيجيات وتحديد الاهداف.
- تحديد مستوى المخاطر المقبول للبنك.
- مباشرة أعمال وأنشطة البنك اليومية.
- تحقيق التوازن بين الإلتزام بالمسئولية تجاة المساهمين وحماية مصالح المودعين وأخذ مصلحة أصحاب المصالح الاخرى فى الاعتبار.
- التأكد من أن نشاط البنك يتم باسلوب آمن وسليم وفى إطار الإلتزام بالقوانين والضوابط السارية.
- إتباع سياسات فعالة للافصاح والشفافية.

وبناء عليه، فإن مشكلة الدراسة تتمثل فى إستخدام أساليب ومداخل المحاسبة الابداعية فى بعض المصارف لتحقيق المصالح الشخصية بشكل يتعارض مع المساهمين وأصحاب المصالح، الأمر الذى يؤدى الى ظهور العديد من المشاكل كإفتقار الموثوقية وكذلك إفتقار جودة التقارير المالية المنشورة، الأمر الذي يؤدى بعد ذلك الى زيادة حجم المخاطر، وتعرض هذه المصارف إلى هروب رؤوس الأموال، وهروب المودعين منها، وتهديد سمعة المصرف بل تعرض المصرف – فى بعض الاحيان – الى غرامات مالية وبالتبعية تعرض الدولة إلى أزمات مالية وتمولية.

وإستناداً لما تقدم تتمثل مشكلة الدراسة فى الإجابة على تساؤلات الدراسة التالية:

سؤال الدراسة الرئيسي: ما أثر مبادئ الحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟

ويتفرع من هذا السؤال الدراسةى الرئيسي مجموعة من الاسئلة الفرعية التالية:

١. ما أثر تبني مبدأ توافر إطار فعال للحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية؟
٢. ما أثر تبني مبدأ حقوق المساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية؟
٣. ما أثر تبني مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية؟
٤. ما أثر تبني مبدأ الإعتراف بدور أصحاب المصالح فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية؟
٥. ما أثر تبني مبدأ الإفصاح والشفافية في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية؟
٦. ما أثر تبني مبدأ تحديد مسئوليات مجلس الإدارة في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية؟

١/٣ اهداف الدراسة :

يهدف الباحثون التعرف على دور الحوكمة المصرفية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، حيث يتحقق ذلك من خلال دراسة تأثير مبادىء الحوكمة المصرفية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

١/٤ أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة من حيث الأهمية العلمية والعملية إلى النقاط التالية:

الأهمية العلمية:

١. التعرف على الجوانب الفكرية للحوكمة المصرفية وكيفية الاستفادة منها في الإفصاح .

٢. المساهمة فى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال تطبيق آليات الحوكمة المصرفية.
٣. قلة الدرسات المحاسبية الخاصة بالحوكمة المصرفية وأثرها فى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

الاهمية العملية:

١. تعد التقارير المالية بالغة الأهمية لجميع الأطراف أصحاب المصالح سواء الداخليين أو الخارجيين، حيث أنها تعتبر هى المنتج النهائى وأحد أهم المؤشرات لتقييم أداء كفاءة وفعالية الإدارة.
٢. المساهمة فى إمداد المستثمرين المرتقبين بمعلومات ملائمة وتعبر عن الوضع الحقيقي للشركة تساهم فى إتخاذ قرارات صحيحة.
٣. إن تعزيز الحوكمة المصرفية يؤدي الى تعزيز ثقة الجمهور بالنظام المصرفي بأكمله.
٤. العمل على الحد من هروب رؤوس الاموال وخلق علاقات قائمة على الشفافية وبالتبعية إستقرار سوق الأوراق المالية.
٥. تزداد أهمية الحوكمة بصفة عامة فى الدول الصناعية المتقدمة وفى الدول النامية بصفة خاصة نظراً للدور الهام الذي تقوم به البنوك فى تمويل أغلب المشروعات سواء القومية أو الصغيرة والمتوسطة
٦. تحسين صورة البنك (السمعة) لدى جميع الاطراف.

١/٥ منهج الدراسة :

تحقيقاً لهدف الدراسة المتمثل في دراسة دور الحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية وفي ضوء تساؤلات الدراسة التي يحاول الباحثون الإجابة عليها يعتمد الباحثون علي المنهجين الاستنباطي والاستقرائي.

١/٥/١ – المنهج الاستنباطي:

يستخدم الباحثون المنهج الإستنباطى في مرحلة إستعراض الأدب المحاسبي والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة فى الحوكمة المصرفية والمحاسبة الابداعية وجودة التقارير المالية، وتم ذلك من خلال مراجعة ما تم التوصل إليه من المقالات والمراجع والكتب العلمية

والدوريات العلمية المتخصصة في مجال الدراسة وذلك لبناء الإطار النظرى للدراسة وإشتقاق فروضها

٢/٥/١ – المنهج الاستقرائي:

يستخدم المنهج الاستقرائي لإتمام الجانب الميداني من الدراسة من خلال اختبار الفروض التي تم التوصل إليها من خلال جمع البيانات اللازمة لاختبار الدراسة النظرية وتحديد مدي قبول الفرض من عدمه.

٦/١ نطاق الدراسة:

تهتم الدراسة بتناول وتحليل النقاط التالية:

- تقتصر الدراسة على البنوك التجارية (الاستثمارية – القطاع العام).
- تقاس الحوكمة المصرفية من خلال مبادئ الحوكمة المصرفية ، وهى :

١- مبدأ ضمان وجود أساس لاطار فعال للحوكمة.
٢- مبدأ حقوق المساهمين.
٣- مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين.
٤- مبدأ دور أصحاب المصالح.
٥- مبدأ الإفصاح والشفافية.
٦- مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة.

٧/١ فروض الدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة ومشكلة الدراسة والهدف منه يمكن صياغة الفرض الرئيسى للبحث على النحو التالى:

الفرض الرئيسى للبحث:

لا يوجد أثر معنوي لمبادئ الحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية .

ويندرج تحت هذا الفرض مجموعة من الفروض الفرعية :

ف١ لا يوجد أثر معنوى لمبدأ توافر إطار فعال للحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسة المحاسبة الأبداعية.

ف٢ لا يوجد أثر معنوى لمبدأ حماية حقوق المساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.

ف٣ لا يوجد أثر معنوى لمبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية.

ف٤ لا يوجد أثر معنوى لمبدأ الإعتراف بدور أصحاب المصالح فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية.

ف٥ لا يوجد أثر معنوى لمبدأ الإفصاح والشفافية فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية.

ف٦ لا يوجد أثر معنوى لمبدأ تحديد مسئوليات مجلس الإدارة فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية .

٨/١ مجتمع وعينة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفروض يتمثل مجتمع وعينة الدراسة فيما يلي:

أولاً: مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من أربع فئات على النحو التالى:

الفئة الاولى: أعضاء هيئة التدريس من كليات التجارة بالجامعات المصرية (قسم المحاسبة والمراجعة)

الفئة الثانية: إدارة الحسابات المركزية بالبنوك ،

الفئة الثالثة: مراقبي الحسابات – سواء بمكاتب المحاسبة والمراجعة أو بالجهاز المركزى للمحاسبات، المحاسبية.

الفئة الرابعة: مستخدمو التقارير المالية المنشورة (المحللين الماليين)

ثانياً: عينة الدراسة:

بناءً على التقسيم السابق لمجتمع الدراسة، يقوم الباحثون باختبار عينة عشوائية مكونة من ٢٠٠ مفردة – تمثل قوائم الاستقصاء الموزعة – يتم توزيعهم عشوائياً بواقع ٥٠ مفردة لكل مجتمع فرعى من المجتمعات الأربعة السابقة.

١/٩ وسيلة الدراسة:

تتمثل وسيلة الدراسة فيما يلي:

- إعداد قائمة الاستقصاء (الاستبيان) لجمع بيانات أولية حول ممارسات المحاسبة الابداعية من بعض الاجهزة الرقابية مثل الجهاز المركزي للمحاسبات
- إجراء المقابلات الشخصية مع بعض المسئولين ببعض هذه الاجهزة الرقابية.

١/١٠ تنظيم الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وسعيا لتحقيق هدفها سيتم تقسيم باقى اجزاء الدراسة على النحو التالى :

١. الدارسات السابقة.
٢. الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية
٣. أثر تفعيل الحوكمة المصرفية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
٤. الدراسة الميدانية.
٥. الخلاصة والنتائج والتوصيات ومجالات الدراسة المستقبلية

المبحث الثانى: الدراسات السابقة

ويعتبر دراسة دور الحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية للبنوك من الموضوعات، التى لم تلقى إهتمام كبير من قبل الباحثين بصورة مباشرة على الرغم من أهمية هذا الموضوع، ويقوم الباحثون بدراسة وتحليل الدرسات السابقة فى مجال الحوكمة، والمحاسبة الابداعية, ولتحقيق هدف الدراسة ، فقد قام الباحثون بإستعراض بعض الدراسات العربية والأجنبية التي سبق وأن تناولت موضوع الدراسة أو بعض جوانبها، مع تحليل تلك الدراسات من حيث أهدافها وأهم النتائج التي توصلت إليها وبعض التوصيات التى أوصت بها, وتم تقسيم المبحث على النحو التالي:

٢/٢ عرض الدراسات السابقة.

٢/٢/١دراسة (Nugrahanti ,2016)

بعنوان " **Risk Assessment and Earning Management in Banking of Indonesia: Corporate Governance Mechanisms**"

أجريت الدراسة على ٣٦ بنكاً مدرجاً في البورصة الإندونيسية كعينة للدراسة فى الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤.

هدفت الدراسة إلى:

١. التحقق من تأثير تقييم المخاطر باستخدام المخاطر الكامنة والجودة في تنفيذ إدارة مخاطر الجودة في الأنشطة التشغيلية للعمليات المصرفية لممارسات إدارة الأرباح من خلال مخصصات خسارة القروض.
٢. دراسة ما إذا كان هيكل الحوكمة المصرفية وجودة الحوكمة المصرفية يمكن أن يساعدا على الحد من إدارة الأرباح في القطاع المصرفي الإندونيسي.

وتوصلت الدراسة إلى:

١- إن تقييم المخاطر يساعد في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وخصوصاً معيار المحاسبة الدولي ٣٩.
٢- يمكن الحوكمة المصرفية تحقيق الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال مخصصات خسائر القروض.
٣- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وخصوصاً في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ واتفاقية بازل الثانية يساعدان على تحسين جودة التقرير المالي للبنك.

٢/٢/٢ دراسة **(Flayyih, et al., 2018)**

بعنوان " **The Effect of Integration of Coroprate Governance Mechanisms and Audit Quality in Earning Management: An Empirical Analysis of Listed Banks in Iraqi Stock Exchange**"

أجريت الدراسة على البنوك المدرجة في سوق الأوراق المالية العراقي والتي تتبع قانون البنوك والبنك المركزي وتعليماتهما وفقًا لتطبيق حوكمة الشركات لعام ٢٠١٥.

هدفت الدراسة إلى:

١. دراسة تأثير مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وتركيز الملكية كآليات تحكم البنوك على منع او الحد من إدارة الأرباح.
٢. تهدف الدراسة أيضاً إلى التحقق من دور جودة المراجعة في الارتباط بين الحوكمة المصرفية ومنع او الحد من إدارة الأرباح للبنوك المدرجة في البورصة العراقية لعام ٢٠١٥. وتم الإعتماد على عدد من العوامل تتمثل في عدد الاجتماعات والمدير العام، وحجم لجنة المراجعة ووجود لجنة مراجعة معتمدة مهنياً.

وتوصلت الدراسة إلى:

١- وجود تأثير للحوكمة المصرفية على إدارة الأرباح، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن عدد الاجتماعات، ومعرفة أعضاء لجنة المراجعة، ووجود لجنة المراجعة، والملكية الإدارية، والملكية الأجنبية لها تأثير معنوى على إدارة الأرباح.
٣. عدم وجود تأثير معنوى للمراجعة الخارجية على منع او الحد من إدارة الأرباح.، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن حوكمة الشركات بالتكامل مع جودة المراجعة لها تأثير معنوى في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

٢/٢/٣دراسة (Nurfitriana and Yadiati ,2018)

بعنوان " **Relation Between Asymmetric Information, Corporate Governance and Earning Management Evidence from Indonesia**"

أجريت الدراسة على ٣٧ بنكاً مدرجاً في البورصة الإندونيسية كعينة للدراسة فى الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤.

هدفت الدراسة إلى التحقق من تأثير المعلومات غير المتماثلة وحوكمة الشركات على إدارة الأرباح لعينة من البنوك المدرجة في البورصة الإندونيسية.

وتوصلت الدراسة إلى:

١. أن نسبة النقد والأوراق المالية لها تأثير معنوى وسلبي على إدارة الأرباح، بينما نسبة رأس المال لها تأثير معنوى وإيجابي على إدارة الأرباح، في حين لا يؤثر استقلالية مجلس الإدارة على إدارة الأرباح، وإن حجم مجلس المفوضين ليس له تأثير معنوى على إدارة الأرباح، وأخيراً لا يوجد تأثير للجنة المراجعة على إدارة الأرباح.

٢. تؤكد النتائج أن نسبة النقد والأوراق المالية، ونسبة رأس المال، وإستقلالية مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، لها تأثير معنوى إيجابي على إدارة الأرباح.

٤/٢/٢ دراسة (الكبيجي،٢٠١٩)

بعنوان " **دور حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية: دراسة ميدانية**"

أجريت الدراسة على الشركات الصناعية المساهمة في سوق الأوراق المالية الفلسطيني في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥.

هدفت الدراسة الى:

١. التعرف على إمكانية قيام الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية بممارسات إدارة الأرباح.
٢. التعرف على العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة، وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية.
٣. التعرف على العلاقة بين حجم مجلس الإدارة، وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية.
٤. التعرف على العلاقة بين اجتماعات مجلس الإدارة، وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية.
٥. التعرف على العلاقة بين حالة (ازدواجية) المديرين التنفيذيين، وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية.
٦. التعرف على العلاقة بين استقلالية لجنة المراجعة، وبين ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية.

وتوصلت الدراسة إلى:

١. أظهرت النتائج أن الشركات الصناعية المساهمة قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة من ٢٠١٢ –٢٠١٥ بالرغم من وجود بعض التباين خلال تلك السنوات، في عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥.
٢. أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي لكل من اجتماعات مجلس الإدارة، ونوع شركة المراجعة على إدارة الأرباح من خلال المستحقات الإختيارية، أما متغير نسبة الرفع

المالي فقد أظهرت النتائج تأثيره المعنوى على إدارة الأرباح من خلال المستحقات الإختيارية.

٣. وجود علاقة ارتباط سلبية بين اجتماعات مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات الإختيارية.

٢/٢/٥دراسة (Hashed and Almaqtari ,2021)

بعنوان " The impact of corporate governance mechanisms and IFRS on earning management in Saudi Arabia"

أجريت الدراسة على عينة تتكون من ١٠٢ شركة سعودية مدرجة بالبورصة خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٩.

هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير آليات حوكمة الشركات، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعتماد الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية. من خلال التعرف على عدد من العوامل المتمثلة في الاستقلالية، وإجتماعات مجلس الإدارة، وحجم لجنة المراجعة، وإستقلالية لجنة المراجعة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، وجودة المراجعة، والملكية الأجنبية والإدارية والعائلية ومدى تأثيرها على إدارة الأرباح.

وتوصلت الدراسة إلى:

١. أن حجم مجلس الإدارة وتكرار إجتماع مجلس الإدارة والملكية الأجنبية كانت لها تأثير سلبي على الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأظهرت نتائج الدراسة أن إستقلالية مجلس الإدارة ولجنة المراجعة لها تأثير إيجابي على الحد من إدارة الأرباح.
٢. أظهرت النتائج أن هناك تأثير معنوى على إدارة الأرباح بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عندما تم استخدام حجم الأداء.
٣. تشير النتائج أيضا إلى أن حجم مجلس الإدارة، ولجنة
٤. المراجعة، واجتماع لجنة المراجعة والملكية الإدارية لها تأثير سلبي معنوى على جودة التقارير المالية.

٦/٢/٢ دراسة (الماحى ، احمد ،٢٠٢٣)

بعنوان " أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية العاملة بولاية القضارف"

اجريت هذة الدراسة على (٥٢) مصرف، تم اختيار عينة الدراسة ممن هم على رأس العمل وذلك باستخدام أسلوب العينة الطبقية العشوائية.

هدفت الدراسة

قياس أثر حوكمة المصارف بآلياتها الداخلية والخارجية على جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر منتجي ومستخدمي المعلومات المحاسبية.

نتائج الدراسة

١- أظهرت النتائج وجود أثر لتطبيق حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية،

٢- أن مستوى تطبيق حوكمة المصارف، وجودة المعلومات المحاسبية جاء بدرجة مرتفعة.

٣- أن تطبيق آليات الحوكمة الخارجية يفوق تطبيق آليات الحوكمة الداخلية بالمصارف المبحوثة.

٤- وجود فروق في مستويات تطبيق الحوكمة يمكن إرجاعها لانتظام دورية انعقاد مجلس إدارة المصرف لصالح الانعقاد المنتظم. وفي ضوء النتائج، وتوصي الدراسة بتفعيل آليات حوكمة المصارف بوصفها أحد المجالات لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية، والتركيز على الآليات الخارجية للحوكمة كونها أكثر تأثيرا في جودة المعلومات المحاسبية مع تعزيز الجانب المرتبط بالملكية الإدارية للتنفيذيين بالقطاع المصرفي بوصفه أحد مجالات تعزيز التطبيق لآليات الحوكمة الداخلية.

٣/٢ تحليل الدراسات السابقة من وجهة نظر الباحثون:

من خلال عرض الدراسات السابقة يمكن للباحثون استنتاج ما يلي:

١- أن حوكمة الشركات هى عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والقوانين يتم تطبيقها بشكل تدريجي غالباً ما يأخذ هذا التطبيق عدد من السنوات بهدف ترشيد

والتحكم فى سلوك المديرين وبما يحقق معاملة متوازنة لجميع الأطراف المستفيدة بدون التعارض فى المصالح للجميع.

٢- أهم دوافع الإهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هى إعادة ثقة المتعاملين فى أسواق الأوراق المالية، وذلك نتيجة الإنهيارات وحالات الفشل التى أصابت الكثير من الشركات العملاقة والتى ترجع فى معظمها إلى إنتشار الفساد بين المسئولين فى الشركات ومحاولة إظهار واقع غير حقيقى عن أدائهم , بالإضافة إلى إستخدام الحيل لإخفاء الخسائر والأخطاء , مما عزز من أهمية حوكمة الشركات التى تضمن مشاركة أوسع ورقابة فعالة من قبل المساهمين على إدارة الشركة، بالإضافة إلى الحصول على المعلومات الضرورية من أجل تقويم أداء الشركة بشكل فعال , كما أنها تضيف للمساهمين الكثير من الحقوق والتى من بينها الحق فى عزل مجلس الإدارة .

٣- أن الحوكمة أصبحت إتجاهاً تطالب به التشريعات فى سوق الأوراق المالية ويجب أن تلتزم به الشركات لطرح أسهمها للجمهور.

٤- أهمية حوكمة الشركات تتضح من أهدافها التى تتمثل فى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة المنشأة، وبالتالى تحقيق الحماية للمساهمين وحملة السندات جميعا مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من إستغلال السلطة فى غير المصلحة العامة، بما يؤدى إلى تنمية الإستثمارات والمدخرات وتعظيم الربحية.

٥- يمثل الإفصاح الجيد والشفافية أحد المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة.

يحقق تفعيل آليات حوكمة الشركات قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين ومتخذى القرارات إعتماداً على التقارير المالية التى أعدت وفقاً لآليات حوكمة الشركات، وبالتالى قدرة الدول على جذب مستثمرين محليين أو أجانب، مما يترتب على ذلك من تنمية إقتصاديات تلك الدول

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية

١/٣ مقدمة:

إزداد الإهتمام بالحوكمة المصـرفية في العديد من الإقتصـاديات المتقدمة والناشـئة خلال العقود القليلة الماضـية، وذلك نتيجة للإنهيارات الإقتصـادية والأزمات المالية التي شـهدتها عدد من دول شـرق آسـيا وأمريكا اللاتينية وروسـيا في عقد التسـعينات من القرن العشـرين ،وكذلك ماشهده الإقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية خلال عام ٢٠٠٢ ، ومن أهم أسباب تلك الإنهيارات إتسـاع حجم الشـركات وإنفصـال الملكية عن الإدارة ، مما أدي إلي ضـعف آليات الرقابة علي تصـرفات المديرين ، فجاءت الحوكمة لتوجيه الأنظار نحو الممارسـات والتلاعبات والإحتيالات التي أدت لهذه الأزمات والأسـاليب المتعددة التي تمنع مثل هذه الأفعال وتحفظ حقوق المساهمين..

ويتناول هذا المبحث عرض مفهوم الحوكمة المصـرفية، والهدف من الحوكمة المصـرفية وكذلك خصـائصـها وكذلك عرض قواعد الحوكمة المصـرفية، وفيما يلي عرض لتلك النقاط على النحو التالى:

٢/٣ مفهوم الحوكمة المصرفية:

إهتم مصـطلح الحوكمة المصـرفية بتحقيق الإفصـاح والشـفافية في كافة المعلومات وبصـفة خاصـة المعلومات المالية لما لها من دور فعال في تحقيق أهداف أصـحاب المصـالح في الموسـسـات المالية، مما يعني الاهتمام بتحقيق جودة هذه المعلومات، ولم يقتصـر الامر على ذلك بل إمتد الي دورها في تنشـيط سـوق الأوراق المالية (Alzoubi and selamat,2012, p.18). وتعرف الحوكمة المصـرفية بأنها إسـتراتيجية تتبناها البنوك في سـعيها لتحقيق أهدافها الرئيسـية، وذلك ضـمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها، باعتبارها شـخصـية معنوية مسـتقلة وقائمة بذاتها، ولها من الهيكل الإداري والأنظمة واللوائح الداخلية ما يكفل لها تحقيق تلك الأهداف بقدراتها الذاتية، وبالقدر الذي لا يضـر بمصـالح الأطراف ذوى العلاقة (Williamson,1999,p.39).

وعرفت لجنة بازل الحوكمة المصـرفية بأنها الأسـاليب التي تدار بها أعمال البنوك من خلال الأدوار المناطة بكل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بما يؤثر على تحديد أهداف البنك، ومراعاة حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين(Fattah, 2019, p.3) .

مما سبق يتضح لدى الباحثون أن الكتابات المحاسبية قد تباينت في وضع تعريف محدد للحوكمة المصرفية وفقاً لإختلاف المناهج المتبعة ووجهات النظر المتعددة، فقد ينظر لها باعتبارها نظاماً للرقابة أو إعتبارها مجموعة من العلاقات أو إعتبارها هيكل لوضع أهداف البنك وتحديد وسائل تحقيق تلك الأهداف. وتتمثل الأطراف ذات العلاقة في البنوك في الإدارة التنفيذية للبنوك، ومجالس إدارتها، وحملة الأسهم والأطراف الأخرى أصحاب المصالح، وذلك بهدف المحافظة على حقوق المساهمين وتعظيم ثرواتهم بشكل عادل، مع دعم المستويات المختلفة لمجلس الإدارة.

٣/٣ أهداف قواعد الحوكمة المصرفية:

تعد الحوكمة المصرفية من أهم العمليات الضرورية واللازمة لحسن إدارة البنوك، وتأكيد نزاهة الإدارة، وكذلك للوفاء بالالتزمات والتعهدات ولضمان تحقيق البنوك لأهدافها بشكل قانوني واقتصادي سليم، خاصة ما يتصل بتفعيل أداء مجلس الإدارة والمديرين التنفذيين في هذه البنوك، وبما يؤدي إلي الحفاظ علي مصالح جميع الأطراف (حمد،٢٠١٦، ص٦٦)، وتتمثل أهداف الحوكمة المصرفية فيما يلى (سليمان ،٢٠٠٦، ص ص١٤-١٥؛ الشمرى، ٢٠١١، ص٣٢):

١. تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة البنك، بما يحقق حماية الأموال، مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الإستثمار، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة (خليل،٢٠٠٥، ص٢٢).
٢. تحسين كفاءة استخدام موارد البنوك وتعظيم قيمتها، والقدرة على جذب مصادر التمويل المحلية والعالمية اللازمة للتوسع والنمو، مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق، الأمر الذي ينعكس على تحقيق الكفاءة والتنمية (Demirag et al.,2000, p.354).
٣. العمل على مواجهة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الاخلاقي.

ومن خلال ما سبق يتضح لدى الباحثون أنه يجب وضع معايير تكفل سلامة المراكز المالية للبنوك، كما يجب حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخري من إحتمال تواطؤ كبار المساهمين مع الإدارة لتحقيق مصالحهم الشخصية دون إعتبار لمصالح الأطراف الأخرى.

٤/٣ أهمية قواعد الحوكمة المصرفية:

يتفق الكثير من الباحثونين والمهتمين على أهمية الحوكمة المصـــرفية وما تمثله من دفع لعجلة التنمية ورفع مستوى الأداء وتخفيض درجة المخاطرة المتعلقة بالفساد الإدارى والمالى على مسـتوى الشـركات والدول على حد سـواء، ويمكن التمييز بين أهمية الحوكمة بالنسبة للبنك وبالنسبة للمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح الأخرى من خلال ما يلي:

١/٤/٣ أهمية قواعد الحوكمة المصرفية بالنسبة للبنوك:

تنبع أهمية قواعد الحوكمة المصرفية بالنسبة للبنوك من النقاط التالية:

١. وضـــع اســـس للعلاقة بين مديري البنك ومجلس الإدارة والمســـاهمين مما يؤدي إلي وضـــوح حقوق وواجبات كل طرف يســـمح باســـتغلال الإمكانيات المتاحة أحســـن اســـتغلال، ويقود في النهاية إلى تحســـين كفاءة الأداء المالي .(Young et al., 2008,p.199)
٢. العمل علي وضـع إطار تنظيمي يمكن من خلاله تحديد أهداف البنك وسبل تحقيقها عبر توفير الحوافز المناسـبة لأعضـاء مجلس الادارة التنفيذيين للسـعي لتحقيق تلك الأهداف التي تراعي مصـــلحة المســـاهمين(Gharib and Rengasamy ,2012,p.101).
٣. تؤدي إلي الانفتاح علي الأســواق العالمية وجذب قاعدة عريضـــة من المســتثمرين والعملاء لتمويل المشاريع التوسعية (Kambil,et al., 2006,p.85)
٤. تطبيق قواعد الحوكمة يزيد من ثقة المســـتثمرين، وأن تلك القواعد تضـــمن حماية حقوقهم.

٢/٤/٣: أهمية قواعد الحوكمة المصـــرفية بالنســـبة للمســـاهمين وغيرهم من أصـــحاب المصالح:

تنبع أهمية قواعد الحوكمة المصـــرفية بالنســـبة للمســـاهمين وغيرهم من أصـــحاب المصالح من النقاط التالية:

١. تســاعد علي حماية مصــالح المســاهمين من خلال عدد من الإجراءات مثل ضــمان ممارساتهم لحقوقهم كاملة داخل المؤسسات المالية بما في ذلك حق انتخاب أعضاء مجلس الادارة، وحق المشــاركة في القرارات الخاصـــة بأي تغييرات جوهرية قد تؤثر علي أداء البنك في المستقبل، والشفافية في المعلومات وتوفيرها في الوقت المناسب.

٢. إن الإفصـاح الكامل عن أداء البنك والوضـع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا تسـاعد المسـاهمين علي تحديد المخاطر المترتبة علي الاسـتثمار وإيداع أموالهم في هذه البنوك (Nandelstadh,2003,p.4).

٣. يسـاعد نظام الحوكمة المصـرفية الجيد علي حماية مصـالح كل الاطراف المهتمة بأداء الشـركة ،وينظم العلاقات القائمة بين إدارة البنك التنفيذية ومجلس إدارته ، مما يعمل علي خفض مخاطر البنوك ورفع قيمة أسـهمها في السـوق. كما يحسـن نظام الحوكمة المصـرفية الجيد من نوعية وكفاءة القيادة في هذه البنوك ويحسـن من جودة الخدمات المقدمة للعملاء (Siagian and Tresnaningsih,2011 ,Pp.192-207)

٤. يسـاعد نظام الحوكمة المصـرفية الجيد علي تحسـين الكفاءة في اسـتخدام اصـول البنوك، والعمل على خفض تكلفة رأس المال، وتحقيق رغبات المجتمع وتطلعاته (Chang and sun,2010, pp.212-222).

ومن خلال ما سبق يتضح لدى الباحثون أن الحوكمة المصـرفية تسـاعد البنوك بشـكل خاص والاقتصـاد بشـكل عام علي جذب الاسـتثمارت، ودعم الأداء الاقتصـادي، والقدرة علي المنافسـة في المدي الطويل، من خلال تأكيدها علي الشـفافية في المعاملات. كما تسـاهم في تحسـين إدارة البنك من خلال مسـاعدة مديري ومجلس إدارة البنوك علي تطوير إستراتيجية سليمة لها، وضمان اتخاذ القرارات علي أسس سليمة، وتحديد المكافآت بشكل سليم. وتتيح الحوكمة المصرفية أيضا للشركة تبني معايير تتسم بالشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين.

٣/٥ أسباب الطلب المتزايد على قواعد الحوكمة المصرفية :

ترجع الحاجه إلي الحوكمة المصـرفية نتيجه للأزمات والإنهيارات المالية التي حدثت بالاقتصـاد العالمي منذ أواخر تسـعينات القرن الماضـي، وبذلك فإن الحاجه إلي الحوكمة المصرفية ترجع إلي الآتي (على , ٢٠١٣, ص٢٢؛ محمد , ٢٠١٥, ص٢٨):

١. سعي العديد من الدول نحو التحول للنظام الرأسمالي والسوق الحر، بغرض تحقيق معدلات مرتفعة ومستمرة في النمو الاقتصادي.

٢. إنفصال الملكية عن الإدارة، واتساع حجم نشاط البنوك وخاصة التجارية وتنوعها في البقاء ، ومنح التسـهيلات الائتمانية بأقل درجه من الضـمانات ،مما أدي إلي تعرض البنوك إلى مخاطر عدم السداد وبالتالى إفلاس هذه البنوك.

٣. زيادة حوكمة رؤوس الأموال بشكل غير مسبوق، مع ضعف آليات الرقابة علي تصرفات المديرين.

٤. إهتزاز الثقة في الأسواق ، حيث عانت جميع الأسواق من عمليات فساد وتلاعب بالأموال والأرقام المحاسبية.

٦/٣ معايير تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية:

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي بوضع معايير للحوكمة، وتتلخص معايير الحوكمة علي النحو التالي (OECD , 2004):

أولاً: ضمان وجود أساس فعال لإطار الحوكمة المصرفية:

يعني ذلك أنه يجب أن يتضمن إطار الحوكمة المصرفية وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي يمكن الاعتماد عليه في إظهار طبيعة العلاقات التعاقدية بينها وبين كافة الأطراف المتعاملين معها، وينظم بوضوح عملية توزيع المسئوليات بين مختلف السلطات الإشرافية والتنظيمية المختلفة.

وتحقيقاً لهذا المبدأ يتم تنفيذ المبادئ الفرعية الآتية:

١- وضع إطار للحوكمة المصرفية للتأثير في الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق مالية تمتاز بالشفافية والنزاهة.

٢- أن تتوافق مع أحكام القانون، والمتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة الحوكمة المصرفية في نطاق الاختصاص التشريعي الواحد، وأن تكون شفافة، وقابلة للتنفيذ.

ثانياً: حفظ حقوق المساهمين:

ويشمل اختيار مجلس الإدارة، والحصول علي حصص من الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، والمشاركة الفعالة في الجمعية العامة، وكيفية التعاون في عملية الرقابة.

وتحقيقًا لهذا المبدأ يتم تنفيذ المبادىء الفرعية الآتية (كامل ، ٢٠١٢):

١. أن يضمن الحقوق الأساسية للمساهمين.

٢. أن يُتاح للمساهمين حق الاطلاع على القرارات المتعلقة بالتغيرات الأساسية في البنوك.
٣. أن يكون للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، كما يجب إحاطتهم علماً بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، بما في ذلك إجراءات التصويت، ومنها:

- تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في التوقيت المناسب، عن تواريخ الاجتماعات العامة، وأماكنها، وجداول أعمالها، وتوفير المعلومات الكاملة في التوقيت الملائم بشأن المسائل التي يُستهدَف اتخاذُ قرارات بشأنها خلال الاجتماعات.
- إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة، ولإضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة، على أن توضع حدود معقولة لذلك.
- ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو بالإنابة، كما يجب أن يعطي نفس الوزن للأصوات المختلفة، سواء أكانت حضورية أو بالإنابة.

ثالثاً: المعاملة المتساوية لجميع المساهمين:

تعني المساواة بين حملة الاسهم واحترام حقوقهم القانونية، بما يضمن للجميع فرصة الحصول علي التعويض المناسب في حالة حدوث أي انتهاك لحقوقهم .

وتحقيقاً لهذا المبدأ يتم تنفيذ المبادئ الفرعية الآتية:

١. المساواة بين المساهمين المشتركين في الفئة الواحدة، من حيث الآتي:

- حصول كل المساهمين على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل فئة منهم؛ وذلك قبل شرائهم الأسهم.
- حماية الأقلية من ممارسات المسيطرين الاستغلالية، بأسلوب مباشر أو غير مباشر، مع توفير آليات ووسائل تعويض فعالة.
- إتاحة الاجتماعات لعامة المساهمين، والمعاملة المتكافئة لكافة المساهمين، ومنع أية إجراءات تصعب عملية التصويت أو ترفع تكلفتها على بعضهم.

٢. منع تداول الأسهم بما يتنافى مع الشفافية أو الإفصاح.
٣. أن يُطلَب من أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين الإفصاح لمجلس الإدارة عما إذا كانت لهم مصلحة مادية –بأسلوب مباشر أو غير مباشر، أم بالنيابة عن طرف ثالث– في أي عملية تمس البنك.

رابعاً: دور أصحاب المصالح:

يتضـــمن هذا المعيار الاعتراف بحقوق جميع الاطراف أصـــحاب المصـــلحة المتعاملين مع البنوك ،وهذا يعمل علي زيادة التعاون بين البنوك وأصـــحاب المصـــالح عن طريق وضـــع آليات حصـــولهم علي المعلومات التي تضـــمن مشـــاركتهم الفعالة في عملية الرقابة.

وتحقيقاً لهذا المبدأ يتم تنفيذ المبادئ الفرعية الآتية:

١. احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.
٢. أن يتاح لأصحاب المصالح الحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم.
٣. أن يسمح إطار الحوكمة المصرفية بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح فيها، وأن تكفل تلك الآليات تحسين مستويات الأداء.
٤. السماح لذوي المصالح بالاتصال بمجلس الإدارة للتعبير بحرية عن مخاوفهم تجاه أي تصرفات غير قانونية ومنافية لأخلاقيات المهنة.
٥. ينبغي اســتكمال إطار الحوكمة المصــرفية، بإطارين يتســمان بالفعالية والكفاءة، يتعامل أحدهما مع حالات التعثر المالي، ويكون الآخر لتمكين حقوق الدائنين.
٦. عندما يشارك أصحاب المصالح في عملية الحوكمة المصرفية، ينبغي السماح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة، وبقدر يمكن من الاعتماد عليها في الوقت المناسب، وعلى أساس منظم.

خامساً: الإفصاح والشفافية

ويشـير إلى أنه عند تطبيق الحوكمة في البنوك، يجب أن يكون هناك إطار يكفل الإفصـــاح والشـــفافية لكافة المعلومات المتعلقة بالبنك، وذلك فيما يتعلق بالموقف المالي وملكية الأسهم، والأداء ، وأسلوب ممارسة السلطات والمسئوليات ،ويتم الإفصاح عن تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع الأطراف أصحاب المصالح في الوقت المناسب .

وتحقيقاً لهذا المبدأ يتم تنفيذ المبادئ الفرعية الآتية:

١. الإفصاح عن المعلومات الآتية باعتبارها معلومات أساسية:
- النتائج المالية والتشغيلية للبنوك.
- أهداف البنوك.

- أعضـــاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين الرئيســـيين، والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم.
- العمليات المتصلة بالأطراف ذات العلاقة.
- عوامل المخاطر المحتملة.
- المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح.
- هياكل وسياسات الحوكمة، وبصفة خاصة ما يحويه أي نظام أو سياسة للحوكمة المصرفية، والعمليات التي تُنفَّذ بموجبها.

٢. إجراء مراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع مستقل كفء ومؤهل؛ حتى يمكنه أن يقدم تقارير مراجعة لمجلس الإدارة والمســـاهمين، والأطراف الأخرى، تؤكد أن القوائم المالية تمثل بوضوح المركز المالي, وأداء البنك في كافة النواحي المادية المهمة.

سادساً: مسئوليات مجلس الإدارة:

يجب أن تتضـــمن عملية تطبيق الحوكمة في البنوك، والتحديد الدقيق لمســؤليات مجلس الإدارة ،ومايكفله من متابعة فعاله لإدارة الشـركة من قبل مجلس الإدارة، بالإضـــافة إلي محاســبة مجلس الإدارة علي مســئوليته أمام البنك والمســاهمين، هذا بالاضـــافة إلي التعامل العادل مع جميع الأطراف اصحاب المصالح .

وتحقيقاً لهذا المبدأ يتم تنفيذ المبادئ الفرعية الآتية:

١. ينبغي على أعضـــاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أســـاس المعلومات الكاملة, مع العناية الواجبة بما يحقق أفضل مصلحة للبنك والمساهمين.

٢. يجب على مجلس الإدارة التوافق مع القوانين الســـارية، وأن يطبق معايير أخلاقية عالية، وأن يأخذ في الاعتبار إهتمامات كافة أصحاب المصالح.

٣. ينبغي على مجلس الإدارة أن يقوم بوظائف رئيسية معينة، تتضمن:

- وضـــع وتطبيق اســـتراتيجية جيدة للبنوك، ووضـــع أهداف الأداء، وخطط العمل الرئيسية, وسياسة مواجهة المخاطر, وأساليب إعداد الموازنات التقديرية، وخطط العمل السنوية.
- مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسئولين التنفيذيين, وأعضـاء مجلس الإدارة, وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة.

- متابعة وإدارة حالات تعارض المصـــالح بين مجلس الإدارة والمســـاهمين والإدارة التنفيذية. ومن تلك الحالات، إساءة استخدام أصول البنوك، وإجراء تعاملات مع أطراف ذات صلة.
- متابعة فعالية الحوكمة المصرفية التي تعمل المجالس في ظلها, وإجراء التغييرات المطلوبة.
- الإشراف علي عملية الإفصاح والإتصالات.

٤. يجب أن يكون مجلس الإدارة قادراً على تقييم شئون البنك تقييماً موضوعياً، وأن يجري ذلك –بصفة خاصة– باستقلال عن الإدارة التنفيذية؛ وذلك كالآتي:

- يتعين أن ينظر مجلس الإدارة في إمكانية تعيين عدد كاف من الأعضـــاء التنفيذيين، الذين يتصـــفون بالقدرة على التقييم المســـتقل للأعمال، حينما تكون هناك إمكانية لتعارض المصالح.
- يجب أن يخصص أعضاء مجلس الإدارة وقت كاف لمباشرة مسئولياتهم.
- لكي يتحقق القيام بتلك المسئوليات، يجب أن يُكفَل لأعضاء المجلس، الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة في الوقت المناسب.

ويمكن تلخيص مبادئ الحوكمة المصـــرفية التي أصـــدرتها منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية والإرشادات المتعلقة بها من خلال الشكل رقم (١-٣) التالى:

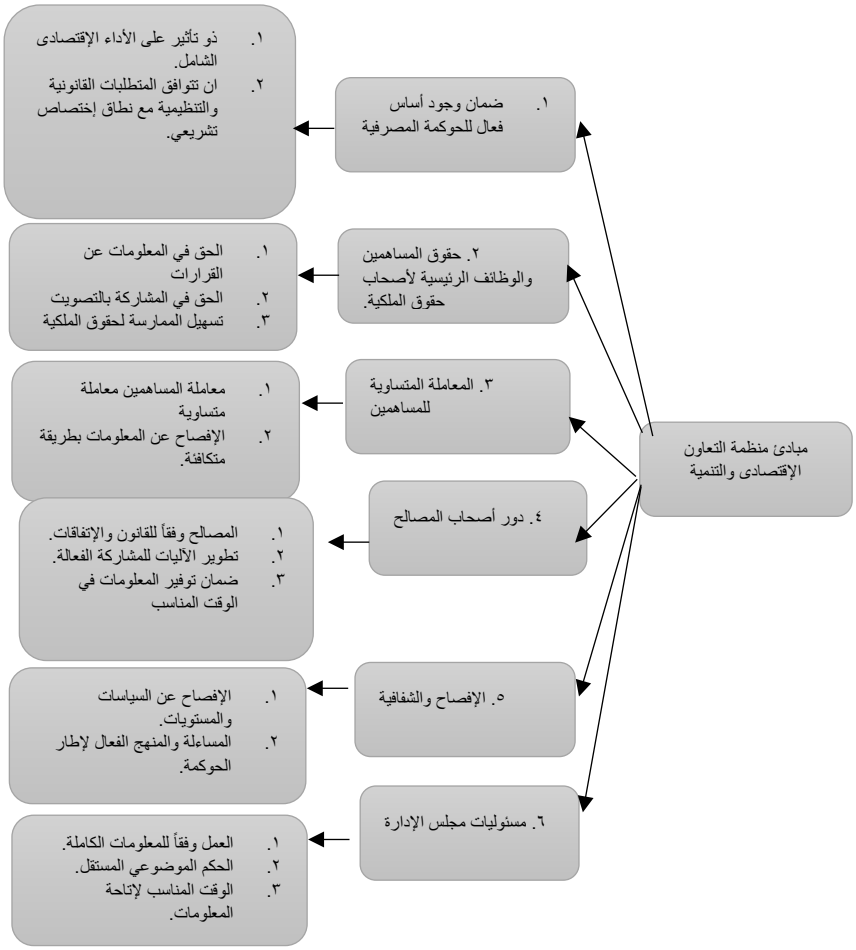

شكل رقم (٣- ١) مبادئ الحوكمة المصرفية.

المصدر: (سليمان، ٢٠٠٦، ص ٤٤).

٧/٣ خصائص الحوكمة الجيدة في البنوك:

إن نموذج الحوكمة الناجحة للبنوك يشتمل على الخصائص التالية: (Colley,et al., 2005, p.36; Cueto, 2013, pp. 322-325)

١. مجلس إدارة فعال وقوي ينفذ مسئولياته بقدرة وسلامة.
٢. رئيس تنفيذي مؤهل يتم إختياره من قبل الإدارة ويتم إعطاؤه السلطات والصلاحيات لإدارة أعمال البنك.

٣. الأعمال التي يتم إختيارها من قبل الرئيس التنفيذي يجب تنفيذها ضمن نصيحة وموافقة مجلس الإدارة.
٤. نموذج عمل جيد يتم إختياره من قبل الرئيس التنفيذي، وفريق الإدارة، وكذلك ضمن نصيحة مجلس الإدارة وموافقته.
٥. إفصاح كافي وملائم عن أداء البنوك للمساهمين والمجتمع المالي.

ومن خلال ما سبق يتضح لدى الباحثون أنه من الصعب التعرف من داخل البنوك عما إذا كان نظام الحوكمة الجديد يعمل بشكل حقيقي، غير أن هناك أدلة وقرائن تشير إلي مدي توفير الخصائص الجيدة للحوكمة تفي بمتطلبات هذه الحوكمة، وذلك من خلال الوقوف علي العديد من الأحكام والتقديرات التي من الممكن أن يكون لها تأثير علي أوضاع البنوك وديناميكية العمل فيها.

٨/٣ محددات تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية:

يمكن النظر إلى محددات الحوكمة المصرفية بأنها قيود علي الحوكمة ، كما أنها في الواقع تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحوكمة ، ولهذا ولكي تتمكن البنوك من الإستفادة من مزايا تطبيق الحوكمة يجب أن تعي أهمية الإدارة الناجحة للمحددات التالية:

أولاً : المحددات الخارجية :

وتشير محددات الحوكمة المصرفية الخارجية إلي النشاط الاقتصادي ومناخ الإستثمار في الدولة ، وأيضا البيئة التي تعمل من خلالها البنوك والتي تختلف من مكان لآخر أو من دولة لأخري وهي عبارة عن(سليمان ، ٢٠٠٦، ص٢٠):

- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين البنوك، وقوانين العمل وقوانين الاستثمار ورأس المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس والمنافسة ومنع الاحتكار.
- توفر التمويل اللازم من خلال وجود نظام مالي جيد يشجع على التوسع والمنافسة.
- كفاءة الأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال وهيئة الرقابة المالية وذلك من خلال إقرار العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي في حالة عدم الالتزام.

بالشكل الذي يحد من المخاطر.

ثانياً: المحددات الداخلية:

تشمل المحددات الداخلية القوانين واللوائح داخل البنوك، وتتضمن وضع هيكل إداري سليم لكيفية اتخاذ القرارات داخل البنوك وتوزيع المسئوليات والسلطات والواجبات

داخل البنوك وتوزيع المسئوليات والسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة، مثل مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي يؤدي إلي عدم وجود تعارض في المصالح بين هذه الأطراف، بل يؤدي إلي تحقيق مصالح المستثمرين علي المدي الطويل(سليمان، ٢٠٠٦، ص٢١)

وفي ضوء ماسبق نجد أن المحددات سواء كانت محددات داخلية أو محددات خارجية تتأثر بمجموعة عوامل أخري مرتبطة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي، وبالوعي لدى أفراد المجتمع، كما أنه مرتبط أيضا بالبيئة التنافسية والقانونية والتنظيمية داخل البنوك، فهي جميعاً تعمل علي زيادة الثقة في الاقتصاد وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته علي تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ علي حقوق المساهمين. كما أن الحوكمة تشجع على نمو القطاع المصرفي ودعم قدراته التنافسية، وتساعد أيضاً في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وخلق فرص عمل.

٩/٣ أبعاد قواعد الحوكمة المصرفية:

يري (خليل، ٢٠٠٣، ص ص ٣٥٨-٣٥٩) أن الحوكمة مفهوم متعدد الأبعاد ويمكن التعبير عن هذه الأبعاد كما يلي:

- **البعد الإشرافى:** حيث تهف الحوكمة من خلال هذا البعد إلى تدعيم وتفعيل الدور الإشرافى لمجلس الإدارة على آراء الإدارة التنفيذية, والأطراف ذوى المصلحة ومن بينهم أقلية المساهمين.
- **البعد الرقابي:** بمعنى تدعيم وتفعيل الرقابة على المستوى الداخلى والخارجى للبنك.
- **البعد الأخلاقى:** والذي يعنى العمل على خلق وتحسين البيئة الرقابية بما تشمله من قواعد أخلاقية، ونزاهة وأمانة.
- **الإتصال وحفظ التوازن:** بمعنى العمل على تنظيم العلاقات بين البنوك ممثلة فى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة والأطراف الخارجية من جهة أخرى.
- **البعد الإستراتيجي:** حيث تعنى الحوكمة من خلال هذا البعد التركيز على صياغة إستراتيجيات الأعمال والتشجيع على التفكير الإستراتيجي.
- **المساءلة:** بمعنى الإفصاح عن أنشطة وأداء البنوك أمام المساهمين وغيرهم ممن يحق لهم قانوناً مساءلة البنوك.

- **الإفصاح والشفافية:** بمعنى إتساع الإفصاح ليشمل الإفصاح ضمن التقارير العامة عن المؤشرات الدالة على الإلتزام بقواعد الحوكمة.

٣/١٠ الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة المصرفية:

تقوم الحوكمة بتنظيم وتقسيم المسؤوليات والحقوق بين أربعة أطراف رئيسية كما هو موضح فيما يلي (خليل،٢٠٠٣، ص٣٠؛ على وشحاته، ٢٠٠٧، ص ٢٠):

١. **المساهمون: Shareholders** وهم من يقومون بتقديم رأس المال عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم القيمة على المدي الطويل مما يحدد مدي إستمراريتهم مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لإستثماراتهم، ويملكون الحق في إختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

٢. **مجلس الادارة:** بصفتهم من يقوم باختيار المديرين التنفذيين والذي يوكل لهم سلطه الادارة اليومية، ورسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين بالإضافة إلي الرقابة علي أدائهم.

٣. **الإدارة:** تعتبر الادارة هي الجهة المسئولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسئوليتها تجاة الإفصاح والشفافية عن المعلومات التي ينشرها المساهمون.

٤. **أصحاب المصالح:** وهم مجموعة من الاطراف لهم مصالح داخل البنوك مثل المقترضون والعملاء، وقد تكون مصالح هؤلاء الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الاحيان، ويتأثر مفهوم الحوكمة بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الاطراف.

ويمكن تلخيص الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة المصرفية فى الشكل رقم(٣-٢) التالى:

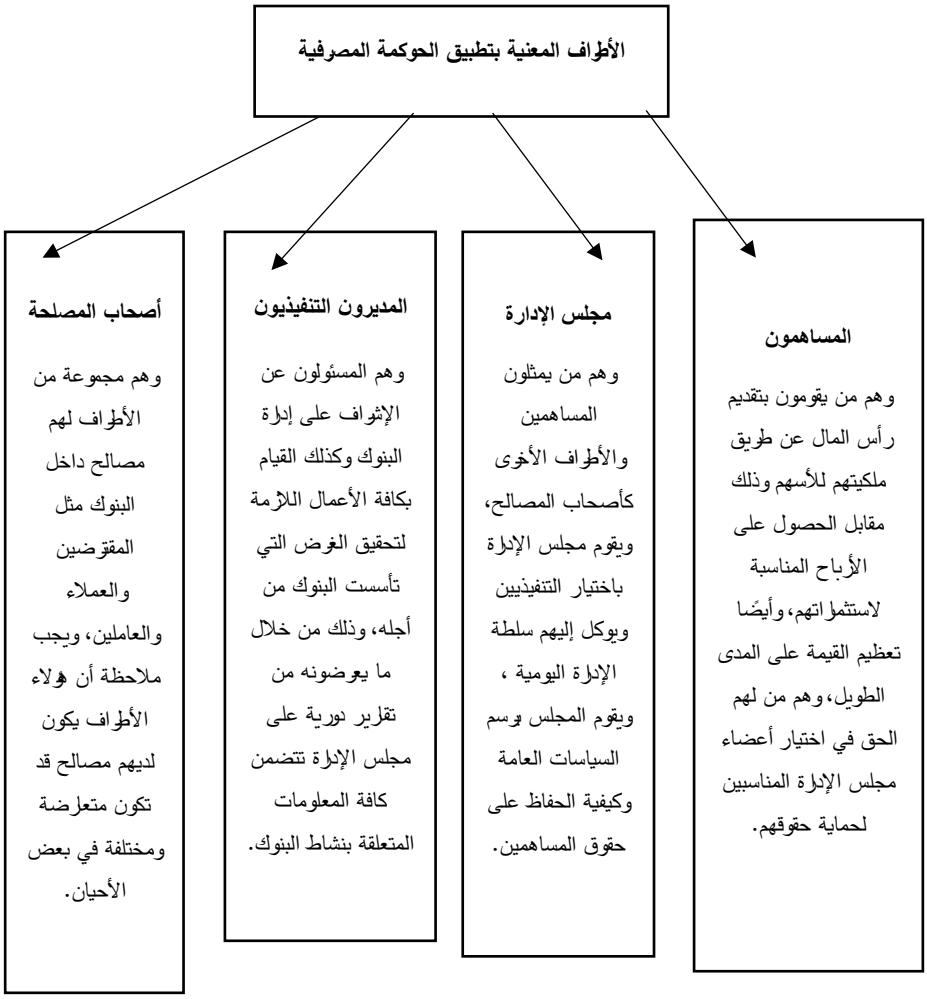

شكل (٣-٢) الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة المصرفية.

المصدر: (إعداد الباحثون).

١١/٣ مقومات تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية:

يوجد العديد من المقومات الواجب توافرها للمساهمة في تعزيز وتدعيم الحوكمة المصرفية, وتتمثل تلك المقومات فيما يلي: (المهدوى ،٢٠١٥، ص ص٤٩- ٥٠)

١- **وجود إطار قانوني** : يساعد وجود إطار قانوني للحوكمة الجهات الحكومية على مراقبة تطبيق إجراءات الحوكمة فى البنوك، كما تحفظ البيئة التشريعية كافة حقوق المساهمين ,

وكذلك الأطراف ذات العلاقة فى حق التصويت والانتخاب، وعزل وتعيين مراقب الحسابات, كما أنها تكفل العقوبات في حالة انتهاك هذه الحقوق .

٢- **وجود إطار تنظيمي** : هو إطار يكفل تنظيم كافة العمليات الداخلية الخاصة بالهيكل التنظيمي للبنوك من خلال وضع ضوابط تنظيمية للهيكل الداخلي للبنوك , وكذلك تنظيم وضبط الأداء المالي وغير المالي في ضوء وضع ضوابط تنظيمية للتقارير المالية وغير المالية بشكل يكفل توفير المعلومات المناسبة عن أداء البنوك.

٣- **رؤية واضحة تحدد معالم إستراتيجية البنك** ، مع توضيح الأدوات التي تكفل تحقيق هذه الرؤية، بترجمتها إلى خطط وأهداف طويلة وقصيرة الأجل.

٤- **نظام تقارير فعال يتسم بالشفافية** وبقدر يكفل توفير المعلومات المناسبة عن أداء البنوك؛ ليس لإدارتها أو لمساهميها فحسب، بل ولكل من يستخدمون البيانات المالية المنشورة للبنك في اتخاذ القرارات، مثل المستثمرين الحاليين، والمقترضين، والعملاء، والموظفين، والجهات الحكومية ذات المصلحة.

١٢/٣ عوامل تفعيل قواعد الحوكمة المصرفية:

تتمثل عوامل تفعيل قواعد الحوكمة المصرفية في عدد من العوامل تتمثل فيما يلى(محمد , ٢٠٠٨, ص٣٢٥):

١. وجود إطار من المعايير المحاسبية المحلية المتوافقة مع المعايير الدولية والمقبولة قبولاً عاماً .
٢. أن تتسم معايير المحاسبة والمراجعة بالمرونة ومواكبة المستجدات العالمية .
٣. أن يكون لدى واضعي المعايير التأهيل العلمي والمصداقية المهنية الكافية حتى تكون المعايير الموضوعة قابلة للتطبيق بشكل دقيق ومعايرة للمعايير الدولية وليست تقريراً للممارسات القومية .
٤. قيام الجهة الحكومية الرقابية المنوط بها الرقابة على سوق المال بالاشتراك في وضع معايير المحاسبة والمراجعة مع الجهات الأخرى المعنية بذلك مع مصداقية الالتزام من قبل البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة على هذه البنوك.
٥. أن يكون هناك اتصال مهني دائم بين الدوائر المحلية والدوائر الدولية من جمعيات ومنظمات للوقوف على أحدث ما توصلت إليه المهنة والاستفادة من جوانب التطورات المختلفة التي تطرأ عليها.

ويتضح للباحثين من النقاط السابقة مدى أهمية وجود هذه الدعائم ، إذ أن عدم وجود معايير محاسبية أمر قد يشكل أمراً إيجابياً نحو تطبيق قواعد الحوكمة من الناحية

المحاسبية ، وخصوصاً تلك المتعلقة بالإفصاح والشفافية والتى تمثل محوراً رئيسياً وفعالاً في تطبيق الحوكمة .

١٣/٣ المحاور الرئيسية للحوكمة المصرفية:

تناول الدليل المصري لحوكمة الشركات المحاور الرئيسية للحوكمة، ويعد هذا الدليل بمثابة الإطار العام المتكامل للحوكمة وموضوعاتها ذات الصلة ويضم مجموعة من القواعد الاسترشادية عن الحوكمة طبقاً لأفضل الممارسات الدولية والأقليمية، والتي تستخدم كدليل استرشادي لتطبيق الحوكمة في كافة أنواع الشركات والبنوك داخل جمهورية مصر العربية, وفيما يلى عرض للمحاور الرئيسية للحوكمة –بالتطبيق على القطاع المصرفي– على النحو التالى (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦، ص ص ١٤–٥٦):

المحور الأول: الجمعية العامة للمساهمين:

إن الجمعية العامة للمساهمين هي أول قاعدة من قواعد الحوكمة المصرفية ، وهذا ما نص عليه دليل الحوكمة، وتناول دليل الحوكمة الجمعية العامة للمساهمين من خلال النقاط الفرعية التالية:

- **تشكيل الجمعية العامة:** وتتكون الجمعية العامة للمساهمين من كل مساهمي البنك، كل بحسب نسبة ما يمتلكه من أسهمه.
- **حضور الجمعية العامة:** يجب حث وتوعية المساهمين على ضرورة حضور اجتماع الجمعية العامة ، وترتيب موعد ومكان اجتماعها بما ييسر عليهم ويشجعهم على الحضور.
- **سير أعمال الجمعية العامة :** يتم تعيين أمين سر للجمعية العامة وفارزي أصوات من غير أعضاء الجمعية العامة ومجلس الإدارة.
- **قرارات الجمعية العامة:** يفضل إستخدام أسلوب "التصويت التراكمي" على أن ينص عليه في النظام الأساسي للبنك وذلك لتمثيل كافة المساهمين عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بحيث تكون النتيجة النهائية معبرة عن التمثيل النسبي لكافة المساهمين.

المحور الثاني: مجلس الإدارة:

إن المسئوليات الموكلة إلى أعضاء مجلس إدارة البنوك تجعله مكلف بتمثيل مصالح المساهمين ويضمن للمستثمرين في البنوك بأن رأس المال الذي تم استثماره يجري

استخدامه من جانب مديري البنوك بطريقة رشيدة ويستخدم لتحسين الأداء الاقتصادي للبنك وذلك عن طريق مهمة المجلس الرقابية، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة قيمة البنك، وبذلك يؤدي المجلس وظيفة هامة من وظائف الحوكمة المصـــرفية. ولأن هذا المجلس هو جزء لا يتجزأ من الهيكل التنظيمي للبنك حيث يعتلي المجلس قمة التدرج الهرمي للبنك، لذلك يمكن اعتبار هذا المجلس من أهم الآليات الداخلية للحوكمة المصـــرفية (الصـــاوى ،٢٠١٠، ص ٣٨). وتناول دليل الحوكمة مجلس الإدارة من خلال النقاط الفرعية التالية:

- **تشـكيل مجلس الإدارة:** مع الالتزام بالقانون والنظام الأســاســي لكل بنك، يشـكل مجلس الإدارة من عدد مناســب من الأعضــاء على نحو يمكنه من الاضــطلاع بوظائفه وواجباته وبما في ذلك تشكيل لجانه.
- **ســـير إجتماعات مجلس الإدارة:** ينعقد مجلس الإدارة على الأقل مرة كل ثلاثة أشــهر، مع إمكانية اســتعانة المجلس بمن يراه من داخل أو خارج البنك لمناقشــة بعض الموضوعات الخاصة بعمل البنك.
- **دور مجلس الإدارة ومســـئولياته:** مجلس إدارة البنك هو الذي يتولى إدارة أموره بناء على تكليف من الجمعية العامة. لذلك فإن المسئولية النهائية عن البنك تظل لدى المجلس.
- **مسئوليات رئيس مجلس الإدارة:** رئيس مجلس الإدارة هو المسئول عن حسن أداء المجلس بشـكل عام، ويقع على عاتقه مسـئولية إرشـاد وتوجيه المجلس وضـمان فعالية أدائه.
- **مسـئوليات عضـو مجلس الإدارة المنتدب:** هو الشـخص الذي يعتلي قمة الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
- **دور أمين ســـر مجلس الإدارة:** يعتبر منصـــب أمين ســـر مجلس الإدارة من المناصــب الحيوية والمؤثرة في البنك، ويجوز للبنك تشـكيل وحدة تنظيمية لأمانة السر.

فيمـا يلي عرض لبعض اللجـان المنبثقـة عن مجلس الإدارة وفقًـا لأفضـــل الممارسات الدولية في الحوكمة المصرفية:

- **لجنـة المراجعـة:** يقوم مجلس الإدارة بتشـــكيـل لجنـة المراجعـة بحيـث تتمتع بـالاســـتقلاليـة في أداء عملهـا. ويكون للجنـة المراجعـة لائحـة عمـل تعتمـد من

المجلس، تحدد نطاق عملها ومسئولياتها واختصاصاتها بما يتماشى مع القوانين والتعليمات الرقابية.

- **لجنة الترشيحات:** وتشكل لجنة الترشيحات من أعضاء المجلس المستقلين وغير التنفيذيين على أن يكون رئيسها مستقل.
- **لجنة المكافآت:** وتشكل لجنة المكافآت من أعضاء المجلس غير التنفيذيين والمستقلين، ويراعى عدم التفرقة بين ما يتقاضاه أعضاء المجلس غير التنفيذيين والمستقلين إلا في أضيق الحدود، واستناداً إلى أعمال ومهام محددة يتم تكليفهم بها أو لجان يشاركون في عضويتها.
- **لجنة إدارة المخاطر:** وهي لجنة تشكل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين، ويمكن دعوة العضو المنتدب أو مدير إدارة المخاطر بالبنك أو أي من المديرين التنفيذيين لحضور اجتماعاتها كلما دعت الحاجة.
- **لجنة الحوكمة:** وهي لجنة تشكل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين.
- **لجان أخرى:** ويمكن لمجلس الإدارة تشكيل لجان أخرى تكلف بموضوعات معينة بحسب حاجة وطبيعة عمل البنك، وعلى مجلس الإدارة تحديد مدة عمل وصلاحيات هذه اللجان وتشكيلها ومعاملاتها المالية وتنظيم كيفية عملها.

المحور الثالث: البيئة الرقابية

وتشتمل على مجموعة من الأدوات الرقابية الداخلية والخارجية وتتمثل فيما يلي:

- **نظام الرقابة الداخلية:** وهو مجموعة السياسات والإجراءات والأدلة واللوائح التي تعد بواسطة الإدارات المعنية بالبنك وتعتمد من مجلس الإدارة، بالإضافة إلى أن هذا النظام يقوم بتحديد الاختصاصات والفصل التام بين المسئوليات والمهام حيث يتم مراعاة ذلك عند إعداد الهيكل التنظيمي للبنك.
- **إدارة المراجعة الداخلية:** المراجعة الداخلية نشاط مستقل وموضوعي، مصمم لإضافة قيمة وتحسين أداء عمليات البنك ليساعده على تحقيق أهدافه من خلال تبني أسلوب منهجي ومنظم يهدف إلى تقييم وسائل ونظم الرقابة الداخلية وإجراءات إدارة المخاطر في البنك، والتأكد من سلامة تطبيق قواعد الحوكمة به على نحو سليم فيما يخص كافة الإدارات والأنشطة التنفيذية والمالية والقانونية.

- **إدارة المخاطر:** مجلس إدارة البنك مسئول بشكل عام عن إدارة المخاطر على النحو الذي يتفق مع طبيعة نشاط البنك وحجمه والسوق الذي يعمل به. وللبنك تأسيس إدارة مستقلة للمخاطر طبقاً لاحتياجاته.
- **إدارة الالتزام:** وهي وظيفة مستقلة تحدد وتقيم وتقدم النصح والمشوره وتراقب وتعد التقارير حول مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والنظم والتعليمات الرقابية الصادرة عن الجهات المختلفة، تجنبًا للإضرار بسمعة البنك أو تعرضه لعقوبات ناتجة عن عدم الالتزام بتلك القوانين واللوائح.
- **إدارة الحوكمة:** وتهدف إدارة الحوكمة بالبنك إلى المساعدة على توطيد وإرساء مبادئ الحوكمة، ومتابعة تطبيقها وزيادة فاعليتها، وتكون تبعيتها الفنية والتقريرية للجنة الحوكمة أو مجلس الإدارة، بخلاف تبعيتها الإدارية للعضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي أو رئيس مجلس الإدارة.
- **مراقب الحسابات:** يعين مراقب الحسابات ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، بما في ذلك الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية، وأن تكون خبرته وكفاءته وقدراته متناسبة مع حجم وطبيعة نشاط البنك ومن يتعامل معهم.

١٤/٣ آليات الحوكمة المصرفية:

تعمل آليات الحوكمة المصرفية سواء الآليات الداخلية أو الآليات الخارجية في نظام واحد وهو الحوكمة المصرفية، وهناك إرتباط وتفاعل بين الآليات الداخلية والخارجية، ويحكم هذا الارتباط والتفاعل وجهتان نظر مختلفتان، حيث تري أولهما أن الآليات الداخلية والخارجية تعد بدائل، إذ نشأت آليات الرقابة الداخلية لتعويض التغيرات في الرقابة الخارجية، وعلى النقيض من ذلك، تري وجهة النظر الثانية أن آليات الرقابة الداخلية تكون مطلوبة لتفعيل آليات الرقابة الخارجية، مما يؤدي إلى وجود علاقة تكامل بين هذه الآليات. حيث إن وجود آليات الرقابة الخارجية بمفردها ليس كافيا لحل مشاكل الحوكمة المصرفية، ولكن لابد من وجود الآليات الداخلية، حيث إن البنوك التي تقوم بتبني مفهوم الحوكمة المصرفية يقع على عاتقها تطبيق دعائم هذا التعريف التي تتمثل في آليات الحوكمة المصرفية، ولقد تعددت تلك الآليات من خلال مجموعة من الآليات الداخلية والآليات الخارجية للحوكمة المصرفية (الصاوى،٢٠١٠، ص ص ٣٨- ٣٩)، وفيما يلي عرض لتلك الآليات تفصيلاً على النحو التالى:

١/١٤/٣ الآليات الداخلية للحوكمة المصرفية: تتمثل تلك الآليات فيما يلي:

١. **هيكل الملكية:** يعبر هيكل الملكية عن هويات أصحاب الحقوق فى البنك وحجم ممتلكاتهم، كما أن هيكل الملكية يعد المتغير التنظيمي الرئيسي الذي يؤثر على نتائج البنك، فمن منظور الوكالة فإن المديرين بوصفهم وكلاء من الملاك لديهم النزعة نحو تحقيق أهدافهم الشخصية والتى لا تكون عادة متوافقة مع نظيرتها لدى الملاك ولذلك يحدد هيكل الملكية إلى حد كبير مشكلة الوكالة التى تنجم عنها مشكلة عدم تماثل المعلومات (حسن، ٢٠١٧، ص١٨٤).

٢. **مجلس الإدارة:** ويلعب مجلس الإدارة دوراً جوهرياً فى حوكمة وضبط أداء البنوك، حيث يعتبر مجلس الإدارة من أكثر الآليات أهمية بإعتباره يضمن بأن الإدارة تعمل لمصلحة حملة الأسهم، فالوظيفة الأساسية لمجلس الإدارة هى التقليل من التكاليف التى تنشأ نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة. وعلى الرغم من أن مجلس الإدارة يفوض معظم وظائفه إلى الإدارة، إلا أنه يحتفظ بالرقابة النهائية عليها (عبد الفتاح، ٢٠١٩، ص١٠٢).

وقد ناقشت العديد من الدراسات تركيبة مجلس الإدارة ونسبة الأعضاء الذين هم من خارج الإدارة التنفيذية، ودعمت العديد من المعايير والمبادئ الخاصة بالحوكمة المصرفية بأن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين، وأقرت بأهمية الدور الرقابي لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وهذه الأدلة إفترضت أن الممارسة الجيدة للحوكمة تأخذ فى الإعتبار تكوينة مجلس الإدارة بحيث تكون أغلبية مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين أو المستقلين(OECD,2004) .

٣. **لجنة المراجعة:** وتعرف بأنها لجنة تتكون من أعضاء مجلس إدارة الشركة وتقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين أو غالبيتها من الأعضاء غير التنفيذيين ، ومسئوليتها يجب أن تشمل مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل البنك ، والإجتماع بالمراجع الخارجى ومناقشته فى نتيجة عملية المراجعة ، وأيضاً التأكيد على ملاءمة نظم الرقابة المالية بالشركة (محمد ،٢٠٠٨،ص ١٨١)، وقد أصبحت لجان المراجعة تمثل جزءا مهما من الحوكمة المصرفية وتأتى أهميتها ودورها بإعتبارها فى مقدمة الآليات التى يمكن من خلالها التأكد من تطبيق مفهوم الحوكمة المصرفية على أرض الواقع مع مجلس الإدارة ، والمراجع الداخلى والمراجع الخارجى ، وعليه يمكن القول بأن لجان المراجعة تعد من أهم أدوات الرقابة فى البنوك ، كما تعتبر أهم

دعائم تحقيق مفهوم الحوكمة المصرفية ، حيث تعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المراجع الداخلى والخارجى.

٤. **المراجعة الداخلية:** وتعرف المراجعة الداخلية بأنها نشاط موضوعى ومستقل للتوكيد والإستشارات يصمم لإضافة قيمة بتحسين عمليات تشغيل التنظيم ، وتساعد التنظيم فى تحقيق أهدافه وذلك من خلال مدخل منظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة (عبد الكريم،٢٠١٤،ص ٣٦٧) ، وتؤدى وظيفة المراجعة الداخلية دوراً مهما فى عملية الحوكمة ، إذ أنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة العملاء على مساءلة البنك ، حيث يقوم المراجعون الداخليون من خلال الأنشطة التى ينفذونها بزيادة المصداقية وتحسين سلوك العاملين، وتقليل مخاطر الفساد الإدارى والمالى . حيث أكدت لجنة كادبيري Cadbury committee ،على أهمية مسئولية المراجع الداخلي فى منع وإكتشاف الغش والتزوير ، ولتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها ، يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها.

٢/١٤/٣ الآليات الخارجية للحوكمة المصرفية: وتتمثل تلك الآليات فيما يلى:

أ. المراجعة الخارجية:

يقصد بالمراجعة الخارجية قيام المراجع الخارجى بفحص القوائم المالية التى تعدها إدارة البنك بغرض إبداء الرأي في عدالة تمثيل هذه القوائم للمركز المالى للمشروع ونتيجة أعمالة، حيث تؤدى المراجعة الخارجية دوراً هاماً فى تدعيم ثقة المهتمين بجودة الإفصاح المالى، ولا شك أن هذا الدور يجعل المراجعة الخارجية إحدى الآليات الهامة للحوكمة المصرفية(الصبان،على، ٢٠٠٢، ص ١٤١) ، وتعتبر المراجعة الخارجية فحص إنتقادى يسمح بالتأكد من أن المعلومات التى تقدمها البنوك صحيحة وواقعية ، وهى تتضمن كل عمليات الفحص التى يقوم بها مهنى كفء خارجى ومستقل بهدف إبداء رأي فنى محايد عن مدى صدق وسلامة وشفافية القوائم المالية السنوية .

ب. فعالية المساهمون:

يمثل المساهمون الطرف الأساسي الذي تسعى نظم الحوكمة المصرفية إلى الحفاظ على حقوقه، ويتم تفعيل دور المساهمين من خلال (حماد، ٢٠٠٥، ص٢٠٩):

- تأمين أساليب تسجيل الملكية.
- نقل أو تحويل ملكية الأسهم.
- الحصول على المعلومات الخاصة بالبنك فى الوقت المناسب، وبصفة منتظمة.

- إنتخاب أعضـاء مجلس الإدارة والمشـاركة فى التصـويت فى الإجتماعات العامة للمساهمين، والحصول على الحصص من أرباح البنك.

ج. حقوق أصحاب المصالح الأخرى:

يشـير مصـطلح أصـحاب المصـالح إلى كل شـخص له مصـلحة مع البنك مثل المسـاهمين، والعاملين، العملاء، المجتمع"، حيث تربطهم مع البنك علاقات وإلتزامات قوية فضـلاً عن حاجتهم لضـمان إسـتمرار الحصـول عليها، فيجب أن يطوى إطار الحوكمة المصرفية على الإعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يوضحها القانون، وأن يعمل أيضاً على تشـجيع التعاون بين البنوك وأصـحاب المصـالح فى مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الإستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

د. القوانين التي تنظم عمل البنوك:

غالباً ما يؤثر القانون الذى تعمل البنوك فى ظله على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة, ولقد أثرت بعض التشريعات في الفاعلين الأساسيين في الحوكمة؛ ليس فيما يخص دورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل في طريقة تفاعل بعضـهم مع بعض؛ فمثلاً، فرض قانون (Sarbanes–Oxly Act) متطلبات جديدة ، تمثلت في زيادة أعضـاء مجلس الإدارة المسـتقلين، وتقوية إشـراف لجنة المراجعة على عمليـة إعـداد التقـارير المـاليـة، والطلـب من المـدير التنفيـذي (Chief (CEO Executive Officer ومدير الشئون المالية Chief Financial Officer (CFO) الشهادة على صـحة التقارير المالية، وعلى نظام الرقابة الداخلية، ووضـع خطوط اتصـال فعالة بين المراجع الخارجي ولجنة المراجعة، وتحديد قدرة المسـئولين في البنك على المصـادقة على المعاملات التي تخصـهم في البنك، والتي قد تضـر بمصـالح الملاك وأصـحاب المصـالح الآخرين في البنك (على ، ٢٠١٧، ص ٥٢).

هـ– الإفصاح والشفافية:

يلعب توافر المعلومات دورًا مهمًا في صناعة القرار وتقييم الأداء والمعرفة بظروف البنك وتقييم مصـداقيته مع من يتعاملوا معه. لذلك تعتبر الشـفافية والإفصـاح عن الأمور المالية وغير المالية

من الأعمدة الرئيسـية للحوكمة المصـرفية التي من شـأنها أن تؤثر على كفاءة ومصـداقية وتوازن الأسـواق وتحقيق العدالة والحماية للمسـتثمرين وأصـحاب المصـالح مما يدعم مناخ الاسـتثمار والاقتصـاد ككل. والإفصـاح يعنى إتباع سـياسـة الوضـوح الكامل وإظهار جميع

الحقائق والمعلومات المالية وغير المالية والأحداث الجوهرية عن الشـــركة والتي تهم المستثمرين والأطراف ذات الصلة وكافة أطراف مجتمع الاستثمار، ووضعها في متناول تلك الأطراف بشكل عادل وفي الوقت المناسب ليتسنى لهم اتخاذ القرارات المناسبة المبنية على معلومات صحيحة ودقيقة. أما الشفافية فمفهومها أشمل بحيث أنها توفر المناخ الذي يتيح للكافة المعلومات أو البيانات من أجل تيســـير اتخاذ القرارات. ويجب في المعلومات التي يفصح عنها أن تكون دورية وموثقة وذات مصداقية وقابلة للقياس والمقارنة، وأن تقدم في الوقت المناسب وتكون واضحة وغير مضللة لمستخدميها، وأن تقدم للكافة في ذات الوقت من خلال قنوات الإفصـــاح المتاحة المختلفة. كما يجب الإفصـــاح الفوري عن كافة الأحداث الجوهرية فور حدوثها (الدليل المصري لحوكمة الشركات،٢٠١٦).

١٥/٣ توصيات لجنة بازل بشأن الحوكمة المصرفية:

وضعت اتفاقيات بازل مجموعة من الضوابط المحكمة للقطاع المصرفي، وإهتمت بوضع مبادئ عن الحوكمة في الجهاز المصرفي، يمكن عرضها على النحو التالى:

أولاً: توصيات لجنة بازل في عام ١٩٩٩(بازل ١):

أصدرت لجنة بازل عام ١٩٩٩ وثيقة أطلقت عليها "ممارسات حوكمة الشركات الجيدة"Sound Corporate Governance Practices " حول سبل تحسين حوكمة الشركات في المؤسسات المصرفية، وتضمنت هذه الوثيقة أهم الممارسات التي تعمل على سلامة الحوكمة في الجهاز المصرفي وهى تشمل سبعة مبادئ كما يلي (ياسين،٢٠١٠، ص٣٨):

- **المبدأ الأول:** بناء أهداف اســتراتيجية ووضــع قيم للعمل يتم تعميمها في المؤســسـة المصرفية.
- **المبدأ الثاني:** وضع وتعزيز خطوط واضحة حول المسئولية والمساءلة في المؤسسة.
- **المبدأ الثالث:** ضمان أن يكون أعضاء المجلس مؤهلين لشغل مراكزهم، ولديهم فهم واضح لدورهم في الحوكمة، ولا يخضعون لتأثيرات من قبل الإدارة أو نتيجة اهتمامات خارجية.
- **المبدأ الرابع:** ضمان أن يكون هناك إشراف ملائم من الإدارة العليا.
- **المبدأ الخامس:** الإســـتفادة الفعالة من العمل الذى يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون.

- **المبدأ السادس:** ضمان كون أساليب الحوافز والمكافأت متشكلة من القيم الأخلاقية للبنك ومن المحيط الرقابي والإستراتيجي له.
- **المبدأ السابع:** العمل والسير بحوكمة الشركات في المؤسسة وفق أسلوب ونمط شفاف.

ثانياً: مبادئ الحوكمة المصرفية من منظور لجنة بازل ٢٠٠٦ (بازل ٢):

أصدرت لجنة بازل تقرير عن الحوكمة في المصارف عام ٢٠٠٥ ثم أصدرت نسخة محدثة في عام ٢٠٠٦ بعنوان تعزيز حوكمة الشركات للمؤسسات المصرفية " Enhancing Corporate Governance for Banking Organization" يتضمن ثمانية مبادئ أساسية للحوكمة في المصارف والتي تعتبر بمثابة المعايير الدولية للحوكمة المصرفية وتتمثل في: (محمد،٢٠١٢، ص ٧٧) :

- **المبدأ الأول:** التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة ودورهم في هذا الإطار، وأن يكون لديهم القدرة على إصدار القرارات والأحكام المناسبة لإدارة شئون البنك وأعماله اليومية.
- **المبدأ الثاني:** وضع الأهداف الإستراتيجية للبنك من قبل مجلس الإدارة ومتابعتها.
- **المبدأ الثالث:** التوزيع السليم للمسئوليات من قبل أعضاء مجلس الإدارة ووضع قواعد وحدود واضحة لها، والمساءلة والمحاسبة داخل البنك سواء لأنفسهم أو لجميع العاملين على حد سواء.
- **المبدأ الرابع:** وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في البنك، وإدراك المراقبين لأهمية دورهم.
- **المبدأ الخامس:** الإستفادة المثلى من العمل الذي يقوم به المراجعين الداخليين والخارجيين، والرقابة الداخلية للبنك تساهم في الحوكمة الجيدة.
- **المبدأ السادس:** أن تتوافق سياسات المكافأت المالية والحوافز وتطبيقاتها مع الثقافة العامة للبنك ومع الإستراتيجية والأهداف طويلة الأجل.
- **المبدأ السابع:** توافر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة، وفى التقارير الصادرة عنها.
- **المبدأ الثامن:** تفهم أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا للبيئة التشريعية التي تحكم العمل في البنك وكذلك الهيكل التشغيلي فيه، والإلتزام الكامل بالقوانين والتعليمات السارية.

ثالثاً: محاور الحوكمة المصرفية من منظور لجنة بازل (بازل ٣):

سعت لجنة بازل إلى تحليل الوضع المالي الدولي الخاص بالنظام المصرفي وذلك عن طريق التركيز على المخاطر الائتمانية لاسيما تلك المتعلقة بسعر الفائدة، وسعر الصرف، ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية والتي تنتج عن عدم تركيز الاهتمام بنوعية المخصصات المكونة للأصول والخصوم المؤسسة لمعيار كفاية رأس المال وعلى هذا الأساس فإن بازل ٣ هي مجموعة جديدة من الآليات الرقابية التي تهدف إلى فرض استقرار النظام المصرفي العالمي ركزت على خمسة محاور أساسية تتمثل فيما يلي: (خالدى،٢٠١٥، ص ٦٤)

- **المحور الأول:** تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس مال البنوك وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. أما رأس مال المساند (tier tow) فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل اية مطلوبات للغير على البنك، وأسقطت بازل ٣ كل ما عدا ذلك من المكونات رأس المال التي كانت مقبول العمل بها في الاتفاقات السابقة.
- **المحور الثاني:** شددت مقترحات لجنة بازل على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس المال إضافة للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.
- **المحور الثالث:** أدخلت اتفاقية بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي وتهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي. وهي نسبة بسيطة كما أن المخاطر التي لا تستند إلى هذه النسبة تستكمل متطلبات راس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثق لمتطلبات المخاطر الأساسية.
- **المحور الرابع:** تسعى لجنة بازل ٣ من خلال هذا المحور إلى تقليل إتباع البنوك سياسة إقراض أكثر مما يجب فيزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي.
- **المحور الخامس:** يعود هذا المحور إلى السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها. ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معايير عالمية للسيولة. وتقترح اعتماد نسبتين: أولا: نسبة تغطية

السيولة والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بدرجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى ٣٠ يوم والثانية، فهي لقياس السيولة المتوسطة وطويلة الأجل والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن ظهور (بازل ٣) شجعت البنوك الكبيرة على الاحتفاظ باحتياطيات أكبر من نسبة ال ٧ في المائة، لأن انهيار مثل هذه البنوك يمكن أن يدمر النظام المالي بأكمله، حيث قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بتعديل لوائحها التنظيمية المصرفية استجابة للأزمة المالية العالمية، اذ طرح اتفاق (بازل ٣) معايير جديدة لرأس المال والسيولة لتعزيز صلابة الأنظمة المالية والرقابة وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي لتحقيق قواعد الشفافية والمسؤولية والتبعية من جهة.

١٦/٣ مزايا تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك:

تسعى البنوك إلى تطبيق قواعد الحوكمة والالتزام بها لما تحققه الحوكمة من منافع عديدة فضلاً عن تطوير مناخ الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي بشكل عام. ويمكن توضيح مزايا تطبيق الحوكمة المصرفية من خلال ما يلي: (الدليل المصري لحوكمة الشركات،٢٠١٦)

أولا: مزايا تطبيق قواعد الحوكمة بالنسبة للبنوك، وتتمثل فيما يلى:

١. حماية الحقوق بشكل مطلق، مثل حماية حقوق المساهمين أو ملاك الشركة، وحقوق العاملين بها، وأيضًا حقوق المتعاملين مع البنك مثل العملاء والدائنين والموردين وأجهزة الدولة، حتى تمتد لحماية المجتمع ككل والبيئة التي تعمل فيها البنوك.
٢. تحقيق أفضل معدلات استدامة ممكنة للبنوك.
٣. تحسين كفاءة التشغيل ودعم الرقابة على الأداء.
٤. توفير التمويل وتخفيض تكلفة رأس المال.

ثانياً: مزايا تطبيق قواعد الحوكمة بالنسبة للمستثمرين، وتتمثل فيما يلي: (سرور، ٢٠١١، ص ص ٦٥-٦٦)

- تخفيض المخاطر غير الاستثمارية.
- ضمان نزاهة وجودة التقارير المالية.
- ارتفاع درجة حماية حقوق المساهمين في البنوك.

- زيادة ثقة المستثمرين في البنوك المستثمر بها.
- التقييم الدقيق للمخاطر، ومن ثم اتخاذ قرارات حكيمة.
- ضمان التعامل بعدالة وشفافية في الحصول على المعلومات.

ثالثاً: مزايا تطبيق قواعد الحوكمة بالنسبة للدولة، وتتمثل فيما يلى:

- جذب الاستثمارات والتنمية المستدامة.
- جذب الاستثمارات الأجنبية.
- جعل الأسواق المالية تتسم بالاستقرار.
- دعم نمو الأداء الاقتصادي.
- دعم التشجيع على العمل بكفاءة وتقليل الفاقد.
- ضبط عناصر الفساد بكل أنواعه في أي مرحلة.
- دعم القدرة التنافسية.
- قيام علاقات تتمتع بالشفافية بين أصحاب الأعمال والدولة.

ومن خلال ما سبق يتضح لدى الباحثون أن الحوكمة المصرفية تحقق العديد من المزايا للبنوك من خلال العمل على تنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والمساهمين، وأيضا تحديد الأهداف وسبل الوصول لتحقيقها من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة، مما يزيد من ثقة المستثمرين لزيادة استثماراتهم. وتحقق الحوكمة المصرفية العديد من المزايا للمستثمرين من خلال زيادة ثقة المستثمرين بالبنوك التي تطبق قواعد الحوكمة؛ إذ تضمن حماية حقوقهم، وخصوصاً عندما تتعرض تلك البنوك لأزمات مؤقتة تخفّض أسعار أسهمها؛ لثقتهم بقدرتها على اجتياز تلك الأزمات، كما تحقق الحوكمة العديد من المزايا للدولة من خلال الدور الكبير في استقرار وتنمية الاقتصاد وجذب المستثمرين، وذلك من خلال تطبيق مبادئها حيث تقوم بكشف حالات الغش والتلاعب, ونقاط القوة والضعف عند استخدام موارد البنوك.

١٧/٣ الآثار المترتبة على غياب التطبيق السليم لقواعد الحوكمة المصرفية:

إن غياب التطبيق السليم للحوكمة المصرفية يؤدي إلى الآثار الآتية (حسن، ٢٠١٧، ص١٨٤):

١. عدم التحديد الواضح للأهداف الإستراتيجية للبنك.
٢. ضعف نظم الرقابة الداخلية.
٣. إنخفاض ثقة المستثمرين في إدارة البنك لعدم تطبيقها لقواعد الحوكمة التي تضمن حماية البنك وضمان إستقراره.

٤. عدم قدرة البنك على جذب الاســـتثمارات، وبالتالي عدم قدرته على الانفتاح على الأسواق المالية العالمية.
٥. عدم قدرة المساهمين على تحديد المخاطر التي تواجه استثماراتهم مستقبلاً.
٦. عدم وجود الضمانات الكافية التي تضمن حماية حقوق المساهمين.
٧. قصور الإفصاح المحاسبي عن تلبية احتياجات المستثمرين.

ومن خلال ما سبق يتضح لدى الباحثون أن غياب الحوكمة المصرفية يؤثر على البنك من خلال تعرض البنك للعديد من الأزمات المالية، وأن المظاهر الســـلبية لغياب الحوكمة المصـرفية على المسـاهمين يؤدي إلى عزوف المسـتثمرين عن الاسـتثمار في هذا البنك، وبالتالي يؤدي ذلك إلى إنهيار البنك وعدم قدرته على الاسـتمرار، وإنخفاض أسـعار أسهمه بالبورصة.

المبحث الرابع : أثر تفعيل الحوكمة المصرفية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

١/٤ مقدمة :

شهد الإقتصاد العالمي العديد من التغيرات والتطورات السريعة والعميقة، وعلى رأسها التقدم التكنولوجي الهائل الذي إستفادت منه البنوك، وإستحداث أدوات مالية جديدة بالإضافة إلى إنفتاح الأسواق المالية في مختلف الدول بصورة غير مسبوقة، إلا أن هناك بعض الأزمات المالية التى نالت من العديد من الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، وعلى رأسها الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨، والتى جاءت لضعف فعالية أطر الرقابة وغياب الضوابط إلى جانب نقص الشفافية والإفصاح. وكان لابد من تطبيق مفهوم الحوكمة في المؤسسات المصرفية من أجل تحسين تنظيم البنوك وإدارة أعمالها بما يضمن سلامة أداء البنوك وحماية مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بالنشاط البنكى.

٢/٤ مفهوم المحاسبة الإبداعية:

تعتبر المحاسبة الإبداعية عملية تلاعب وغش بطرق مشروعة لا يحاسب عليها القانون، وتلجأ البنوك إلى المحاسبة الإبداعية عندما تسوء النتائج المالية ولا ترغب إدارتها في الإعتراف بهذه النتائج، وتنحصر المحاسبة الإبداعية في إطار الإختيار بين المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالى فهي ممارسات قانونية. وللمحاسبة الإبداعية مظهر قانوني يصادق عليه مراقب الحسابات وينتج عن ذلك الاستفادة من الثغرات

والقوانين والبدائل المتاحة في المعايير المحاسبية المعتمدة، ومظهر غير قانوني ينتج عن تواطؤ مراقب الحسابات مع الإدارة ويتضمن تلاعب وتحريف في الأرقام المحاسبية.

وعرفت المحاسبة الإبداعية بأنها عبارة عن الإجراءات أو الخطوات التي يتم إستخدامها للتلاعب بالأرقام المالية بإستخدام خيارات وممارسات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو أي إجراء أو خطوة باتجاه إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل (Mulford and Comiskey,2005, P.3)

وتعرف أيضاً بأنها عملية تحويل الأرقام المحاسبية من صورتها الحقيقية إلى صورة مرغوبة، وبإستغلال المرونة الموجوة في الطرق والمعايير المحاسبية، بحيث تعطى الأرقام الجديدة ميزة إيجابية للبنوك دون المساس بأى من المبادئ والقواعد المحاسبية (Oliveras and Amat, 2003, p.7) .

وعرفت المحاسبة الإبداعية بأنها عبارة عن وصف شامل وعام لعملية التلاعب بالأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية أو العرض المالي لدوافع الإدارة (صيام،٢٠١٩، صفحة ٣٧).

ومما سبق يمكن تعريف المحاسبة الإبداعية بأنها ممارسات وعمليات إبداعية وفنية تقوم بها الإدارة وفقاً للقواعد والمعايير المحاسبية المتعارف عليها وذلك لإدارة الأرباح، ولها جانبان في ممارستها، الجانب الأول إيجابي وهو تقديم حلول لمشاكل محاسبية حديثة تساعد على إتخاذ القرارات، والجانب السلبي يتمثل في التلاعب بالأرقام والقوائم المالية من أجل تحقيق أهداف الإدارة أو إخفاء لحقائق معينة تخدم مصالح أطراف محددة دون الأخرى.

٣/٤ دوافع إستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية:

هناك عدة دوافع أدت إلى إستخدام المحاسبة الإبداعية يمكن عرضها على النحو التالى (حماد ،٢٠١١، ص ص ٣٩-٤١؛ Bhasin,2016,pp.13-15):

١. **تقلبات الأرباح:** حيث قد تتعرض البنوك إلى العديد من التقلبات تسبب إرتفاعاً أو إنخفاضاً في مستوى أرباحها، مما يسبب تبايناً في الأرباح على مدار عدة سنوات،

إلا أن غالبية البنوك تفضل التقرير والإفصاح عن إتجاه ثابت للأرباح، وهذا يتحقق من خلال إستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، حيث تقوم البنوك بتكوين مخصصات كبيرة في السنوات ذات الأداء الجيد، ثم يتم إستخدامها في السنوات ذات الأداء المنخفض وذلك للتأثير على الأرباح وجعلها ثابته إلى حد ما من سنة لأخرى.

٢. **إختلاف الأرباح الفعلية عن تنبؤات الأرباح:** حرصت العديد من البنوك على تحقيق أرباح فعلية تساوى إلى حد ما الأرباح المتوقعة، وأوضحت دراسة (Fox, 1997, P. 2) كيفية تطبيق السياسات المحاسبية في شركة مايكروسوفت والتى تم تصميمها في ضوء القواعد المحاسبية، لتحقيق التوافق بين الأرباح المفصح عنها وبين الأرباح المتوقعة ، حيث وجد أن شركة مايكروسوفت عندما تقوم ببيع برامجها تقوم بتأجيل جزء كبير من أرباحها للسنوات التالية لتغطية تكاليف البحوث والتطوير ودعم خدمة العملاء، وهذه السياسة تعتبر أكثر تحفظاً ، كما تساعد في إمكانية التنبؤ بالأرباح المستقبلية بسهولة وذلك من خلال التقارب بين الأرباح الفعلية وتنبؤات الأرباح.

٣. **تأجيل توزيعات الأرباح لإخفاء أخبار غير جيدة:** تحاول البنوك تحقيق أرباحاً فعلية تقترب من الأرباح التى تم التنبؤ بها عن طريق تغيير السياسات المحاسبية وذلك من أجل زيادة الأرباح بصرف النظر عن الأخبار غير الجيدة (السيئة)، وأشارت دراسة(Collingwocd, 1991, p. 26) إلى واقعة شهيرة حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية تمثلت في قيام شركة (K– Mart) بتغيير بعض سياساتها المحاسبية من أجل إظهار أرباح الربع السنوي بما يفوق ٣١% من القيمة الحقيقية لها في ظل السياسات المحاسبية السابقة وذلك بسبب وجود خبر سيئ تمثل في تراجع أرباحها كأكبر شركة لبيع التجزئة في الولايات المتحدة من المركز الأول إلى الثاني.

٤. **القضاء على مشكلة إنحراف أسعار الأسهم:** حرصت العديد من البنوك على أن يكون سعر السهم ثابتا لديهاً على الأقل إن لم يكن هناك تزايد في سعرة ، ويمكن للمحاسبة الإبداعية أن تساهم في ثبات أو إرتفاع أسعار الأسهم من خلال تخفيض مستوى الإفصاح عن مستويات الاقتراض، وبالتالي تظهر البنوك بأنها أقل مخاطرة، ويتم تحقيق إتجاه جيد للأرباح ، وهذا يساعد أيضاً على زيادة رأس المال عن طريق

إمكانية إصدار أسهم جديدة، وكذلك إرتفاع قيمة الأسهم الحالية لرأس المال، وبالتالي تستطيع مواجهة المنافسة المتزايدة مع البنوك الأخرى.

٥. **التأثير الايجابي على سمعة البنوك في الأسواق المالية:** وذلك بهدف تحسين القيمة المضافة المتعلقة بأدائها؛ حيث يتم إستخدام المحاسبة الإبداعية لتحسين قيم الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية المتعلقة بأداء البنوك وهذا سيعكس صورة إيجابية عن البنك أمام منافسيه.

٦. **التلاعب الضريبي:** ويتم ذلك عن طريق تخفيض الأرباح والإيرادات في القوائم المالية وزيادة المصروفات بهدف تخفيض نسبة الضريبة المترتبة عليها؛ حيث تعمل البنوك على إتباع إستراتيجية تخفيض صافي الربح الخاضع للضريبة وتتبع في ذلك الأساليب والسياسات المحاسبية التى تحقق هذا الهدف وذلك بالتعاون مع مراقب الحسابات، ونتيجة لذلك تتضمن قوانين الضرائب في كل دول العالم فقرات تتعلق بالعقوبات الناجمة عن عمليات التلاعب التي من شأنها تخفيض مقدار الضريبة على الممول.

٧. **تخفيض تقلبات الدخل:** تزيد المخاطر كلما زاد تقلب الدخل، فهناك علاقة طردية بين المخاطرة وزيادة تقلب الدخل . ولذلك تعمل إدارات الشركات على الحفاظ على سلسلة مستقرة من الأرباح وإزالة أى إرتفاعات كبيرة أو إنخفاضات كبيرة في الربح، وفي سبيل ذلك إذا وجدت سنة فيها أرباح كبيرة عن المعتاد فإنها تعمل على التحفظ بشكل أفضل بحيث تقلل هذه الأرباح وتقوم بتخزينها للسنوات التى ينخفض فيها مستوى الربح عن المستوى العادي، وهو ما يعرف بتمهيد الدخل أو تسوية الدخل.

٨. **التصنيف المهني:** وذلك للحصول على تصنيف متقدم للبنوك مقارنة بمنافسيها مستندة إلى مؤشرات ومعايير الأداء المالي، حيث تتنافس العديد من البنوك للحصول على تصنيف متقدم على منافسيها في عمليات التصنيف المهنى التى تجريها المؤسسات الدولية المتخصصة إستناداً إلى مؤشرات ومعايير مالية ويتم إجراء ذلك من خلال التقارير المالية السنوية وربع السنوية التى تعدها البنوك . لذلك تلجأ هذه البنوك إلى تحسين بعض القيم المالية للحصول على تصنيف متقدم.

٩. **تعظيم حوافز الإدارة ودعم المركز الوظيفي :** وفقاً لنظرية الوكالة فإن كل طرف يسعي إلى تعظيم منفعته الذاتية ولو على حساب مصلحة الأخرين ، حيث تقوم الإدارة بصفتها الطرف الذي يتولي تنفيذ عمليات البنوك ويعلم جميع المعلومات المحيطة بأعمال البنك من واقع موقعها الوظيفي، فإنها تملك في يديها مفاتيح المعلومات وإختيار السياسات والطرق المحاسبية ، ومن خلال ذلك تستطيع أن تختار وتطبق وتقدر ما تراه ملائماً لمصلحتها ، وعادة تعمل الإدارة على تطبيق وإختيار السياسات والطرق المحاسبية ووضع التقديرات المحاسبية التى من شأنها تضخيم رقم صافي الربح وذلك للحصول على حوافز أكثر ودعم مركزها الوظيفي.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الدوافع المختلفة للمحاسبة الإبداعية جميعا تتفق على أنها عبارة عن عمليات أو ممارسات حديثة ومعقدة ومبتكرة يقوم من خلالها المحاسبون بإستخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات البنوك أو التلاعب بها لتغييرها مما هى عليه في الحقيقة إلى ما يفضله معد هذه القوائم بغرض تحقيق أهداف محددة وهناك العديد من الوسائل والأساليب التى تستخدم في المحاسبة الإبداعية وتؤثر هذه الأساليب على مصداقية وعدالة القوائم المالية لتأثيرها على نتائج النشاط. وتختلف الأساليب المستخدمة بإختلاف الهدف منها والظروف والفرص المتاحة أمام الإدارة لممارستها.

٤/٤ أشكال ممارسات المحاسبة الإبداعية:

تعددت أشكال وأنواع التلاعب بالأرقام المحاسبية الواردة في التقارير المالية، وتوجد العديد من المفاهيم التى يمكن إستخدامها لوصف ممارسات تغيير الأرقام المحاسبية المتعلقة بالأداء المالى، وفيما يلى عرض لأشكال التلاعب بالحسابات على النحو التالى Shah et al., 2011, p.532):

١. **المحاسبة المتعسفة أو المحاسبة النفعية :** وتتمثل في الإصرار على إختيار وتطبيق أساليب محاسبية محددة لتحقيق أهداف الغرض منها تحقيق أرباح عالية ، سواء كانت هذه الممارسات المحاسبية المتبعة مستندة إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو لا.

٢. **إدارة الأرباح** : هى التلاعب في الأرباح بهدف الوصول إلى هدف محدد مسبقاً من قبل الإدارة ، أو تم التنبؤ بها من قبل المحللين الماليين ، أو ليكون متوافقاً مع مسارات محددة مسبقاً للعمل.

٣. **تمهيد الدخل** : هو شكل من أشكال التلاعب في الدخل يتضمن نقل الدخل بين الفترات المتفاوتة في مستوى الدخل وذلك بهدف تخفيض الدخل في السنوات ذات الدخل الجيد ونقلها إلى السنوات ذات الدخل الأقل وذلك في شكل مخصصات.

٤. **التلاعب بالتقارير المالية** : يعرف التلاعب بالتقارير المالية بأنه إظهار بعض الأرقام الواردة في التقارير المالية بصورة خاطئة وبشكل متعمد ، أو حذف قيم معينة أو إخفائها في التقارير المالية ، بهدف تضليل مستخدمى هذه التقارير ، وهذا النوع من التلاعب يعتبر عملاً مخالفاً للقانون.

ومن خلال ما سبق يمكن للباحث القول بأنه مهما تتعدد أشكال المحاسبة الإبداعية ولكنها تتفق جميعها أن المحاسبة الإبداعية تهدف إلى التلاعب بالأرقام الواردة بالتقارير المالية سواء بحذفها أو إخفائها أو تحريفها بهدف تحقيق أهداف مرغوبة محددة بشكل مسبق مما يؤدى إلى تضليل مستخدمى هذه التقارير.

٤/٥ العوامل التي ساعدت على ظهور المحاسبة الإبداعية:

ويمكن عرض العوامل التى ساعدت على ظهور المحاسبة الإبداعية على النحو التالى (Elizabeth, 2006, Pp. 501-503؛ خطاب، ٢٠١٢، ص ص ٢٣٦-٢٣٨):

أ. **حرية اختيار المبادئ المحاسبية:** تقوم البنوك بإعداد القوائم والتقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية المتعارف عليها، وكل معيار محاسبي له عدة بدائل للتطبيق، فقد تختار البنوك بديل معين ثم تتغير لبديل آخر. حيث أن البديل المحاسبي المختار قد يكون بهدف إخفاء حقيقة معينة أو تحقيق المصلحة لفئة من المساهمين على حساب مصلحة مساهمين آخرين، كما قد يؤثر البديل المحاسبي الذى يتم إختياره للتطبيق على زيادة أو خفض حقوق بعض المساهمين، كما قد يؤثر ذلك على درجة الإفصاح والشفافية، وعلى أصحاب المصالح المرتبطين بالبنك. وهذا ينتج عنه إختيار الإدارة

للطرق والأساليب المحاسبية التي تتلاءم مع أهدافها ورغباتها والتي تحقق أفضل صورة لأداء البنوك.

ب. **العمليات الاصطناعية (الوهمية)** : يتم إدخال بعض الصفقات الاصطناعية الوهمية إما للتلاعب في الأرقام المحاسبية الواردة في قائمة المركز المالي أو لتحريك الأرباح بين الفترات المحاسبية، وهذا عن طريق الدخول في صفقتين أو أكثر متصلتين مع طرف ثالث، وهذا ما يؤثر على مصلحة المساهمين، كما قد يؤثر على مستوى الإفصاح والشفافية، وعلى أصحاب المصالح المرتبطين بالشركة، وكذلك على مسئوليات مجلس الإدارة.

ج. **حرية التقديرات المحاسبية:** يتضمن إعداد بعض العمليات المحاسبية درجة كبيرة من التقديرات والحكم الشخصي لمعد التقارير المالية، وهذا يتيح للإدارة التلاعب في هذه التقديرات، بغرض الوصول إلى الأهداف المحددة مسبقا.

د. **توقيت تنفيذ العمليات الحقيقية للبنك:** يمكن أن يؤدي التحكم في وقت تنفيذ وحدوث العمليات الحقيقية إلى تحقيق الأداء المالى المرغوب فيه للبنك، حيث أنه في حالة ترك الحرية للإدارة في تنفيذ بعض العمليات في الوقت الذي تراه مناسباً فقد تؤجل تنفيذ هذه العمليات أو تعجل من تنفيذها وذلك لتحقيق أهداف ومكاسب معينة. كما أن كلاً من الإدارة وحملة الأسهم يمكن أن يحققا منافع من الحرية النسبية في المعايير المحاسبية، والتي توفر للإدارة إختيار توقيت الاعتراف بالدخل، وتمثلت المنافع التي يحققها المديرون من التلاعب بالدخل بين السنوات لتعظيم حوافزهم. وكذلك يستفيد حملة الأسهم من قيام المديرين بالتلاعب لإدارة الإرباح المفصح عنها، حيث يقلل ذلك من تذبذب الأرباح وبالتالي زيادة قيمة الأسهم في سوق المال، وهناك تصرف آخر للإدارة يمكن أن يستفيد منه حملة الأسهم وهو محاولة تجنب الخسارة في عقود المديونية.كما يتم التلاعب في توقيت الاعتراف بالعمليات والصفقات، وذلك بهدف تحديد سنة معينة يتم تحميلها بالأرباح أو الخسائر، وخصوصاً في حال وجود إختلافات واضحة بين القيم الدفترية والسوقية، والتلاعب في هذا التوقيت سوف يؤثر بالطبع على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وعلى مستوى الإفصاح والشفافية، وهذا يشكل ضغطاً على مجلس الإدارة لتبرير ذلك.

هـ. التمويل من خارج الميزانية:

يمثل التمويل من خارج الميزانية Balance Sheet Finance Off تمويلا خفيا حيث يتم اللجوء إليه، ولا يظهر في الميزانية مثل التأجير التمويلي للأصول الثابتة Leasing of Fixed Assets ، ويعد التأجير التمويلي أحد صور التمويل من خارج الميزانية، والذي يمكن للمنشأة المستأجرة من الحصول على منافع من الأصل الثابت، وهذا مقابل سداد أقساط للإيجار متفق عليها بدلاً من الإضطرار إلى توفير سيولة لشراء الأصل عن طريق إصدار أسهم أو سندات جديدة لتمويل شراء ذلك الأصل، وتساعد هذه العملية على الحد من آثار التضخم، بالإضافة إلى المزايا الضريبية للمستأجر نتيجة إثبات مصروفات الإيجار المتعلقة باستئجار الأصول مما يترتب عليه تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة،كما يمكن للمنشأة المؤجرة من فرصة توظيف أموالها في أى أعمال أخرى. وإتباع هذا الأسلوب يؤثر على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، كما أن الإعتراف بالتأجير التمويلي بإعتباره أحد المعايير المحاسبية ألزم إدارة المنشأة بضرورة إظهار المعلومات المرتبطة بالأصول المستأجرة أو المؤجرة، وهذا الأمر الذي يؤثر على مبدأ الإفصاح والشفافية.

٦/٤ أساليب المحاسبة الإبداعية:

هناك العديد من الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية ويمكن عرض أهم هذه الأساليب على النحو التالى (جبار، ٢٠١١، ص ٢٢٤ ؛على وعبد الرحمن ،٢٠١٣،ص ص ١٨٠-١٨١):

أ. **الأساليب المستخدمة في قائمة الدخل:** ومن أهم الأساليب المستخدمة للمحاسبة الإبداعية على سبيل المثال ما يلي:

- تسجيل الإيرادات بشكل سريع بينما عملية البيع لا تزال موضع شك أى تطبيق سياسة غير متحفظة.
- تسجيل ايرادات غير محققة أو وهمية.
- زيادة الإيرادات من خلال تحقيق عائد لمرة واحدة من العمليات غير الأساسية خلال فترة مالية محددة.

- نقل المصروفات الجارية إلى فترات محاسبية سابقة.
- نقل المصروفات المرتبطة بالشركة مستقبلاً إلى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة.
- نقل الإيرادات الجارية التى تخص الفترة الحالية إلى فترة مالية لاحقة.

ب. **الأساليب المستخدمة في قائمة المركز المالي:** تقيم الأصول والالتزامات عادة بمبدأ التكلفة التاريخية، أما العناصر التي لها قيمة مالية مؤثرة كالخبرة والمعرفة ومهارات العاملين وشهرة المحل يصعب تقييمها، وفيما يلي يتم عرض أساليب المحاسبة الإبداعية التى يتم إستخدامها في قائمة المركز المالى على النحو التالى (القري ، ٢٠١٠ ، ص ٨٦):

- **الأصول غير الملموسة:** حيث يتم المبالغة في تقييمها والاعتراف بها.
- **الأصول الثابتة:** حيث يتم التلاعب في نسبة الإهلاك ، من خلال تفضيل بعض طرق الإهلاك على البعض الآخر.
- **الأصول المتداولة:** حيث يتم التلاعب في قيمة مخصصات تدني خسارة القيمة.
- **النقدية:** حيث يتم التلاعب في أسعار الصرف للتعاملات المالية بالعملات الأجنبية.
- **الذمم المدينة:** حيث يتم التلاعب من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة، بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها. وإجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة كتصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة الشركة.
- تضخيم قيمة الأصول بأصول معنوية قبل شرائها (الإعتراف بالشهرة غير المشتراة).
- المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة وإستخدام طرق متنوعة لتقييمها.
- عدم الإلتزام بمبدا التكلفة التاريخية عند تحديد قيمة الأصول الثابتة المدرجة بالميزانية.

- التلاعب في نسب إهلاك الأصول الثابتة المتعارف عليها وذلك بتخفيضها عن النسب المستخدمة في السوق.
- التلاعب في أسعار السوق التى تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية.
- إدراج الإستثمارات طويلة الأجل ضمن الإستثمارات المتداولة بهدف زيادة رأس المال العامل.
- عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة بهدف تحسين نسب السيولة.
- الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان القوائم المالية بهدف تسديد القروض قصيرة الأجل لتحسين نسب السيولة.
- إضافة أرباح السنوات السابقة إلى صافي ربح العام الحالي بدلاً من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة وذلك لزيادة ربح العام.
- المخزون: يتم التلاعب في طرق وأسعار تقييمه.

ج. **أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية:** إن جميع عناصر قائمة التغير في حقوق الملكية معرضة لإستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال إجراء تغيرات وهمية بهدف زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه، وكذلك رأس المال المكتسب ورأس المال المحتسب، والتى تقوم على ممارسة إعادة تقدير حجم الأخطاء السابقة أو خسائر الخيارات السابقة وأرصدة العملات الأجنبية (طينة، ٢٠١٢، ص ٩٥)

وتعتبر قائمة التغيرات في حقوق الملكية، حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، ويتحدد من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية الفترة المالية وحتى نهايتها ويتم الإعتماد في عرضها على أساس الاستحقاق (هواري ، بن عبدالعزيز، ٢٠١٧، ص ١١٦).

د. **أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة التدفقات النقدية :** يتم التلاعب في قائمة التدفقات النقدية من خلال تسجيل النفقات التشغيلية من قبل المحاسب وإعتبارها نفقات إستثمارية أو تمويلية أو العكس، وتقوم الشركة بتسجيل تكاليف البحوث والتطوير الرأسمالية بإعتبارها تدفقات نقدية إستثمارية خارجة وتقوم بإستبعادها من التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة، الأمر الذي يزيد من التدفقات النقدية الداخلة ، أو التلاعب في التدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من سداد الضرائب مثل تخفيض المكاسب الناتجة من بيع الإستثمارات أو بعض حقوق الملكية .

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن أساليب المحاسبة الإبداعية يمكن أن تحدث في القوائم المالية المختلفة، وتختلف هذه الأساليب من قائمة إلى أخرى حسب المرونة المتاحة إستخدامها في هذه القائمة والتى يمكن أن تكون قانونية أو غير قانونية، ويمكن القول أنه مهما تعددت الأساليب إلا أن النتيجة واحدة وهى حدوث تغير في القوائم المالية عن صورتها الحقيقية.

٧/٤ دور آليات الحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

لا شك أن تفعيل الحوكمة المصرفية في البنوك ومواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة، ولهذا فإن مراقب الحسابات في هذا المجال يسعي بإستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية وذلك لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها، الأمر الذي بدوره يساعد فى تفعيل الحوكمة فى البنوك التى تتم مراجعتها.

وتركز آليات الحوكمة المصرفية الداخلية على أنشطة وفعاليات البنوك وإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق أهداف البنوك المحددة مسبقاً، أما آليات الحوكمة المصرفية الخارجية فتتمثل في الرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين وتلك التي تمارسها المنظمات الدولية ذات الصلة لضمان تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية. (حمد، ٢٠١٦، صفحة ٤٨٩). وقام الباحثون بالتركيز على الآليات التي تؤثر على ممارسات المحاسبة الإبداعية ، والتى تمثلت في آليات الحوكمة المصرفية الداخلية وتتمثل في مجلس الإدارة والرقابة الداخلية وكذلك لجنة المراجعة، وآلية الحوكمة المصرفية الخارجية التى تؤثر

على الحوكمة المصرفية وتتمثل في المراجعة الخارجية، وفيما يلي عرض لدور هذه الآليات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية تفصيلاً على النحو التالى:

١/٧/٤ تحديد الدور الفعال لمجلس الإدارة كآلية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

إن مجلس الإدارة يتكون من عدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة تختارهم الجمعية العامة للمساهمين لمدة ثلاثة سنوات وفقاً لما هو موضح في نظام البنك، وهذا المجلس هو الذي يتولى إدارة البنك بناء على تفويض من الجمعية العامة للمساهمين، ومن ثم فإن المسئولية النهائية عن البنك تَقع على مجلس الإدارة، ويتم بتشكيل لجان تسمي بلجان مجلس الإدارة أو تفويض جهات أو أفراد آخرين في القيام ببعض أعماله (سويلم، ٢٠١٠، ص ٢٠٥) .

ويعتبر مجلس الإدارة هو المسؤول عن ضمان صحة المعلومات المالية المنشورة، مع ضمان وجود نظام للرقابة المالية ورقابة العمليات والالتزام بالقانون، وأن يقوم مجلس الإدارة بتكليف من يراه مناسباً للقيام بتطبيق السياسات المحاسبية السليمة الذي يجب إتباعها وذلك للحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية، ويتم تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات تتمثل هذه الإجراءات فيما يلي (مصطفى، ٢٠١٨، ص ٧٩) :

- يجب على مجلس الإدارة مراعاة الإلتزام بالقوانين والتشريعات وضمان سلامة المعاملات المحاسبية والتقارير المالية وما تتضمنه من أرقام محاسبية ومعلومات وحسن الرقابة عليها وإدارة المخاطر التى يمكن أن تواجه البنك.

- توفير الدعم والصلاحيات الكاملة لكل من لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية ومراقب الحسابات، وكذلك توفير السبل اللازمة لتسهيل الإتصال بين هذه الجهات الرقابية ومجلس الإدارة.

- العمل على إيجاد تمثيل مناسب في مجلس الإدارة للأعضاء المستقلين وغير المرتبطين بأي مصلحة أو منفعة مالية مع البنك، وإعطائهم الصلاحيات اللازمة والكافية لمراقبة الأداء المالي للبنك وكذلك الأداء غير المالي والإداري والأخلاقي.

- إصدار العديد من الأحكام بعقوبات وجزاءات مشددة على أعضاء مجلس الإدارة في حالة ثبوت تورط أحدهم في أي مخالفة مالية أو إدارية أو في حالة تعمد تقديم المعلومات المضللة والخاطئة للمساهمين أو غيرهم من أصحاب المصالح.

- إلزام مجلس الإدارة بالإقرار عن مسؤولياته في تفعيل نظام الرقابة الداخلية وكذلك الإقرار بمدى تعبير التقارير المالية السنوية وربع السنوية عن الوضع الحقيقي للبنك.

- الفصل بين وظيفتي كل من رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للبنك.

- تحفيز مجلس الإدارة على مناقشة الموضوعات الأخلاقية والعمل على تطوير الأدوات والإجراءات المناسبة لخلق بيئة عمل تقوم على تحسين الأداء الأخلاقي.

٢/٧/٤ تحديد الدور الفعال للجنة المراجعة كآلية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

تتمثل مهام لجنة المراجعة في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه بالكفاءة والفعالية اللازمة والوفاء بمسئولياته وتنفيذ مهامه الأساسية وخاصة في مجال النظم المحاسبية، ، وكذلك دعم أنظمة الرقابة الداخلية، ودعم إستقلال المراجعين الداخليين وكذلك مراقبي الحسابات، وقد تختلف مهام لجنة المراجعة من دولة إلى أخرى، وقد تتنوع على أساس نوع ودرجة تعقيد حجم الأعمال (صيام، ٢٠١٩ ، ص ٣٥)، وتلعب لجنة المراجعة دوراً محورياً في الحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية من خلال الدور الذى تقوم به لجنة المراجعة والمتمثل في الإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها ، ودعم وظيفة المراجعة الخارجية ، ودعم وظيفة المراجعة الداخلية ، وأخيراً دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية وتقييمها ويمكن عرض هذا الدور لكل مهمة من مهام لجنة المراجعة تفصيلاً على النحو التالى:

أ. **الإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها:** تتمتع لجان المراجعة بدور حاسم في المراقبة والإشراف على أنشطة الشركة المتعلقة بإجراءات إعداد التقارير المالية التي تقع على عاتق الإدارة وتتجلى الأنشطة التي تقوم بها لجنة المراجعة فيما يتعلق بالتقارير المالية بالنواحي الآتية(مسلم،٢٠٠٩، ص ص ٧٠-٧١):

- ✓ مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة في البنوك والتقديرات المعده من قبل الإدارة والتخطيط للإجراءات المحاسبية الفعالة.

- ✓ التأكد من الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية التي تم إتباعها عند إعداد التقارير المالية.
- ✓ التأكد من الإفصاح عن التغير في السياسات المحاسبية للتعرف على آثارها على إعداد التقارير المالية.
- ✓ تقييم سياسات الإفصاح التى تتبعها البنوك في ضوء أهداف التقارير المالية وغاياتها.

ب. **دعم وظيفة المراجعة الخارجية:** تقوم لجنة المراجعة بدوراً هاماً في تحسين جودة عملية المراجعة الخارجية؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف أصحاب المصلحة في التقارير المالية، وذلك من خلال الدور الذى تقوم به في (حمادة ، ٢٠١٠، ص ص ١٠٥-١٠٦):

- ✓ ترشيح وتعيين مراقبين الحسابات الذين يمتلكون الخبرة والكفاءة الملائمة.
- ✓ تحديد أتعاب مراقب الحسابات.
- ✓ مساعدة مراقب الحسابات في أداء مهامه والحفاظ على إستقلاله.
- ✓ حل النزاعات التي قد تنشأ بين مراقب الحسابات والإدارة.
- ✓ تحقيق التنسيق بين مراقب الحسابات والمراجع الداخلي. .

ج. **دعم وظيفة المراجعة الداخلية:** توصلت العديد من الدراسات السابقة إلى أنه لابد من وجود علاقة قوية بين لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية، وذلك للتغلب على المشكلات التى تواجه إعداد التقارير المالية، وزيادة فعالية لجنة المراجعة. ولذلك يمكن يمكن عرض الدور الذي تقوم به لجنة المراجعة فيما يتعلق بدعم وظيفة المراجعة الداخلية وذلك للحد من الممارسات الإبداعية ما يلي (حمادة،٢٠١٠، ص ص ٧١-٧٢):

- ✓ فحص أنشطة المراجعة الداخلية ومراجعتها.
- ✓ فحص خطط المراجعة الداخلية ووظيفتها وموازناتها.

- ✓ فحص نتائج وتقارير المراجعة الداخلية.
- ✓ تقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية.
- ✓ المشاركة في تعيين العاملين في قسم المراجعة الداخلية وترقيتهم في ضوء كفاءتهم ومؤهلاتهم.
- ✓ المشاركة في تحديد رواتب العاملين في قسم المراجعة الداخلية وكفاءتهم.
- ✓ فحص الإجراءات المتبعة من قبل قسم المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر المختلفة التى يتعرض لها البنك مثل مخاطر التكنولوجيا ومخاطر الإستراتيجية ومخاطر الأعمال.

د. **دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها:** أكدت معظم الدراسات أن من أهم مسئوليات لجان المراجعة فحص نظام الرقابة الداخلية، وذلك لما توفره من تأكيد معقول بخصوص عدم وجود تحريفات جوهرية بالقوائم والتقارير المالية؛ وذلك من خلال دورها الإشرافي على إجراءات فحص نظام الرقابة الداخلية وتقييمه، ويمكن توضيح أهم المهام التي تقوم بها لجان المراجعة تجاه الرقابة الداخلية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على النحو التالى (مطر،٢٠٠٦، ص ص ١٢٤-١٢٥) :

- ✓ تقييم ومناقشة مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية مع كلًا من إدارة الشركة والمراجع الداخلي ومراقب الحسابات، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر في جودة التقارير المالية.
- ✓ دراسة ومناقشة خطط الإدارة للتعامل مع نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية، وخططها المتعلقة باتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- ✓ مناقشة مدى الالتزام بالقوانين والسياسات المحاسبية مع كلاً من الإدارة والمراجع الداخلي ومراقب الحسابات، وإن دعت الحاجة الاتصال بالمستشار القانوني للشركة.

- ✓ دراسة ومراجعة التقارير المتعلقة بتطوير إجراءات العمل والنظم المحاسبية والإجراءات المالية والإدارية وإجراءات المراجعة الداخلية واقتراح التعديلات الواجب إدخالها.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الدور الفعال الذى تقوم به لجنة المراجعة في التأكد من فعالية إجراءات نظام الرقابة الداخلية داخل البنك وفعالية تطبيقه. والتحقق من مدى إلتزام البنوك بالقوانين واللوائح المنظمة لأعمال البنك، وكذلك فحص ومراجعة السياسات والإجراءات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم والتقارير المالية الفعلية والتقديرية. وأخيراً تحقيق التواصل الفعال بين الإدارة والمراجع الداخلي ومراقب الحسابات من خلال تحديد مجال ودور المراجعة، ومراجعة القوائم المالية قبل وبعد النشر.

٣/٧/٤ الدور الفعال للمراجعة الخارجية كآلية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

يسعى مراقب الحسابات إلى الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وذلك من خلال إختبار العمليات الأساسية التي تشكل أساس القوائم والتقارير المالية وتكوين رأي محايد عن مدى عدالة القوائم والتقارير المالية، ويمكن الاعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية التي تراقب عملية إعداد القوائم والتقارير المالية حيث تقل حجم العينة ونطاق الإختبارات عندما توجد نظم رقابة داخلية فعالة ونظم محاسبية سليمة (ميخائيل، ٢٠٠٩ ، صفحة ١٠٧) . وقد حدد معيار المراجعة الدولي رقم (٢٤٠) بعض الاعتبارات التي يجب على مراقب الحسابات مراعاتها بشأن أساليب المحاسبة الإبداعية عند مراجعة التقارير المالية، ومن أهم هذه الاعتبارات ما يلي (معيار المراجعة الدولي رقم ٢٤٠، الفقرة رقم ٣):

١. يجب على مراقب الحسابات عند التخطيط وأداء عملية المراجعة تخفيض مخاطر المراجعة إلى أدني مستوى مقبول، وأن يأخذ بعين الإعتبار مخاطر الانحرافات المادية في التقارير المالية الناتجة عن الغش.

٢. إن مخاطر عدم إكتشاف التحريف الناتج عن غش عند مراجعة التقارير المالية هو أكبر من مخاطر عدم إكتشاف تحريف ناتج عن خطأ وذلك لأن الغش قد يتضمن خططاً مقننة ومنظمة وذلك لإخفاء هذا الغش المقصود في تسجيل المعاملات أو إخفاء بعض الحقائق.

٣. يجب على مراقب الحسابات أن يحصل على تأكيدات من الإدارة حول:

- ✓ الإعتراف بمسؤوليتها عن تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية لمنع واكتشاف الغش والتحريفات في التقارير المالية.
- ✓ أن الإدارة أفصحت لمراقب الحسابات عن نتائج تقييمها لخطر أن التقارير المالية ربما تكون محرفة تحريفاً جوهرياً كنتيجة للغش.

٤. أن الواجب المهني لمراقب الحسابات يتمثل في الحفاظ على سرية معلومات العميل لا يسمح عادة بإبلاغ الغش إلى طرف آخر غير العميل، وتختلف مسئولية مراقب الحسابات القانونية من بلد لآخر، ولكن في ظروف معينة من الممكن تجاوز واجب السرية من خلال التشريع أو القانون أو المحاكم القانونية، إذ أنه في بعض الدول على مراقب الحسابات في المؤسسات المالية واجب قانوني بالتقرير بحدوث غش إلى السلطات المشرفة.

٥. إذا استنتج مراقب الحسابات أنه من غير الممكن إكمال عملية المراجعة نتيجة لوجود ناتج عن غش أو الاشتباه بوجود غش، فانه يجب على مراقب الحسابات ما يلي:

- ✓ النظر في المسؤوليات المهنية والقانونية الممكن تطبيقها في ظروف كهذه بما في ذلك ما إذا كان هناك متطلب بأن يقوم بتقديم التقارير إلى الشخص أو الأشخاص الذين أصدروا خطاب تعيين عملية المراجعة أو في بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية.
- ✓ أن ينظر في إمكانية انسحابه من أداء العملية.
- ✓ في حال انسحاب مراقب الحسابات يجب مناقشة الانسحاب من عملية المراجعة والأسباب التي دعته للانسحاب مع الإدارة أو مع المكلفين بالحوكمة.

ويجب على مراقب الحسابات القيام بمجموعة من الإجراءات للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية تتمثل في(مطر، ٢٠٠٦، ص ص ١٢٤ –١٢٧):

١. تتمثل الإجراءات المتعلقة بالنقدية في استبعاد النقدية المقيدة عند إحتساب السيولة، والتحقق من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ إن وجد.

٢. تتمثل الإجراءات المتعلقة بالاستثمارات المتداولة التحقق من صحة الأسعار المستخدمة، وكذلك التحقق من مبررات إعادة التصنيف حسب القواعد المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية.

٣. تتمثل الإجراءات المتعلقة بالذمم المدينة في طلب كشف بالذمم المدينة والتحقق من نسبة المخصص إلى إجمالي الذمم المدينة، وفحص كشوف الذمم المدينة والتحقق من إستبعاد الذمم المدينة للبنوك التابعة والإفصاح عنها في بند مستقل، والتحقق من صحة التصنيف وإستبعاد الذمم المشكوك فى تحصيلها من الذمم المتداولة قصيرة الأجل.

٤. تتمثل الإجراءات المتعلقة بالمخزون السلعي في فحص كشوف الجرد والتحقق من الوجود الفعلي للأصناف في المخزن، والتحقق من صحة أسعار المخزون قياساً بالأسعار الجارية. ومراجعة رأي الإدارة حول مبررات التغيير وأثر ذلك على القوائم المالية.

٥. تتمثل الإجراءات المتعلقة بالإستثمارات طويلة الأجل في التحقق من ذلك التغيير عن طريق تقرير مراقب الحسابات والآثار المترتبة في قائمتي الدخل والمركز المالي، وإستبعاد تلك العلميات وإظهار آثارها على القوائم المالية..

٤/٧/٤ الدور الفعال للرقابة الداخلية كآلية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

تقوم الرقابة الداخلية بدور كبير وفعال في القضاء على الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية وذلك عن طريق تفعيل عملية الحوكمة المصرفية وتقديم التوصيات المناسبة لها، حيث أن وجود نظام للرقابة الداخلية يساعد في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وذلك من خلال ما يلي (السعدنى، ٢٠٠٩، ص ١٩٨):

- إخضاع كافة مكونات نظام الرقابة الداخلية للمراقبة بدءاً من بيئة الرقابة حتى تقييم المخاطر التى تتضمنها.

- متابعة وتقييم وتحليل المخاطر التى تواجه البنوك وإكتشافها من خلال أنظمة الرقابة الداخلية.

- يوفر نظام الرقابة الداخلية فحص لمدى إلتزام البنوك بالسياسات، والإجراءات، والأنظمة المطبقة التى تحقق جودة التقارير المالية.

- يوفر نظام الرقابة الداخلية تأكيداً لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة بأن المخاطر التى تتعرض لها البنوك تتم السيطرة عليها، وأن الأداء الرقابي في البنوك قوي وفعال.

- تحقيق التواصل الفعال بين مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات وإدارة البنك وتوصيل المعلومات بفعالية.

- تقديم العديد من التوصيات لتحسين العمليات والسياسات والإجراءات التى تحقق الأداء الأفضل للبنوك سواء الأداء المالي أو غير المالي.

- تقديم عمليات إستشارية تتعلق بالجوانب التشغيلية لتحسين فاعلية وكفاءة عمليات الشركة.

كما أن تحقيق الفعالية لنظام الرقابة الداخلية يكون من خلال نظام جيد لتوصيل المعلومات في البنك من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلي لنشر السياسات الرقابية على جميع مستويات العاملين داخل البنك، ويجب توافر عدد من المبادئ في نظام المعلومات والإتصال وذلك للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي(عثمان،٢٠١٦،ص ص ١٩-٢٠):

١. الفصل الملائم بين الوظائف .

٢. وجود تصريح أو ترخيص مناسب للأنشطة والعمليات المختلفة التى تتم في البنك لتخفيض فرص الممارسات الإحتيالية.

٣. الرقابة المادية على الأصول ضد المخاطر المختلفة مثل السرقة

٤. إختيار وتطوير أنشطة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في البنك.

٥. تحديث السياسات والإجراءات بشكل دوري وتكون موثوقة ويتم إيصالها لجميع الموظفين في البنك.

٦. الإهتمام بجودة المعلومات المحاسبية والتأكد من مصادرها وكيفية الإحتفاظ بها.

٧. تسهيل الحصول على المعلومات المحاسبية من المصادر الداخلية والخارجية.

٨. وجود مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تفي بإحتياجات البنك يدويا أو إلكترونياً.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأنه لوجود نظام فعال للرقابة الداخلية، يجب وجود أنظمة معلومات يعتمد عليها وبشكل يغطى كامل أنشطة البنوك، وكذلك وجود قنوات إتصال فعاله للتأكد من أن كافة الموظفين يفهمون ويلتزمون بشكل كامل بالسياسات والإجراءات الرقابية ذات الصلة بعملهم ومسئولياتهم ضمن النظام وأن الإتصال الفعال يجب أن يكون مفتوح بكافة الإتجاهات وأن تتوفر للعاملين وسيلة لتوصيل المعلومات الهامة إلى المستويات الأعلي وأن يكون هناك إتصال مفتوح مع الأطراف الخارجية فعندما تتعرض أهداف البنك للخطر فإنه يمكن من خلالها إتخاذ الإجراء اللازم وفي الوقت المناسب.

المبحث الخامس: الدراسة الميدانية

١/٥ مقدمة:

يســـتعرض الباحثون في هذا المبحث الدراســـة الميدانية التي قام بها، وذلك بهدف اختبار اثر دور الحوكمة المصرفية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ولتحقيق هذا الهدف فسوف يقوم الباحثون بعرض النقاط التالية:

- فروض الدراسة الميدانية.
- أهداف الدراسة الميدانية.
- وصف مجتمع وعينة الدراسة.
- مصادر جمع البيانات.
- اساليب التحليل الإحصائي.
- إختبار صدق وثبات أداة الدراسة.

- نتائج البيانات الديموجرافية.
- نتائج التحليل الإحصائي.

٢/٥ فروض الدراسة الميدانية:

في ضوء مشكلة الدراسة واتساقاً مع أهدافها، تم صياغة فروض الدراسة في صورتها العدمية على النحو التالي:

الفرض الرئيسى الأول:

- **لا يوجد أثر معنوي لمبادئ الحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية. ويندرج تحت هذا الفرض مجموعة من الفروض الفرعية :**

ف/ ١ / ١ لا يوجد أثر معنوى لمبدأ توافر إطار فعال للحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسة المحاسبة الأبداعية.

ف/ ١ / ٢ لا يوجد أثر معنوى لمبدأ حماية حقوق المساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.

ف/ ١ / ٣ لا يوجد أثر معنوى لمبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية.

ف/ ١ /٤ لا يوجد أثر معنوى لمبدأ الإعتراف بدور أصحاب المصالح فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية.

ف/ ١ / ٥ لا يوجد أثر معنوى لمبدأ الإفصاح والشفافية فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية.

ف/ ١ /٦ لا يوجد أثر معنوى لمبدأ تحديد مسئوليات مجلس الإدارة فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية..

٣/٥ أهداف الدراسة الميدانية:

تستهدف الدراسة الميدانية اختبار اثر دور الحوكمة المصرفية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحسين جودة التقارير المالية، ويتحقق ذلك من تحقيق الأهداف التالية:

أولاً: دراسة تأثير مبادئ الحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الاهداف الفرعية التالية:

١- دراسة أثر تبني مبدأ توافر إطار فعال للحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.

٢- دراسة أثر تبني مبدأ حقوق المساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.

٣- دراسة أثر تبني مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.

٤- دراسة أثر تبني مبدأ الإعتراف بدور أصحاب المصالح فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.

٥- دراسة أثر تبني مبدأ الإفصاح والشفافية في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.

٦- دراسة أثر تبني مبدأ تحديد مسئوليات مجلس الإدارة في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.

٤/٥- وصف مجتمع وعينة الدراسة:

يمكن وصف مجتمع وعينة الدراسة وذلك على النحو التالي:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفروض يتمثل مجتمع وعينة الدراسة فيما يلي:

أولا: مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من أربع مجتمعات فرعية على النحو التالى:

- **المجتمع الاول:** أعضاء هيئة التدريس من كليات التجارة بالجامعات المصرية (قسم المحاسبة والمراجعة) على إعتبار أنهم يمثلون وجهة النظر الاكاديمية.

- **المجتمع الثانى:** إدارة الحسابات المركزية بالبنوك محل الدراسة، على إعتبار أنه منوط بهم إعداد القوائم المالية.
- **المجتمع الثالث:** مراقبي الحسابات – سواء بمكاتب المحاسبة والمراجعة أو بالجهاز المركزى للمحاسبات، باعتبارهم الفئة التي تقوم بمراجعة القوائم المالية للبنوك، والتحقق من مدى إلتزام هذه البنوك بتطبيق المعايير المحاسبية.
- **المجتمع الرابع:** مستخدمو التقارير المالية المنشورة (المحللين الماليين) باعتبارهم الفئة المستفيدة من معلومات التقارير المالية.

ثانيا: عينة الدراسة:

بناءً على التقسيم السابق لمجتمع الدراسة، يقوم الباحثون بإختيار عينة عشوائية مكونة من ٢٠٠ مفردة – تمثل قوائم الاستقصاء الموزعة – يتم توزيعهم عشوائياً بواقع ٥٠ مفردة لكل مجتمع فرعى من المجتمعات الأربعة السابقة، وتم الحصول على معلومات عامة عن أفراد العينة تتعلق بالمؤهل العلمى وعن ما اذا كان عضو أو زميل بأي جمعية مهنية وعن جهة العمل وعن عدد سنوات الخبرة المهنية.

وتتكون قائمة الاستقصاء من ٦٠ فقرة او سؤال يجب على أفراد العينة الاجابة على تلك الاسئلة لكي يتمكن الباحثون من اختبار فروض الدراسة.

وقام الباحثون بتوزيع ٢٠٠ استمارة استقصاء ، تمكن من استلام ١٩٤ استمارة منها بنسبة ردود ٩٧ % ، تم فحصهم وتم استبعاد الاستمارات غير المستوفاة أو غير الصادقة وبلغ عددهم ٥ استمارات ، وبذلك تكون عدد الاستمارات المقبولة والصالحة للتحليل الاحصائي ١٨٩ استمارة بنسبة ٩٤.٥ % .

ويوضح الجدول رقم (٥-١) التالى توزيع عينة الدراسة، وعدد ونسبة الردود المستلمة والردود غير الصادقة والردود الصادقة والقابلة للتحليل الاحصائى لكل فئة، وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (٥- ١) توزيع عينة الدراسة، وعدد ونسبة الردود المستلمة والردود غير الصادقة والردود الصادقة والقابلة للتحليل الاحصائي لكل فئة

البيان / فئات العينة	الاستمارات الموزعة		الاستمارات المستلمة		الاستمارات غير الصادقة		الاستمارات الصادقة والقابلة للتحليل الاحصائي	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
أعضاء هيئة التدريس من كليات التجارة بالجامعات المصرية (قسم المحاسبة والمراجعة)	٥٠	٢٥٪	٤٩	٢٤.٥٪	١	٠.٥٪	٤٨	٢٤٪
إدارة الحسابات المركزية بالبنوك محل الدراسة	٥٠	٢٥٪	٤٩	٢٤.٥٪	١	٠.٥٪	٤٨	٢٤٪
مراقبي الحسابات – سواء بمكاتب المحاسبة والمراجعة أو بالجهاز المركزى للمحاسبات	٥٠	٢٥٪	٤٩	٢٤.٥٪	١	٠.٥٪	٤٨	٢٤٪
مستخدمو التقارير المالية المنشورة (المحللين الماليين)	٥٠	٢٥٪	٤٧	٢٣.٥٪	٢	١٪	٤٥	٢٢.٥٪
الاجمالي	٢٠٠	١٠٠٪	١٩٤	٩٧٪	٥	٢.٥٪	١٨٩	٩٤.٥٪

المصدر : (إعداد الباحثون)

٥/٥ مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على المقابلات الشخصية وعلى قائمة الاستقصاء كوسيلة لجمع البيانات الأولية من أكاديمي المحاسبة بالجامعات المصرية، ومعدي التقارير المالية، ومراقبى الحسابات سواء بمكاتب المحاسبة والمراجعة أو مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات، مصرفين بادارة الحسابات المركزية بالبنك مصرفين بادارة الحوكمة والالتزام المصرفى بالبنك، ومصرفين بالبنك المركزي المصري ومستخدمى التقارير المالية للشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وذلك للتعرف علي دور الحوكمة المصرفية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحسين جودة التقارير المالية.

وتحتوي قائمة الاستقصاء علي (٣٠) سؤالاً وكلها من الأسئلة المغلقة والمحددة حتي يسهل علي أفراد العينة تسجيل تقديراتهم بدقة، كما يساعد علي تحليل ومعالجة البيانات إحصائياً، وقد تم تصميم قائمة الإستقصاء وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي الذي يحتوي علي

خمس نقاط تتراوح بين أرفض بشدة وأعطيت وزن (١) ،وبين موافق بشدة وأعطيت وزن(٥) ، وبالتالي فان الباحثون يكونوا قد اعتمدوا علي مقياس ذي أبعاد متصلة ومن ثم يسهل تحويل البيانات الوصفية الي بيانات كمية، كما يمكن معالجة وتحليل النتائج بصورة أدق وباستخدام أدوات التحليل الاحصائي الكمي. وتكون مقياس ليكرت الخماسي من ٥ فقرات تتراوح مدي الاستجابة من (١) الى(٥) وكان المقياس كالتالي:

الإجابة الوصفية	أرفض بشدة	أرفض	محايد	موافق	موافق بشدة
التحليل	١	٢	٣	٤	٥

٦/٥ أساليب التحليل الإحصائي.

تم إخضاع البيانات للتحليل الإحصائي واختبار صحة الفروض باستخدام الحاسب الآلي من خلال بعض الأساليب الإحصائية التي توفرها حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) كما يلي :

- **أساليب التحليل الوصفي:** اعتمد الباحثون علي أساليب التحليل الوصفي وخاصة الوسط الحسابي والانحراف المعياري وذلك في تحليل ووصف استجابات المستقصي منهم وعرض قيم المتغيرات محل الدراسة
- **اختبار كا^{٢}chi-square:** و وذلك بغرض تحديد الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة أو ما يسمى بالقيمة الفارقة بين الاستجابات. ويعتمد هذا الاختبار على مقارنة قيمة كا^{٢}chi-square المحسوبة لكل فقرة من فقرات الاستبيان مع قيمة كا^{٢} الجدولية. فإذا تجاوزت قيمة كا^{٢} المحسوبة قيمة كا^{٢} الجدولية دل ذلك علي إتفاق أفراد عينة الدراسة بشأن قبول تلك الفقرة، أما إذا انخفضت قيمة كا^{٢} المحسوبة عن قيمة كا^{٢} الجدولية، فإن ذلك يشير إلى عدم إتفاق أفراد عينة الدراسة بشأن قبول تلك الفقرة.

٧/٥ اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

اعتمد الباحثون على استخدام أسلوب معامل الارتباط ألفا Alpha Correlation Coefficient باعتباره أكثر أساليب تحليل الاعتمادية Reliability والذي يستخدم للتأكد من اتساق متغيرات الدراسة مع بعضها البعض، وذلك بالاعتماد على اختبار ألفا للاعتمادية والثقة Alpha Test، ومن المتعارف عليه إحصائياً أن معامل صلاحية الاختبار يجب ألا تقل عن ٠.٦، ويوضح الجدول التالى رقم (٥-٢) نتائج اختبار ألفا كرونباخ Cronbach– Alpha :

جدول رقم (٥- ٢) نتائج اختبار الثبات والصدق (Cronbach's Alpha) لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	عـدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
أثر الحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية	30	0.962	0.981
إجمالي المتغيرات	30	0.962	0.981

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائى)

ويتضح من الجدول السابق أن قيم معامل الفا كرونباخ أثر الحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية ٠.٩٦٢ , كما يشير معامل الثبات إلى ٠.٩٨١ وترتيباً علي ما سبق فان معاملات الثبات والصدق للمقاييس المستخدمة في الإستقصاء تظهر درجة عالية من الإعتمادية علي هذه المقاييس في قياس متغيرات الدراسة مما يشير الي إتسامها بدرجة عالية من الاتساق الداخلي وبالتالي تعد مقاييس ذات دلالة جيدة لأغراض الدراسة، ويمكن التعويل عليها في تعميم النتائج علي مجتمع الدراسة.

٨/٥ نتائج البيانات الديموجرافية:

قام الباحثون بوصف البيانات التي تم الحصول عليها من قائمة الاستقصاء الموجهة لفئات عينة الدراسة وذلك من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية موضع الاهتمام بقائمة الاستقصاء (مستوى التعليم، والشهادات المهنية، وسنوات الخبرة).

ويوضح الجدول رقم (٥- ٣) توزيع مفردات العينة وفقاً للمتغيرات الشخصية.

جدول رقم (٥- ٣) الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

البيان	فئات عينة الدراسة	التكرار	النسبة
فئات عينة الدراسة (جهة العمل / الوظيفة)	عضو هيئة تدريس غير ممارس للمهنة	٢٧	١٤.٣٪
	عضو هيئة تدريس ممارس للمهنة	٢٩	١٥.٣٪
	عضو بالجهاز المركزي للمحاسبات	٢٣	١٢.٢٪
	محاسب ومراجع قانوني بمكتب محاسبة ومراجعة	٢٤	١٢.٧٪
	مصرفى بادارة الحسابات المركزية بالبنك	٢٥	١٣.٢٪
	مصرفى بالبنك المركزي المصري	٢٤	١٢.٧٪
	مصرفى بادارة الحوكمة والالتزام المصرفى بالبنك	٢٠	١٠.٦٪
	محلل مالى بالبورصة المصرية	١٧	٩٪
	الإجمالي	١٨٩	١٠٠٪
المؤهلات العلمية	بكالوريوس محاسبة	٤٣	٢٢.٨٪
	دبلوم دراسات عليا فى المحاسبة	٣٩	٢٠.٦٪
	ماجستير فى المحاسبة	٥٣	٢٨٪
	دكتوراه فى المحاسبة	٥٤	٢٨.٦٪
	الإجمالي	١٨٩	١٠٠٪
عضوية وزمالة الجمعيات المهنية	عضوية الجمعيات المهنية	٤٤	٢٣.٣٪
	زمالة الجمعيات المهنية	٦٩	٣٦.٥٪
	لا يوجد	٧٦	٤٠.٢٪
	الإجمالي	١٨٩	١٠٠٪
	أقل من ٥ سنوات	٤٢	٢٢.٢٪
	من ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات	٣٦	١٩٪

البيان	فئات عينة الدراسة	التكرار	النسبة
عدد سنوات الخبرة	أكثر من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة	٤٢	٢٢.٢٪
	أكثر من ١٥ سنة الى ٢٠ سنة	٤٠	٢١.٢٪
	اكثر من ٢٠ سنة	٢٩	١٥.٣٪
الإجمالي		١٨٩	١٠٠٪

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

١. **من حيث الوظيفة:** بلغ عدد المستقصي منهم من عضو هيئة تدريس غير ممارس للمهنة (٢٧) مفردة بنسبة (١٤.٣ %) مفردة،وبلغ عدد المستقسى منهم من محلل مصرفى بالبورصة المصرية (١٧) مفردة (٩٪) كما بلغ عدد المستقصي منهم من عضو هيئة تدريس ممارس للمهنة (٢٩) مفردة بنسبة (١٥.٣ %) وبلغ عدد المستقصي منهم عضو بالجهاز المركزي للمحاسبات (٢٣) مفردة (١٢,٢%) وبلغ عدد المستقصي منهم محاسب ومراجع قانوني بمكتب محاسبة ومراجعة (٢٤) مفردة (١٢.٧%) وبلغ عدد المستقصي منهم مصرفى بادارة الحسابات المركزية بالبنك (٢٥) مفردة (١٣.٢%) ، وبلغ عدد المستقصي منهم مصرفى بالبنك المركزي المصري (٢٤) مفردة (١٢.٧%) ،وبلغ عدد المستقصي منهم مصرفى بادارة الحوكمة والالتزام المصرفى بالبنك (٢٠) مفردة (١٠.٦%) من إجمالي عينة الدراسة.

٢. **من حيث المؤهل العلمى:** بلغ عدد المستقصي منهم لفئة بكالوريوس محاسبة (٤٣) مفردة بنسبة (٢٢.٨ %)، كما بلغ عدد المستقصي منهم لفئة دبلوم دراسات عليا فى المحاسبة (٣٩) مفردة بنسبة (٢٠,٦ %)، وبلغ عدد المستقصي منهم لفئة ماجستير فى المحاسبة (٥٣) مفردة بنسبة (٢٨٪)، وكذلك بلغ عدد المستقصي منهم لفئة دكتوراه فى المحاسبة (٥٤) مفردة بنسبة (٢٨.٦٪) من إجمالي عينة الدراسة.

٣. **من حيث عضوية وزمالة الجمعيات المهنية:** بلغ عدد المستقصي منهم ويشتركون في عضوية الجمعيات المهنية (٤٤) مفردة بنسبة (٢٣.٣ %)، كما بلغ عدد المستقصي منهم وحاصلون علي زمالة الجمعيات المهنية (٦٩) مفردة بنسبة (٣٦,٥ %)، وبلغ عدد المستقصي منهم من غير أعضاء أو زملاء الجمعيات المهنية عدد (٧٦) مفردة بنسبة (٤٠.٢٪) من إجمالي عينة الدراسة.

٥/٩ نتائج التحليل الإحصائي:

٥/٩/١ نتائج الإحصاء الوصفي:

يعرض الباحثون نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات فروض الدراسة، ، حيث يختبر كل محور من محاور قائمة الاستقصاء ، وذلك بالترتيب على النحو التالى:

أولاً: التحليل الاحصائى الوصفى لعبارات الفرض الرئيسي الأول :

- **التحليل الإحصائى الوصفي لعبارات الفرض الفرعي الأول :**

يوضح الجدول التالي نتائج التحليل الإحصائى الوصفي لعبارات الفرض الفرعى الأول والذي يهدف إلي دراسة أثر تبني مبدأ توافر إطار فعال للحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية. حيث تم استطلاع آراء المستقصى منهم بشأن دراسة تأثير مبادئ الحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، ويلخص الباحثون نتائج الدراسة الوصفية للفرض الفرعى الأول كما يلي:

جدول رقم (٥- ٤) نتائج التحليل الوصفى بشأن دراسة أثر تبني مبدأ توافر إطار فعال للحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية

	العبارات	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
١	يوفر هذا المبدأ وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي يمكن الاعتماد عليه في إظهار طبيعة العلاقات التعاقدية بين البنك وبين كافة الأطراف المتعاملين معه، وينظم بوضوح عملية توزيع المسئوليات بين مختلف السلطات الإشرافية والتنظيمية المختلفة ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	4.587	.5545
٢	يوفر هذا المبدأ أداء اقتصادى شامل ويحقق نزاهة الأسواق والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام	4.328	.7775

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أسواق مالية تمتاز بالشفافية والنزاهة، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .		
٣	يوفر هذا المبدأ توزيع للمسئوليات بين مختلف الجهات في نطاق الاختصاص التشريعي الواحد، توزيعاً محدداً وواضحاً، مع ضمان خدمة المصلحة العامة، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	4.439	.8333
٤	يوفر هذا المبدأ لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية العدالة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، بشكل يحقق الشفافية، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	4.503	.7964
	المتوسط العام	4.4643	.63924

المصدر : (نتائج التحليل الإحصائي)

ويتضح من نتائج التحليل الإحصائي قبول أفراد عينة الدراسة لوجود أثر لتبني مبدأ توافر إطار فعال للحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، حيث احتلت الفقرة رقم (١) الترتيب الأول، والتي تشير إلي يوفر هذا المبدأ وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي يمكن الاعتماد عليه في إظهار طبيعة العلاقات التعاقدية بين البنك وبين كافة الأطراف المتعاملين معه، وينظم بوضوح عملية توزيع المسئوليات بين مختلف السلطات الإشرافية والتنظيمية المختلفة، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية بمتوسط حسابي ٤.٥٨٧ وانحراف معياري ٠,٥٥ .

- **التحليل الإحصائى الوصفي لعبارات الفرض الفرعي الثاني:**

يوضح الجدول التالي نتائج التحليل الإحصائى الوصفي لعبارات الفرض الفرعى الثاني والذي يهدف إلي دراسة أثر تبني مبدأ حقوق المساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية. حيث تم استطلاع آراء المستقصى منهم بشأن دراسة تأثير مبادئ الحوكمة

المصرفية فى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، ويلخص الباحثون نتائج الدراسة الوصفية للفرض الفرعى الثاني كما يلي:

جدول رقم (٥– ٥) نتائج التحليل الوصفى بشأن دراسة أثر تبني مبدأ حقوق المساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية

	العبارات	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري
٥	يوفر هذا المبدأ الحق لاي مساهم فى الاستفسار من مراقب الحسابات عن الامور المالية بالبنك خلال الاجتماع السنوى، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	4.439	.6626
٦	يقدم هذا المبدأ الحق للمساهمين فى الحصول على المعلومات بصفة منتظمة وبسهولة ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	4.196	.7571
٧	يقدم هذا المبدأ سبل لنشر المعلومات الكافية بشفافية وعدالة للمساهمين، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	4.275	.8370
٨	يوفر هذا المبدأ حق المساءلة والرقابة من خلال المساهمين، وعلية تحقيق افضل اداء للبنك وحمايتة من التلاعب الداخلى، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	4.365	.7359
٩	يقدم هذا المبدأ الحق للمساهمين فى معرفة اجراءات الافصاح المالى الداخلية بالبنك، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	4.307	.7929
١٠	يوفر هذا المبدا امكانية قيام مجلس الادارة بابلاغ المساهمين باي تغيرات اساسية بالبنك كزيادة راس المال مثلا، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	4.360	.6504

١١	يساهم هذا المبدا فى تقليل اعمال الغش ومواجهة تدنى اخلاقيات الادارة، مما يساهم فى تحسين اداء البنك ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	4.381	.7874
١٢	يساهم هذا المبدا فى تسهيل مشاركة المساهمين مشاركة فعالة في القرارات الرئيسية الخاصة بترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، ومكافآت أعضاء المجلس، وكبار المديرين التنفيذيين، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	4.296	.8673
المتوسط العام		4.32738	.620902

المصدر : (نتائج التحليل الإحصائي)

ويتضح من نتائج التحليل الإحصائي قبول أفراد عينة الدراسة لوجود أثر لتبني مبدأ حقوق المساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، حيث احتلت الفقرة رقم (٥) الترتيب الأول، والتي تشير إلي يوفر هذا المبدأ الحق لاي مساهم الاستفسار من مراقب الحسابات عن الامور المالية بالبنك خلال الاجتماع السنوى، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية بمتوسط حسابي ٤.٤٣٩ وانحراف معياري ٠,٦٦. ، كما احتلت الفقرة رقم (١١) الترتيب الثاني، والتي تشير إلي يساهم هذا المبدا فى تقليل اعمال الغش ومواجهة تدنى اخلاقيات الادارة .مما يساهم فى تحسين اداء البنك، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية بمتوسط حسابي ٤.٣٨١ وانحراف معياري ٠,٧٨. وأخيراً احتلت الفقرة رقم (١٠) الترتيب الثالث والتي تشير إلي يوفر هذا المبدا امكانية قيام مجلس الادارة بابلاغ المساهمين باي تغيرات اساسية بالبنك كزيادة راس المال مثلا ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية بمتوسط حسابي ٤.٣٦٠ وانحراف معياري ٠,٦٥٠٤.

- **التحليل الإحصائى الوصفي لعبارات الفرض الفرعي الثالث:**

يوضح الجدول التالي نتائج التحليل الإحصائى الوصفي لعبارات الفرض الفرعى الثالث والذي يهدف إلي دراسة أثر تبني مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية. حيث تم استطلاع آراء المستقصى منهم بشأن دراسة تأثير

مبادئ الحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، ويلخص الباحثون نتائج الدراسة الوصفية للفرض الفرعى الثالث كما يلي:

جدول رقم (٥- ٦) نتائج التحليل الوصفى بشأن دراسة أثر تبني مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية

	العبارات	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري
١٣	يوفر هذا المبدا حصول كل المساهمين على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل فئة منهم؛ وذلك قبل شرائهم الأسهم ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	4.587	.4936
١٤	يوفر هذا المبدأ حماية الأقلية من ممارسات المسيطرين الاستغلالية، بأسلوب مباشر أو غير مباشر ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	4.127	.7820
١٥	يوفر هذا المبدأ إتاحة الاجتماعات لكافة المساهمين، والمعاملة المتكافئة لكافة المساهمين، ومنع أية إجراءات تصعب عملية التصويت أو ترفع تكلفتها على بعضهم ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	4.270	.8606
	المتوسط العام	4.32738	.57

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

ويتضح من نتائج التحليل الإحصائي قبول أفراد عينة الدراسة لوجود أثر لتبني مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، حيث احتلت الفقرة رقم (١٣) الترتيب الأول، والتي تشير إلي يوفر هذا المبدا حصول كل المساهمين على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل فئة منهم؛ وذلك قبل شرائهم الأسهم، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية بمتوسط حسابي ٤,٥٨٧ وانحراف معياري ٠,٤٩ ، كما احتلت الفقرة رقم (١٥) الترتيب الثاني، والتي تشير إلي يوفر هذا المبدأ إتاحة الاجتماعات لكافة المساهمين، والمعاملة المتكافئة لكافة المساهمين، ومنع أية إجراءات تصعب عملية التصويت أو ترفع تكلفتها على بعضهم، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية بمتوسط حسابي ٤,٢٧ وانحراف معياري ٠,٨٦ .

- **التحليل الإحصائى الوصفي لعبارات الفرض الفرعي الرابع:**

يوضح الجدول التالي نتائج التحليل الإحصائى الوصفي لعبارات الفرض الفرعى الرابع والذي يهدف إلي دراسة أثر تبني مبدأ الإعتراف بدور أصحاب المصالح فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، حيث تم استطلاع آراء المستقصى منهم بشأن دراسة تأثير مبادئ الحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. ويلخص الباحثون نتائج الدراسة الوصفية للفرض الفرعى الرابع كما يلي:

جدول رقم (٥– ٧) نتائج التحليل الوصفى بشأن دراسة أثر تبني مبدأ الإعتراف بدور أصحاب المصالح فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية

	العبارات	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري
١٦	يوفر هذا المبدأ الاعتراف بحقوق جميع الاطراف أصحاب المصلحة المتعاملين مع البنك ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	4.439	.6546
١٧	يوفر هذا المبدأ السماح لذوي المصالح بالاتصال بمجلس الإدارة للتعبير بحرية عن مخاوفهم تجاه أي تصرفات غير قانونية ومنافية لأخلاقيات المهنة، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	4.217	.8816
١٨	يوفر هذا المبدأ السماح لاصحاب المصالح بالحصول على المعلومات ذات الصلة، وبقدر يمكن من الاعتماد عليها في الوقت المناسب، وعلى أساس منظم ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	4.392	.7890
١٩	يوفر هذا المبدأ لأصحاب المصالح الحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	4.392	.6565
٢٠	يحقق هذا المبدأ وجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح فى إطار الحوكمة المصرفية، وأن تكفل تلك الآليات تحسين مستويات الأداء ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	4.360	.5435

	العبارات	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري
	المتوسط العام	4.360	.61

المصدر: (نتائج التحليل الإحصائي)

ويتضح من نتائج التحليل الإحصائي قبول أفراد عينة الدراسة لوجود أثر لتبني مبدأ الإعتراف بدور أصحاب المصالح فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، حيث احتلت الفقرة رقم (١٦) الترتيب الأول، والتي تشير إلي يوفر هذا المبدأ الاعتراف بحقوق جميع الاطراف أصحاب المصلحة المتعاملين مع البنك، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية بمتوسط حسابي ٤.٤٩٣ وانحراف معياري ٠,٦٥ ، كما احتلت الفقرة رقم (١٩) الترتيب الثاني، والتي تشير إلي يوفر هذا المبدأ لأصحاب المصالح الحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم، مما يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بمتوسط حسابي ٤.٣٩٢ وانحراف معياري ٠,٦٥. واحتلت الفقرة رقم (١٨) نفس الترتيب بمتوسط حسابى ٤.٣٩٢ .

- **التحليل الإحصائى الوصفي لعبارات الفرض الفرعي الخامس:**

يوضح الجدول التالي نتائج التحليل الإحصائى الوصفي لعبارات الفرض الفرعى الخامس والذي يهدف إلي دراسة أثر تبني مبدأ الإفصاح والشفافية في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، حيث تم استطلاع آراء المستقصى منهم بشأن دراسة تأثير مبادئ الحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ويلخص الباحثون نتائج الدراسة الوصفية للفرض الفرعى الخامس كما يلي:

جدول رقم (٥- ٨) نتائج التحليل الوصفى بشأن دراسة أثر تبني مبدأ الإفصاح والشفافية في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية

	العبارات	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري
٢١	يحقق هذا المبدأ توافر إطار يكفل الإفصاح والشفافية لكافة المعلومات المتعلقة بالبنك ،وذلك فيما يتعلق بالموقف	4.185	.9007

	المالي وملكية الأسهم والأداء وأسلوب ممارسة السلطات والمسئوليات ويتم الإفصاح عن تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع الأطراف أصحاب المصالح في الوقت المناسب ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .		
٢٢	يحقق هذا المبدأ الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية وحول أهداف البنوك، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	4.259	.6027
٢٣	يحقق هذا المبدأ الافصاح عن أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين الرئيسيين، والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم، والعمليات المتصلة بالأطراف ذات العلاقة، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	4.566	.5575
٢٤	يحقق هذا المبدأ الافصاح عن المخاطر المحتملة والتى قد يتعرض لها البنك ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	4.339	.6372
٢٥	يحقق هذا المبدأ الافصاح عن إجراء مراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع مستقل كفء ومؤهل؛ حتى يمكنه أن يقدم تقارير مراجعة لمجلس الادارة والمساهمين والأطراف الأخرى، والتاكيد على أن القوائم المالية تمثل بوضوح المركز المالي, وأداء البنك في كافة النواحي المادية المهمة ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	4.593	.4927
المتوسط العام		4.388	.48

المصدر : (نتائج التحليل الإحصائي)

ويتضح من نتائج التحليل الإحصائي قبول أفراد عينة الدراسة لوجود أثر لتبني مبدأ الإفصاح والشفافية في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، حيث احتلت الفقرة رقم (٢٥) الترتيب الأول، والتي تشير إلي يحقق هذا المبدأ الافصاح عن إجراء مراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع مستقل كفء ومؤهل؛ حتى يمكنه أن يقدم تقارير مراجعة لمجلس الادارة والمساهمين والأطراف الأخرى، والتاكيد على أن القوائم المالية تمثل بوضوح المركز المالي,

وأداء البنك في كافة النواحي المادية المهمة، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية بمتوسط حسابي ٤.٥٩٣ وانحراف معياري ٠,٤٩ ، كما احتلت الفقرة رقم (٢٣) الترتيب الثاني، والتي تشير إلي يحقق هذا المبدأ الافصاح عن أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين الرئيسيين، والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم، والعمليات المتصلة بالأطراف ذات العلاقة، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية بمتوسط حسابي ٤,٥٦٦ وانحراف معياري ٠,٥٥ .

- **التحليل الإحصائى الوصفي لعبارات الفرض الفرعي السادس :**

يوضح الجدول التالي نتائج التحليل الإحصائى الوصفي لعبارات الفرض الفرعى السادس والذي يهدف إلي دراسة أثر تبني مبدأ تحديد مسئوليات مجلس الإدارة في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، حيث تم استطلاع آراء المستقصى منهم بشأن دراسة تأثير مبادئ الحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، ويلخص الباحثون نتائج الدراسة الوصفية للفرض الفرعى السادس كما يلي:

جدول رقم (٥- ٩) نتائج التحليل الوصفى بشأن دراسة أثر تبني مبدأ تحديد مسئوليات مجلس الإدارة في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية

	العبارات	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري
٢٦	يحقق هذا المبدأ مسؤليات مجلس الإدارة ،وما يكفله من متابعة فعاله لإدارة البنك من قبل مجلس الإدارة، بالإضافة إلي محاسبة مجلس الإدارة علي مسئوليته أمام البنك والمساهمين، هذا بالاضافة إلي التعامل العادل مع جميع الأطراف اصحاب المصالح ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	3.788	.4812
٢٧	يحقق هذا المبدأ لأعضاء مجلس الإدارة أنهم يعملوا على أساس المعلومات الكاملة, مع اتخاذهم لإجراءات العناية الواجبة بما يحقق أفضل مصلحة للبنك والمساهمين ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	3.910	.2869

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٢٨	يحقق هذا المبدأ وضع وتطبيق استراتيجية جيدة للبنك ، ووضع أهداف الأداء، وخطط العمل الرئيسية, وسياسة مواجهة المخاطر, وأساليب إعداد الموازنات التقديرية، وخطط العمل السنوية ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	3.910	.2869
٢٩	يحقق هذا المبدأ قدرة مجلس الادارة على تقييم شئون البنك تقييماً موضوعياً، وأن يجري ذلك –بصفة خاصة– باستقلال عن الإدارة التنفيذية ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	3.968	.1758
٣٠	يحقق هذا المبدأ قيام مجلس الادارة بمسئولياته الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة في الوقت المناسب ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	3.852	.4939
	المتوسط العام	3.886	.37

المصدر: من إعداد الباحثون بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

ويتضح من نتائج التحليل الإحصائي قبول أفراد عينة الدراسة لوجود أثر لتبني مبدأ تحديد مسئوليات مجلس الإدارة في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، حيث احتلت الفقرة رقم (٢٩) الترتيب الأول، والتي تشير إلي يحقق هذا المبدأ قدرة مجلس الادارة على تقييم شئون البنك تقييماً موضوعياً، وأن يجري ذلك –بصفة خاصة– باستقلال عن الإدارة التنفيذية ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية بمتوسط حسابي ٣.٩٦٨ وانحراف معياري ٠,١٧٥ ، كما احتلت الفقرة (٢٨) الترتيب الثاني، والتي تشير إلي يحقق هذا المبدأ وضع وتطبيق استراتيجية جيدة للبنك ، ووضع أهداف الأداء، وخطط العمل الرئيسية, وسياسة مواجهة المخاطر, وأساليب إعداد الموازنات التقديرية، وخطط العمل السنوية ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية بمتوسط حسابي ٣.٩١٠ وانحراف معياري ٠,٢٨ .

٢/٩/٥ الرموز الاحصائية المستخدمة:

قام الباحثون باستخدام الرموز التالية:

Z1 : ترمز إلى المؤهل العلمى.

Z2 : ترمز إلي عضوية وزمالة الجمعيات المهنية.

Z3: ترمز إلي جهة العمل.

Z4 : ترمز إلي عدد سنوات الخبرة.

Y1 : يرمز الى المجموعة الأولى من الأسئلة التى تختبر أثر الحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.

Y2 : يرمز إلى المجموعة الثانية من الأسئلة التى تختبر أثر الحوكمة المصرفية على جودة التقارير المالية.

Y111.....Y114 : يرمز الى العبارات التى تقيس المعلومات الخاصة بقياس أثر تبني مبدأ توافر إطار فعال للحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.

Y121.....Y128 : يرمز الى العبارات التى تقيس المعلومات الخاصة بقياس أثر تبني مبدأ حماية حقوق المساهيمن فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.

Y131.....Y133 : يرمز الى العبارات التى تقيس المعلومات الخاصة بقياس أثر تبني مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية.

Y141.....Y145 : يرمز الى العبارات التى تقيس المعلومات الخاصة بقياس أثر تبني مبدأ الإعتراف بدور أصحاب المصالح فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.

Y151.....Y155 : يرمز الى العبارات التى تقيس المعلومات الخاصة بقياس أثر تبني مبدأ الإفصاح والشفافية فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.

Y165.....Y161 : يرمز الى العبارات التى تقيس المعلومات الخاصة بقياس أثر تبني مبدأ تحديد مسئوليات مجلس الإدارة فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.

٩/٥ /٣ اختبار التوزيع الطبيعي:

لكى يقوم الباحثون بإختبار فروض الدراسة والمتمثلة في قياس اثر الحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية ، فقد تم الاعتماد على مجموعة من الاساليب الاحصائية باستخدام حزمة البرامج الاحصائية (SPSS 26) . ولكى نقوم بتحديد الاساليب الاحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة الميدانية، فإن الأمر يتطلب أولاً معرفة التوزيع الاحصائي للمجتمع الذى سحبت منة العينة. وقد اعتمد الباحثون على اختبار كولمجروف سمرنوف لمعرفة مدي تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي. ويقوم اختبار كولمجروف سمرنوف على اختبار فرض العدم بأن المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي، ويتم اتخاذ قرار بناءً على قيمة مستوى الدلالة الاحصائية (sig) بالمقارنة بمستوى المعنوية (α)، فاذا كانت قيمة (Sig) اكبر من قيمة(α) فان ذلك يعنى قبول فرض العدم بأن المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي يتم الاعتماد على الاختبارات المعلمية Parametric Tests، أما اذا كانت قيمة مستوى الدلالة الاحصائية (Sig) اقل من قيمة مستوى المعنوية (α)دل ذلك على قبول الفرض البديل بأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية Non Parametric Tests . ولقد قام الباحثون بتطبيق هذا الاختبار على عينة الدراسة، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (٥– ١٥) نتائج اختبار (K – S) لاختبار التوزيع الطبيعي

ابعاد الدراسة	احصاء الاختبار Kolmogorov_Smirnov	مستوي الدلالة الاحصائية Asymp Sig	القرار
أثر الحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية	٢.٣٦٧	٠.٠٠٠	**غير طبيعي**

المصدر: (نتائج التحليل الاحصائي)

ويتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة الاحصائية (Sig) لجميع الابعاد اقل من مستوى المعنوية (α=0.05) وبالتالى تم قبول الفرض البديل القائل بان البيانات الخاصة بهذه الأبعاد والمسحوبة من المجتمع لا تتبع التوزيع الطبيعى. وبالتالى، يتم الاعتماد على الاساليب الاحصائية الخاصة بالاختبارات اللامعلمية.

وبعد تحديد طبيعة البيانات المستخدمة فى الدراسة الميدانية والتاكد من صحة استخدام الاساليب الاحصائية بالنسبة لجميع الفروض، فإن الاساليب الاحصائية التي تناسب بيانات الدراسة تتمثل في:

أولاً: اختبار الاشارة Sign Test:

وهو اختبار لا معلمى يستخدم لاختبار معنوية الفروض لمتوسط مجتمع واحد.

ثانياً: اختبار Chi – Square : وهو اختبار لامعلمي يتمثل الهدف منه في التعرف علي مدي وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين التكرار المتوقع والتكرار المشاهد المتمثل فى آراء العينة وذلك لكل عبارات الاستقصاء، ويتم معرفة ذلك من خلال مقارنة مستوى الدلالة الاحصائية (Sig) بمستوى المعنوية (α) لكل فقرة او استجابة، فاذا كانت قيمة مستوى الدلالة الاحصائية sig اقل من مستوى المعنوية دل ذلك على وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين التكرار المتوقع والتكرار المشاهد، وهذا يعنى اهمية هذة الفقرة او الاستجابة وذلك اذا كانت تحمل تكرار أعلى.

٤/٩/٥ اختبار معنوية الفرض الرئيسي الأول:

لقياس اختبار معنوية الفرض الرئيسى الأول، وذلك بغرض التحقق من أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية نختبر الفروض الفرعية، وذلك علي النحو التالي:

أولاً: اختبار معنوية الفرض الفرعي الأول:

وينص على "لا يوجد أثر معنوى لمبدأ توافر إطار فعال للحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية". ويوضح الجدول رقم (٥-١٦) نتائج اختبار الاشارة للفرض الفرعى الاول، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٥-١٦) نتائج اختبار الاشارة للفرض الفرعى الاول

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Exact Sig. (2-tailed)
دور توافر إطار فعال للحوكمة المصرفية في الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية	Group 1	<= 3	6	.03	.50	.000
	Group 2	> 3	183	.97		
	Total		189	1.00		

المصدر : (نتائج التحليل الاحصائي)

ويتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة الاحصائية (Sig = 0.000) اقل من مستوى المعنوية (α =0.05) وهذا يعنى قبول الفرض البديل القائل بوجود أثر معنوى لمبدأ توافر إطار فعال للحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية بدرجة ثقة ٩٥ %.

ويتم استخدام اختبار chi Square لتحديد المتغيرات الفرعية لمبدأ توافر إطار فعال للحوكمة المصرفية التي تساعد فى الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية. ويوضح الجدول رقم (٥-١٧) نتائج اختبار chi – Square للفرض الفرعى الاول، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٥-١٧) نتائج اختبار chi – Square للفرض الفرعى الاول

	العبارات	قيمة chi- Square المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية sig
١	يوفر هذا المبدأ وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي يمكن الاعتماد عليه في إظهار طبيعة العلاقات التعاقدية بين البنك وبين كافة الأطراف المتعاملين معه، وينظم بوضوح عملية توزيع المسئوليات بين	٩٨.٠٠٠	٠.٠٠٠

	مختلف السلطات الإشرافية والتنظيمية المختلفة، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.		
٢	يوفر هذا المبدأ أداء اقتصادى شامل ويحقق نزاهة الأسواق والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق مالية تمتاز بالشفافية والنزاهة، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	٨١.٥٥٦	٠.٠٠٠
٣	يوفر هذا المبدأ توزيع للمسئوليات بين مختلف الجهات في نطاق الاختصاص التشريعي الواحد، توزيعاً محدداً وواضحاً، مع ضمان خدمة المصلحة العامة، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	١٥٨.٥٣٤	٠.٠٠٠
٤	يوفر هذا المبدأ لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية العدالة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، بشكل يحقق الشفافية، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	٩٢.٠٣٢	٠.٠٠٠

المصدر: (نتائج التحليل الاحصائي)

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرات من ١ الى ٤ فقد بلغت كا^{٢} المحسوبة (٩٨.٠٠٠ ، ٨١.٥٥٦ ، ١٥٨.٥٣٤ ، ٩٢.٠٣٢) على التوالى وهى اكبر من كا^{٢} الجدولية عند درجات حرية مختلفة ومستوى معنوية ٥٪ ، وأيضا بلغ مستوى المعنوية أو الدلالة المحسوب (٠.٠٠٠معنوية) لكل الفقرات وهو مستوى اقل من ٥ % وهذا يعنى قبول الفرض البديل القائل بوجود أثر معنوى لمبدأ توافر إطار فعال للحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.

ثانياً: اختبار معنوية الفرض الفرعي الثانى:

وينص على "لا يوجد أثر معنوى لمبدأ حماية حقوق المساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية". ويوضح الجدول رقم (٥-١٨) نتائج اختبار الاشارة للفرض الفرعى الثانى، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٥-١٨) نتائج اختبار الاشارة للفرض الفرعى الثانى

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Exact Sig. (2-tailed)
دور مبدأ حماية حقوق المساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	Group 1	<= 3	6	.03	.50	.000
	Group 2	> 3	183	.97		
	Total		189	1.00		

المصدر : (نتائج التحليل الاحصائي)

ويتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة الاحصائية (Sig = 0.000) أقل من مستوى المعنوية (α =0.05)، وهذا يعنى قبول الفرض البديل القائل بوجود أثر معنوى لمبدأ حماية حقوق المساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية بدرجة ثقة ٩٥ % .

ويتم استخدام اختبار chi Square لتحديد المتغيرات الفرعية لمبدأ حماية حقوق المساهمين والتي تساعد فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٥-١٩) نتائج اختبار chi – Square للفرض الفرعى الثانى

	العبارات	قيمة chi- Square المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية sig
٥	يوفر هذا المبدأ الحق لاي مساهم الاستفسار من مراقب الحسابات عن الامور المالية بالبنك خلال	٧٧.٧٤٦	٠.٠٠٠

	العبارات	قيمة chi- Square المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية sig
	الاجتماع السنوى، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.		
٦	يقدم هذا المبدأ الحق للمساهمين فى الحصول على المعلومات بصفة منتظمة وبسهولة، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	١٤٦.٠٤٨	٠.٠٠٠
٧	يقدم هذا المبدأ سبل لنشر المعلومات الكافية بشفافية وعدالة للمساهمين، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	١٢٨.٤٣٩	٠.٠٠٠
٨	يوفر هذا المبدأ حق المساءلة والرقابة من خلال المساهمين، وعليه تحقيق افضل اداء للبنك وحمايتة من التلاعب الداخلى، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	١٢٨.٩٠٥	٠.٠٠٠
٩	يقدم هذا المبدأ الحق للمساهمين فى معرفة اجراءات الافصاح المالى الداخلية بالبنك، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	١٠٣.٠٤٢	٠.٠٠٠
١٠	يوفر هذا المبدا امكانية قيام مجلس الادارة بابلاغ المساهمين باي تغيرات اساسية بالبنك كزيادة راس المال مثلا ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	٨١.٥٥٦	٠.٠٠٠
١١	يساهم هذا المبدا فى تقليل اعمال الغش ومواجهة تدنى اخلاقيات الادارة .مما يساهم فى تحسين اداء البنك، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	٧٧.٤٢٩	٠.٠٠٠
١٢	يساهم هذا المبدا فى تسهيل مشاركة المساهمين مشاركة فعالة في القرارات الرئيسية الخاصة	٥٠.٨٨٩	٠.٠٠٠

	العبارات	قيمة chi- Square المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية sig
	بترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، ومكافآت أعضاء المجلس، وكبار المديرين التنفيذيين، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.		

المصدر: (نتائج التحليل الاحصائي)

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرات من ٥ إلي ١٢ فقد بلغت كا^{٢} المحسوبة (٧٧.٧٤٦ ، ١٤٦.٠٤٨ ، ١٢٨.٤٣٩ ، ١٢٨.٩٠٥ ، ١٠٣.٠٤٢ ، ٨١.٥٥٦ ، ٧٧.٤٢٩، ٥٠.٨٨٩) على التوالى وهى اكبر من كا^{٢} الجدولية عند درجات حرية مختلفة ومستوى معنوية ٥٪ وايضا بلغ مستوى المعنوية أو الدلالة المحسوب (٠.٠٠٠معنوية) لكل الفقرات وهو مستوى اقل من ٥ % وهذا يعنى قبول الفرض البديل القائل بوجد اثر معنوي لمبدأ حماية حقوق المساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، وهذا يعنى قبول الفرض البديل القائل بوجود أثر معنوى لمبدأ حماية حقوق المساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.

ثالثاً: اختبار معنوية الفرض الفرعي الثالث:

وينص على "لا يوجد أثر معنوى لمبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية". ويوضح الجدول رقم (٥-٢٠) التالي نتائج اختبار الاشارة للفرض الفرعي الثالث، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٥-٢٠) نتائج اختبار الاشارة للفرض الفرعى الثالث

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Exact Sig. (2-tailed)

دور مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية	Group 1	<= 3	6	.03	.50	.000
	Group 2	> 3	183	.97		
	Total		189	1.00		

المصدر: (نتائج التحليل الاحصائي)

ويتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة الاحصائية (Sig= 0.000) اقل من مستوى المعنوية (α =0.05) وهذا يعنى قبول الفرض البديل القائل بوجود أثر معنوى لمبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية بدرجة ثقة ٩٥ % .

ويتم استخدام اختبار chi Square لتحديد المتغيرات الفرعية لمبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين والتي تساعد فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية. ويوضح الجدول رقم (٥-٢١) نتائج اختبار chi – Square للفرض الفرعى الثالث، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٥-٢١) نتائج اختبار chi – Square للفرض الفرعى الثالث

	العبارات	قيمة chi- Square المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية sig
١٣	يوفر هذا المبدا حصول كل المساهمين على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل فئة منهم؛ وذلك قبل شرائهم الأسهم، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	٥.٧٦٢	٠.٠١٦
١٤	يوفر هذا المبدأ حماية الأقلية من ممارسات المسيطرين الاستغلالية، بأسلوب مباشر أو غير	١٧٣.٤٧٦	٠.٠٠٠

	مباشر، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.		
١٥	يوفر هذا المبدأ إتاحة الاجتماعات لكافة المساهمين، والمعاملة المتكافئة لكافة المساهمين، ومنع أية إجراءات تصعب عملية التصويت أو ترفع تكلفتها على بعضهم، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	٥٠.٤١٣	٠.٠٠٠

المصدر: (نتائج التحليل الاحصائي)

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرات من ١٢الى ١٥ فقد بلغت كا^{٢} المحسوبة (٥.٧٦٣ ، ١٧٣.٤٧٦ ، ٥٠.٤١٣) على التوالى وهى اكبر من كا^{٢} الجدولية عند درجات حرية مختلفة ومستوى معنوية ٥٪ ، وأيضاً بلغ مستوى المعنوية أو الدلالة المحسوب (٠.٠٠٠معنوية) لكل الفقرات وهو مستوى اقل من ٥ % وهذا يعنى قبول الفرض البديل القائل بوجود اثر معنوي للمعاملة المتساوية للمساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية.

رابعاً: اختبار معنوية الفرض الفرعي الرابع:

وينص على "لا يوجد أثر معنوى لمبدأ الإعتراف بدور أصحاب المصالح فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية". ويوضح الجدول رقم (٥-٢٢) نتائج اختبار الاشارة للفرض الفرعي الرابع، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٥-٢٢) نتائج اختبار الاشارة للفرض الفرعي الرابع

	Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Exact Sig. (2-tailed)

دور مبدأ الإعتراف بدور أصحاب المصالح فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية	Group 1	<= 3	6	.03	.50	.000
	Group 2	> 3	183	.97		
	Total		189	1.00		

المصدر : (نتائج التحليل الاحصائي)

ويتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة الاحصائية (Sig = 0.000) اقل من مستوى المعنوية (α =0.05) وهذا يعنى قبول الفرض البديل القائل بوجود أثر معنوى لمبدأ الإعتراف بدور أصحاب المصالح فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية بدرجة ثقة ٩٥ % .

ويتم استخدام اختبار chi Square لتحديد المتغيرات الفرعية لمبدأ الإعتراف بدور أصحاب المصالح والتي تساعد فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية. ويوضح الجدول رقم (٥-٢٣) نتائج اختبار chi – Square للفرض الفرعى الرابع، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٥-٢٣) نتائج اختبار chi – Square للفرض الفرعى الرابع

	العبارات	قيمة chi- Square المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية sig
١٦	يوفر هذا المبدأ الاعتراف بحقوق جميع الاطراف أصحاب المصلحة المتعاملين مع البنك ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	٥٦.٦٠٣	٠.٠٠٠
١٧	يوفر هذا المبدأ السماح لذوي المصالح بالاتصال بمجلس الإدارة للتعبير بحرية عن مخاوفهم تجاه أي تصرفات غير قانونية ومنافية لأخلاقيات المهنة، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	٩٨.٨٥٢	٠.٠٠٠

١٨	يوفر هذا المبدأ السماح لاصحاب المصالح بالحصول على المعلومات ذات الصلة، وبقدر يمكن من الاعتماد عليها في الوقت المناسب، وعلى أساس منظم ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	٧٧.٣٦٥	٠.٠٠٠
١٩	يوفر هذا المبدأ لأصحاب المصالح الحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	٧٨.٣١٧	٠.٠٠٠
٢٠	يحقق هذا المبدأ وجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح فى إطار الحوكمة المصرفية، وأن تكفل تلك الآليات تحسين مستويات الأداء ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	٨٧.٠٧٩	٠.٠٠٠

المصدر: (نتائج التحليل الاحصائي)

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرات من ١٦الى ٢٠ فقد بلغت كا^{٢} المحسوبة (٥٦.٦٠٣ ، ٩٨.٨٥٢ ، ٧٧.٣٦٥ ، ٧٨.٣١٧ ، ٨٧.٠٧٩) على التوالى وهى اكبر من كا^{٢} الجدولية عند درجات حرية مختلفة ومستوى معنوية ٥٪ ، وأيضاً بلغ مستوى المعنوية أو الدلالة المحسوب (٠.٠٠٠معنوية) لكل الفقرات وهو مستوى اقل من ٥٪ وهذا يعنى قبول الفرض البديل القائل بوجود اثر لمبدأ الإعتراف بدور أصحاب المصالح فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية.

خامساً: اختبار معنوية الفرض الفرعي الخامس:

وينص على "لا يوجد أثر معنوى لمبدأ الإفصاح والشفافية فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية". ويوضح الجدول رقم (٥-٢٤) نتائج اختبار الاشارة للفرض الفرعي الخامس، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٥-٢٤) نتائج اختبار الاشارة للفرض الفرعي الخامس

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Exact Sig. (2-tailed)
دور مبدأ الإفصاح والشفافية في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية	Group 1	<= 3	6	.03	.50	.000
	Group 2	> 3	183	.97		
	Total		189	1.00		

المصدر: (نتائج التحليل الاحصائي)

ويتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة الاحصائية (Sig = 0.000) أقل من مستوى المعنوية (α =0.05) وهذا يعنى قبول الفرض البديل القائل بوجود أثر معنوى لمبدأ الإفصاح والشفافية فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية بدرجة ثقة ٩٥ % .

ويتم استخدام اختبار chi Square لتحديد المتغيرات الفرعية لمبدأ الإفصاح والشفافية والتي تساعد في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية. ويوضح جدول رقم (٥-٢٥) التالي نتائج اختبار chi – Square للفرض الفرعى الخامس، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٥-٢٥) نتائج اختبار chi – Square للفرض الفرعى الخامس

	العبارات	قيمة chi- Square المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية sig
٢١	يحقق هذا المبدأ توافر إطار يكفل الإفصاح والشفافية لكافة المعلومات المتعلقة بالبنك ،وذلك فيما يتعلق بالموقف المالي وملكية الأسهم والأداء وأسلوب	٩٣.٩٨٤	٠.٠٠٠

	العبارات	قيمة chi– Square المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية sig
	ممارسة السلطات والمسئوليات ويتم الإفصاح عن تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع الأطراف أصحاب المصالح في الوقت المناسب ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .		
٢٢	يحقق هذا المبدأ الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية وحول أهداف البنوك، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	٦٧.٢٧٠	٠.٠٠٠
٢٣	يحقق هذا المبدأ الافصاح عن أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين الرئيسيين، والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم، والعمليات المتصلة بالأطراف ذات العلاقة، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .	٩٢.٠٣٢	٠.٠٠٠
٢٤	يحقق هذا المبدأ الافصاح عن المخاطر المحتملة والتى قد يتعرض لها البنك، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	٥١.١٧٥	٠.٠٠٠
٢٥	يحقق هذا المبدأ الافصاح عن إجراء مراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع مستقل كفء ومؤهل؛ حتى يمكنه أن يقدم تقارير مراجعة لمجلس الادارة والمساهمين والأطراف الأخرى، والتاكيد على أن القوائم المالية تمثل بوضوح المركز المالي, وأداء البنك في كافة النواحي المادية المهمة، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	٦.٤٨١	٠.١١

المصدر: (نتائج التحليل الاحصائي)

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرات من ٢١الى ٢٥ فقد بلغت كا٢ المحسوبة (٩٣.٩٨٤ ، ٦٧.٢٧٠ ، ٩٢.٠٣٢ ، ٥١.١٧٥ ، ٦.٤٨١) على التوالى وهى اكبر من قيمة كا٢ الجدولية عند درجات حرية مختلفة ومستوى معنوية ٥٪ وايضا بلغ مستوى المعنوية أو الدلالة المحسوب (٠.٠٠٠معنوية) لكل الفقرات وهو مستوى اقل من٥٪، وهذا يعنى قبول الفرض البديل القائل بوجد أثر لمبدأ الإفصاح والشفافية في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.

سادساً: اختبار معنوية الفرض الفرعي السادس:

وينص على "لا يوجد أثر معنوى لمبدأ تحديد مسئوليات مجلس الإدارة فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية". ويوضح الجدول رقم (٥-٢٦) نتائج اختبار الاشارة للفرض الفرعي السادس، وذلك علي النحو التالي:

جدول (٥-٢٦) نتائج اختبار الاشارة للفرض الفرعي السادس

		Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Exact Sig. (2-tailed)
دور مبدأ تحديد مسئوليات مجلس الإدارة فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية	Grou 1	<= 3	6	.03	.50	.000
	Grou2	> 3	183	.97		
	Total		189	1.00		

المصدر: (نتائج التحليل الاحصائي)

ويتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة الاحصائية (Sig = 0.000) أقل من مستوى المعنوية (α =0.05) وهذا يعنى قبول الفرض البديل القائل بوجود أثر معنوى لمبدأ تحديد مسئوليات مجلس الإدارة فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية بدرجة ثقة ٩٥ %.

ويتم استخدام اختبار chi Square لتحديد المتغيرات الفرعية لمبدأ تحديد مسئوليات مجلس الإدارة ودوره فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية. ويوضح الجدول رقم (٥-٢٧) نتائج اختبار chi – Square للفرض الفرعى السادس، وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٥-٢٧) نتائج اختبار chi – Square للفرض الفرعى السادس

	العبارات	قيمة chi- Square المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية sig
٢٦	يحقق هذا المبدأ مسؤليات مجلس الإدارة، وما يكفله من متابعة فعاله لإدارة البنك من قبل مجلس الإدارة، بالإضافة إلي محاسبة مجلس الإدارة علي مسئوليته أمام البنك والمساهمين، هذا بالاضافة إلي التعامل العادل مع جميع الأطراف اصحاب المصالح ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	٢٠٥.٣٦٥	٠.٠٠٠
٢٧	يحقق هذا المبدأ لأعضاء مجلس الإدارة أنهم يعملوا على أساس المعلومات الكاملة, مع اتخاذهم لإجراءات العناية الواجبة بما يحقق أفضل مصلحة للبنك والمساهمين، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	١٢٧.١١٦	٠.٠٠٠
٢٨	يحقق هذا المبدأ وضع وتطبيق استراتيجية جيدة للبنك ، ووضع أهداف الأداء، وخطط العمل الرئيسية, وسياسة مواجهة المخاطر , وأساليب إعداد	١٢٧.١١٦	٠.٠٠٠

	الموازنات التقديرية، وخطط العمل السنوية ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.		
٢٩	يحقق هذا المبدأ قدرة مجلس الادارة على تقييم شئون البنك تقييماً موضوعياً، وأن يجري ذلك –بصفة خاصة– باستقلال عن الإدارة التنفيذية ، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	١٦٥.٧٦٥	٠.٠٠٠
٣٠	يحقق هذا المبدأ قيام مجلس الادارة بمسئولياته الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة في الوقت المناسب، مما يحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.	٢٨٣.٠٧٩	٠.٠٠٠

المصدر: (نتائج التحليل الاحصائي)

ويتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة للفقرات من ٢٦ الى ٣٠ فقد بلغت كا^{2} المحسوبة (٢٠٥.٣٦٥ ، ١٢٧.١١٦ ، ١٢٧.١١٦ ، ١٦٥.٧٦٢ ، ٢٨٣.٠٧٩) على التوالى وهى اكبر من كا^{2} الجدولية عند درجات حرية مختلفة ومستوى معنوية ٥٪ وايضا بلغ مستوى المعنوية او الدلالة المحسوب (٠.٠٠٠معنوية) لكل الفقرات وهو مستوى اقل من ٥ % وهذا يعنى قبول الفرض البديل القائل بوجد أثر لتبني مبدأ تحديد مسئوليات مجلس الإدارة في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.

خلاصة المبحث الخامس

تتلخص نتائج الدراسة على النحو التالي:

١- الفرض الرئيسي الأول وينص على "لا يوجد أثر معنوي لمبادئ الحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية"

ويندرج تحت هذا الفرض مجموعة من الفروض الفرعية :

- **رفض الفرض الفرعي الأول** والذى ينص على "لا يوجد أثر معنوى لمبدأ توافر إطار فعال للحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، وقبول الفرض البديل الذى ينص على" يوجد أثر معنوى لمبدأ توافر إطار فعال للحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسة المحاسبة الأبداعية".

- **رفض الفرض الفرعي الثاني** والذي ينص على "لا يوجد أثر معنوى لمبدأ حماية حقوق المساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، وقبول الفرض البديل الذى ينص على "يوجد أثر معنوى لمبدأ حماية حقوق المساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية".
- **رفض الفرض الفرعي الثالث** والذي ينص على "لا يوجد أثر معنوى لمبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية، وقبول الفرض البديل الذى ينص على "يوجد أثر معنوى لمبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية".
- **رفض الفرض الفرعي الرابع** والذي ينص على "لا يوجد أثر معنوى لمبدأ الإعتراف بدور أصحاب المصالح فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية، وقبول الفرض البديل الذى ينص على "يوجد أثر معنوى لمبدأ الإعتراف بدور أصحاب المصالح فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية".
- **رفض الفرض الفرعي الخامس** والذي ينص على "لا يوجد أثر معنوى لمبدأ الإفصاح والشفافية فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية، وقبول الفرض البديل الذي ينص على "يوجد أثر معنوى لمبدأ الإفصاح والشفافية فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية".
- **رفض الفرض الفرعي السادس** والذي ينص على "لا يوجد أثر معنوى لمبدأ تحديد مسئوليات مجلس الإدارة فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية، وقبول الفرض البديل الذي ينص على "يوجد أثر معنوى لمبدأ تحديد مسئوليات مجلس الإدارة فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية".

ومن ثم يمكن رفض الفرض الرئيسي الأول وينص على "لا يوجد أثر معنوي لمبادئ الحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية" وقبول الفرض البديل والذى ينص على "يوجد أثر معنوي لمبادئ الحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية".

المبحث السادس : الخلاصة والنتائج والتوصيات والمجالات المقترحة لأبحاث مستقبلية

٦/١- خلاصة الدراسة النظرية:

حيث توصل الباحثون إلى ما يلي:

١- لقد تعرض العديد من الكتاب الباحثون لتعريف الحوكمة المصـــرفية، وتوصـــل الباحثون إلى أن الكتابات المحاسبية قد تباينت في وضـع تعريف محدد للحوكمة المصـــرفية وفقاً لإختلاف المناهج المتبعة ووجهات النظر المتعددة، فقد ينظر لها باعتبارها نظاماً للرقابة أو إعتبارها مجموعة من العلاقات أو إعتبارها هيكل لوضع أهداف البنك وتحديد وســـائل تحقيق تلك الأهداف. وتتمثل الأطراف ذات العلاقة في البنوك في الإدارة التنفيذية للبنوك، ومجالس إدارتها، وحملة الأســهم والأطراف الأخرى أصحاب المصالح، وذلك بهدف المحافظة على حقوق المساهمين وتعظيم ثرواتهم بشكل عادل، مع دعم المستويات المختلفة لمجلس الإدارة.

٢- أهداف الحوكمة المصرفية ذات أهمية كبرى، حيث ينادي جميع المتخصصون في مجال البنوك بتحقيقها، حيث تعد الحوكمة المصـرفية من أهم العمليات الضـرورية واللازمة لحســـن إدارة البنوك، وتأكيد نزاهة الإدارة، وكذلك للوفاء بالالتزمات والتعهدات ولضمان تحقيق البنوك لأهدافها بشكل قانوني واقتصادي سليم، إلا أن أبرزها تحقيق الشـفافية والعدالة، ومنح حق مسـاءلة إدارة البنك، بما يحقق حماية الأموال، مع مراعاة مصـالح العمل والعمال، والحد من اسـتغلال السـلطة في غير المصـــلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الإســـتثمار، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة.

٣- إن إلتزام البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة يعد من المعايير الأسـاسـية التي يضـعها المســتثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاســتثمار، خاصــة في ظل النظام الاقتصـــادي العالمي الحالي، والذي يتســم بالعولمة، وزيادة المنافســة بين المؤسسات المالية المختلفة لدخول أسواق المال سواء المحلية أو العالمية، وجذب رؤوس الأموال مقارنة بالبنوك التي لا تطبق هذه المبادئ، كما أن الحوكمة تزيد قدرة البنوك على المنافســـة في الأجل الطويل، وذلك من خلال ما تتمتع به هذه البنوك من الشفافية.

٤- توصـــل الباحثون إلى أنه لوجود نظام فعال للرقابة الداخلية، يجب وجود أنظمة معلومات يعتمد عليها وبشـــكل يغطى كامل أنشـــطة البنوك، وكذلك وجود قنوات إتصـــال فعاله للتأكد من أن كافة الموظفين يفهمون ويلتزمون بشـــكل كامل بالسياسات والإجراءات الرقابية ذات الصلة بعملهم ومسئولياتهم ضمن النظام وأن الإتصـال الفعال يجب أن يكون مفتوح بكافة الإتجاهات وأن تتوفر للعاملين وسيلة لتوصـيل المعلومات الهامة إلى المستويات الأعلي وأن يكون هناك إتصـال مفتوح

مع الأطراف الخارجية فعندما تتعرض أهداف البنك للخطر فإنه يمكن من خلالها إتخاذ الإجراء اللازم وفي الوقت المناسب. تبين الدراسة أن مبادىء الحوكمة المصرفية تحد بشكل كبير من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، ويأتي في مقدمة هذه المبادىء مبدأ حماية حقوق المساهمين، يليه مبدأ أصحاب المصالح ومبدأ الإفصاح والشفافية معا، ثم مبدأ مسئوليات مجلس الإدارة ومن ثم مبدأ المساواة بين المساهمين

٢/٦ نتائج الدراسة الميدانية:

إستهدفت الدراسة الميدانية فى المقام الأول اختبار فروض الدراسة، وذلك بهدف التعرف علي دور الحوكمة المصرفية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وقد توصل الباحثون من اختبار فروض الدراسة للنتائج التالية:

(١) وجود أثر معنوى لمبدأ توافر إطار فعال للحوكمة المصرفية فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.

(٢) وجود أثر معنوى لمبدأ حماية حقوق المساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.

(٣) يوجد أثر معنوى لمبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية.

(٤) وجود أثر معنوى لمبدأ الإعتراف بدور أصحاب المصالح فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية.

(٥) وجود أثر معنوى لمبدأ الإفصاح والشفافية فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية.

(٦) وجود أثر معنوى لمبدأ تحديد مسئوليات مجلس الإدارة فى الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية

٣/٦ توصيات الدراسة:

فى ضوء هدف الدراسة، وأهميته، وما خلصت إليه الدراسة النظرية، وما توصلت إليه الدراسة الميدانية، فإن الباحثون يوصوا بما يلي:

(١) مراقبة أسباب حدوث الانهيارات المالية السريعة في البنوك العالمية والعمل على تعديل وتطوير مبادىء الحوكمة المصرفية بما يتلاءم مع متطلبات الحد من حدوث تلك الأزمات والانهيارات.

(٢) يجب اصدار تصنيف من قبل البنك المركزي المصري حول مدى التزام البنوك المصرية بمستوى الحوكمة المصرفية وان يتم نشره للجميع لتشجيع البنوك المصرية على الاهتمام الكافي بمفهوم الحوكمة المصرفية.

(٣) العمل على تقنين صلاحيات الإدارة للحد من قدرة الادارة على التلاعب في القوائم المالية، وذلك من خلال وضع ضوابط كافية لاستخدام البدائل المحاسبية المتاحة في مجال القياس والإفصاح، مع وضع ضوابط واضحة وملائمة لاستخدام كل بديل.

(٤) اعتماد آليات الحوكمة المصرفية التي من شانها أن تعمل على تعزيز الشفافية والإفصاح.

(٥) يجب توعية وإلزام القائمين على اعداد التقارير والمعلومات سواء للسوق أو للمستثمرين بشكل مباشر، بعدم إخفاء المعلومة البيئية، أو التأخر في الإفصاح عنها لما له من عواقب وخيمة تؤثر بالسلب على سمعة البنك، لأن قيام البنوك بالتوسع في الإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير المالية يعزز ثقة المستثمرين فيها.

(٦) العمل على إيجاد آلية محددة وواضحة للإشراف والمتابعة لمدى قيام البنوك بتنفيذ مبادىء الحوكمة المصرفية وتفعيل انظمة العقوبات للمخالفين لها.

(٧) ضرورة إلزام البنوك بأن يتضمن تقريرها السنوي ملحقاً منفصلاً يتناول موضوع الحوكمة المصرفية.

(٨) دعوة الجامعات إلى ضرورة تناول المناهج الحوكمة المصرفية في كليات التجارة والقانون، لدعم الطالب المصري قبل دخوله سوق العمل حتى يصبح الطالب على مستوي عال من الثقافة حول موضوع الحوكمة المصرفية، للمساهمة في رفع مستواه داخل المؤسسة التي يعمل بها.

٦/٤ – المجالات المقترحة لابحاث مستقبلية:

في ضوء هدف الدراسة وأهميته وحدوده، ومن خلال إطلاع الباحثون على الأدبيات المختلفة لموضوع دراسته والموضوعات ذات الصلة بها وما إنتهى إليه من نتائج

وتوصـــيات، فإن الباحثون يوصـــي ببعض الدراســـات المقترحة، كي تكون بمثابة نقطة انطلاق للباحثين والمهتمين في هذا المجال، ومن هذه الدراسات ما يلي:

١- أثر الحوكمة المصرفية على جودة الأرباح في البنوك المصرية.

٢- قياس إدراك المساهمين في البنوك المصرية لمخاطر المحاسبة الإبداعية.

٣- مدى مساهمة البنك المركزي المصري في تعزيز مباديء الحوكمة المصرفية في البنوك المصرية.

٤- الحوكمة المصرفية وأثرها غلى مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية بالتطبيق على البنوك المصرية.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية:

١. أبو سالم، سيد سالم محمد، (٢٠١٢)،" العلاقة بين مستوى تطبيقق آليات الحوكمة المصرفية وإدارة الدخل (دراسة اختبارية)"، **رسالة ماجستير في المحاسبة غير المحاسبة** ، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠١٢.

٢. أبو كريشة، طه زكريا.(٢٠١٥)" دور الاعضاء غير التنفيذيين فى نجاح الحوكمة ودور الحوكمة فى الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية وتحسين مستوى الافصاح فى التقارير المالية"، **مجلةكلية التجارة للبحوث العلمية** , العدد ٥٩، ص ص ٨٩ – ١١٨.

٣. ابو طالب ، يحي محمد،(٢٠٠٦) ، "المحاسبة الدولية وفقا لأحداث اصدارات معايير المحاسبة المصرية المعدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية في إطار نظرية المحاسبة"، **الدار الجامعية**، الإسكندرية.

٤. أبو العطا ، نرمين .(٢٠٠٣). " حوكمة المصارف سبيل التقدم ، مع القاء الضوء على التجربة المصرية"، ورقة عمل ، "**مجلة الاصلاح الاقتصادى**" ، القاهرة .

٥. أبو موسرى ، أشرف درويش ، (٢٠٠٨)، " حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية " ، **رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة** ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة ، الجامعة السلامية، غزة.

٦. أحمد، عماد محمد رياض، (٢٠١٣) ،" قياس أثر الإفصاح عن التدفقات النقدية على عوائد الأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودي : دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي" ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ص ص ١٣٥٧-١٣٩٩.

٧. أحمد، عوض الحاج حسن، (٢٠١٦)، " دور آليات حوكمة الشركات فى تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي الإختيارى: دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامى السودانى "، **رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة** ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيللين ، السودان .

٨. أحمد، أماني أسامة حافظ، (٢٠١٣)، " أثر تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر على تطوير مهام المراجعة الداخلية مع دراسة تطبيقية على بيئة الأعمال المصرية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

٩. أسامة، قروانى، (٢٠١٥)، " أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الإقتصادية لولايتى ورقلة وغرداية "، **رسالة ماجستير منشورة**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدى مرباح ورقلة.

١٠. اسماعيل، أحمد شوقي، (٢٠١٨)، "المحاسبة الابداعية في ادارة الأرباح"، مصر: **مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع**.

١١. الأغا ، عماد سليم ،(٢٠١١) ، " دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية : دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية " ، **رسالة ماجستير في المحاسبة** ، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر.

١٢. البرغوثى ،عتمة،(٢٠١٢)، "إعادة تصميم إجراءات حوكمة المصارف الأردنية لتلافى إدارة الأرباح فى ظل الأزمة المالية العالمية "، **مجلة البحوث التجارية**، جامعةالزقازيق، المجلد الرابع والثلاثين :العدد الثانى، ص ص ٦٩-١٠٣.

١٣. البنك المركزي المصري، قرار مجلس ادارة البنك المركز المصرى بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١١ بشان تعليمات حوكمة البنوك، على الموقع الالكترونى ./http://www.cbe.org.eg/arabic

١٤. الجيوشى ، أميمة رزق على،(٢٠١٥)، "مدخل مقترح للتكامل بين أدوات الإدارة الاستراتيجية للتكلفة والحوكمة المصرفية بهدف تدعيم القدرة التنافسية لمنظمات الاعمال"، **رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة** ، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مصر.

١٥. الحربي، ألاء واصل ، (٢٠٢١) ،" أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية تداول" . **مجلة**

الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، العدد ٢٩، المجلد ٣ ، ص ص ٢٢٣-٢٥٣.

١٦. الدليل المصري لحوكمة الشركات. (٢٠١٦). الهيئة العامة للرقابة المالية.

١٧. الرقيب ، فهد محمد، (٢٠١٠)، " حوكمة الشركات بين النظرية والتطبيق " ، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد ٤، ص ص ٤٥٣- ٤٧٣ .

١٨. الزكي، محمد كمال، (٢٠١٧)، " دراسة تحليلية لدور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثره على جودة التقارير المالية" ، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية** ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، المجلد ٨ ، ملحق ، ص ص ٤٥٢-٤٧٩.

١٩. السعدنى، مصطفى حسن بسيوني، (٢٠٠٩)،" المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية: التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات "، **المنظمة العربية للتنمية الإدارية** ، ص ص ١٧٥ - ٢١٦ .

٢٠. الشحادة، عبدالرزاق قاسم، (٢٠١٣)،" قواعد الحاكمية المؤسسية و دورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية : دراسة على عينة من البنوك الأردنية"، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، جامعة لونيسي علي البليدة ٢، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، العدد ١٥،ص ص ١٨ – ٣٨.

٢١. الشحادة، عبدالرزاق قاسم ، بوحفص، حاكمي ،(٢٠١٦)،" قواعد الحاكمية المؤسسية و دورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية : دراسة على عينة من البنوك الأردنية"،**مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، جامعة لونيسي علي البليدة ، العدد ١٥، ص ص ١٨-٣٨.

٢٢. الشمري ، نوره بنت محمد عبد الله ، (٢٠١١) ،"تفعيل دور لجان المراجعة وقواعد الحوكمة في الحد من المخاطر المالية في البنوك التجارية الكويتية ، دراسة اختيارية "، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، العدد (٢) ، ص ص ١٣-٧٠.

٢٣. الشيخ ، عبد الرازق حسن ،(٢٠١٢) ، " دور الحوكمة المصرفية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين " ، **رسالة ماجستير منشورة فى المحاسبة** ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، فلسطين.

٢٤. الصاوي، عفت أبوبكر محمد، **(٢٠١٠)** ، "دراسة دور الإفصاح المحاسبي في الحوكمة المصرفية في إطار برنامج الخصخصة في مصر مع دراسة تطبيقية"، **رسالة دكتوراه في المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

٢٥. الصبان ،محمد سمير، على ، عبد الوهاب نصر ، (٢٠٠٢)، " المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق للمعايير الدولية المتعارف عليها ، **الدار الجامعية للنشر** ، الإسكندرية.

٢٦. الطنملى، سهير،(٢٠١١) ،" دور حاكمية المؤسسية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**،جامعة بنها، كلية التجارة ،العدد ٢.

٢٧. العازمى ، جمال عبيد ، (٢٠١٢)، " دور حوكمة الشركات فى رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية " ، **رسالة ماجستير منشورة** ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن.

٢٨. القرى ، ميسون بنت محمد بن علي ، (٢٠١٠) ،" دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية" ، **رسالة ماجيستير منشورة** ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية .

٢٩. الكبيجي ، وائل مجدى ،(٢٠١٩) ،" دور حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية : دراسة ميدانية" ، **المجلة العربية للإدارة** ، العدد ٢ ، المجلد ٣٩ ، ص ص ٩٩-١٢٥.

٣٠. الماحى ، احمد ، (٢٠٢٣) " أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية العاملة بولاية القضارف " . **مجلة البلقاء للبحوث والدراسات** ، العدد١ المجلد ٢٦ ، ص ص ١-٢٢ .

٣١.

٣٢. الليثي، فؤاد محمد ،(٢٠١٠)، "نظرية المحاسبة"، دار النهضة العربية، القاهرة .

٣٣. المعهد المصرفى المصرى ، (٢٠١١) ، نظام الحوكمة في البنوك،العدد٦، متاح على الموقع الالكترونى http://ebi.gov.eg/publications/?lang=ar .

٣٤. المليجي ، هشام حسن عواد ، (٢٠٠٦)،"الانعكاسات المحاسبية لالحوكمة المصرفية على أسعار الأسهم بسوق الأوراق المالية المصري ، دراسة اختيارية" ، **مجلة الدراسات المالية والتجارية** ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، العدد ١.

٣٥. المهدوي ، سليمة حمد ،(٢٠١٥) ،" اطار مقترح لتفعيل آليات حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية : دراسة ميدانية"، **رسالة دكتوراة غير منشورة** ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة ، جامعة عين شمس.

٣٦. جبار. ناظم شـــعلان ،(٢٠١١)، " أســـاليب المحاســـبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المالية دراســـة ميدانية في عينة من الشـــركات العامة العراقية". **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية** ، العدد ١، ص ص ٢٣٨ – ٢٦٣ .

٣٧. حسن، رضا صبحى ، (٢٠١٧)، " العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح فى شركات المساهمة المصرية " ، **مجلة البحوث التجارية** ، جامعة الزقازيق – كلية التجارة ، مجلد ٣٩ ،ع١، ص ص ١٧٩-٢٠٢.

٣٨. حماد، طارق عبد العال،(٢٠١١) ،" المحاسبة الإبتكارية : (دوافعها – أساليبها – آثارها)" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية.

٣٩. حماد، طارق عبد العال،(٢٠٠٥) ،" حوكمه الشـــركات : المفاهيم – المبادى – التجارب: تطبقيات الحوكمة فى المصارف ، **الدار الجامعية** ، الإسكندرية.

٤٠. حمادة ، رشا ، (٢٠١٠) ،" دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية" ، **مجلة جامعة دمشـــق للعلوم الإقتصـــادية والقانونية** ، العدد ٢ ، المجلد٢٦ ، ص ص ٨٧-١١٢.

٤١. حمد ، صلاح الدين محسن ، (٢٠١٦)، " دراسة العلاقة بين آليات الحوكمة المصرفية وأتعاب مراقب الحسابات فى بيئة الأعمال المصرية"، **رسالة ماجستير غير منشورة فى المحاسبة** ، كلية التجارة ، جامعة كفر الشيخ ، مصر.

٤٢. خالدي، سـارة، (٢٠١٥) " الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرسـاء الحوكمة في الجهاز المصـرفي الجزائري" ، **رسـالة ماجسـتير غير منشـورة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج ،الجزائر.

٤٣. خطاب، محمد شـحاته، (٢٠١٢) ،" إطار مقترح لتفعيل دور حوكمة الشـركات في تحجيم استخدام بعض أساليب المحاسبة الابداعية : دراسة ميدانية على الشركات السعودية" ، معهد الإدارة العامة ، العدد ٢ ، ص ص ٢٠١-٢٦٤.

٤٤. خليل ، محمد أحمد ، (٢٠٠٥)، " دور الحوكمة المصرفية فى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وإنعكاسها على سوق الأوراق المالية : دراسة دراسة نظرية تطبيقية " ، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، العدد الأول .

٤٥. خليل، عبدالمطيف محمد، (٢٠٠٣) ، "دور المحاسب الإداري في إطار الحوكمة المصرفية: دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية"، **مجلة الدراسات التجارية ، كلية التجارة، فرع بنها**، السنة الثالثة والعشرون، العدد الثاني.

٤٦. خليل، هانى محمد ،(٢٠٠٩)، " مدى تأثير تطبيق الحوكمة المصرفية على فجوة التوقعات فى مهنة المراجعة فى فلسطين – دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين والمستثمرين" ، **رسالة ماجستير منشورة فى المحاسبة** ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، فلسطين.

٤٧. راضى ، محمد سامى. (٢٠١١) ،**"موسوعة المراجعة المتقدمة** "، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية .

٤٨. سرور، عبير عبدالكريم إبراهيم، (٢٠١١)، " الإفصاح المحاسبي لصناديق الإستثمار في ضوء الحوكمة المصرفية (دراسة نظرية ميدانية)" رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها.

٤٩. سلام ، طارق مختار ، (٢٠١٥)، " أثر ممارسة حوكمة الشركات على شفافية القوائم المالية دراسة ميدانية" ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مصر ، العدد ١ ، المجلد ١٩ ، ص ص ٦٧-٩٥.

٥٠. سليمان ، محمد مصطفى ،(٢٠٠٦)، " **الحوكمة المصرفية ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**" ، الإسكندرية ، الدار الجامعية .

٥١. سمعان، أحمد محمد شاكر ، (٢٠١٥) " ، أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين مستوى تطبيق الحوكمة ودقة وتشتت تنبؤات المحللين الماليين للأرباح والتدفقات النقدية: دراسة تجريبية " ، **رسالة دكتوراة غير منشورة فى المحاسبة**، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .

٥٢. سويلم، عبد القادر عوادي. (٢٠١٠). إستخدام آليات حوكمة الشركات للحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية دراسة حالة مجمع صيدال. مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٢ ، المجلد٢ ، ص ص ١٨١-٢١١.

٥٣. شتيوي، أيمن أحمد، (٢٠٠٩) ،" دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول ، ص ص ١١٣ -١٧٩.

٥٤. صالح، إبراهيم جميل، (٢٠١٣)، "أثر تفعيل آليات الحوكمة فى البيئة التشريعية والرقابية لسوق المال " ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مصر، العدد ١،المجلد ١٧، ص ص ٣٤٩-٣٧٨.

٥٥. صالح، رضا إبراهيم، (٢٠١٠) ، العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها علي جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة نظرية تطبيقية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الثاني ، ص ص ٣٧٩-٤٣٤.

٥٦. صـــقور ، رنا ،(٢٠١٤) ،" مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية الفعال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية** ، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد ٣٦، العدد٣.

٥٧. صـيام ، أحمد حافظ، (٢٠١٩) ،" ثر تطوير هيكل الرقابة الداخلية على الحد من الأثار السلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية – دراسة تطبيقية، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية** ، جامعة قناة السويس ، العدد الأول ، الجزء الأول ، المجلد ١٠ ، ص ص ٢٧-٥٨.

٥٨. طالب ، باخيجة عبد الله محمد، (٢٠١٣) ،" تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في جودة المعلومات المحاسبية في ظل المعايير المحاسبية الدولية"، **رسالة ماجستير منشورة** ، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة السليمانية، العراق.

٥٩. طينة ، رنا جمال ،(٢٠١٢) ،"دور لجان التدقيق ومدققي الحسابات القانونيين في الحد من ممارسات المحاسبة الخلاقة" ،**رسالة ماجستير منشورة** ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة.

٦٠. عاد ، أسماء ،(٢٠١٨) ،" دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية لمجموعة المؤسسات – ولاية الوادى" . **رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة** ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادى ، الجزائر

٦١. عباس، إسماعيل جاب الله. (٢٠١٢)،" دراسة تحليلية للعلاقة بين آليات الحوكمة المحاسبية وإدارة المخاطر فى التنبؤ بالأزمات المالية المصرفية" **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، العدد ٤ ، المجلد ٦، ص ص ٤٥-٧١.

٦٢. عبد الفتاح، سعد توفيق، (٢٠١٩) ،" العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومؤشرات جودة التقارير المالية– دراسة إمبريقية" ، **مجلة البحوث التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، العدد٤١ ، المجلد ٤ ، ص ص ٨١-١٣٨.

٦٣. عبد الكريم، عارف عبدالله، (٢٠١٤)، "محاضرات فى نظرية المحاسبة " ،كلية التجارة ،**جامعة طنطا**.

٦٤. عثمان، قمر أحمد،(٢٠١٦) ،" أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية" ، **رسالة ماجستير في المحاسبة** ، جامعة تشرين ، سوريا.

٦٥. عطيوي، سميرة ،(٢٠١٢)،" الحوكمة وقاية من الفساد الإداري والمالي الناتج عن المحاسبة الإبداعية حالة الشركة الأمريكية لتسويق الكهرباء والغاز الطبيعي Enron" ، **مجلة العلوم الإنسانية**، بسكرة ، العدد ٢٧ / ٢٨ ، ص ص ٢٢ – ٣٩ .

٦٦. على ، صـــالح حامد ؛ عبد الرحمن ، عبد الرحمن عبدالله، (٢٠١٣) ،" دور التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية – بحث ميداني على المصـارف السـودانية " ، **مجلة البحوث التجارية المعاصـرة** ، العدد الأول ، كلية التجارة ، جامعة سوهاج.

٦٧. على، إبراهيم على ،(٢٠١٧)، " أثر هيكل الحوكمة المصرفية على الإفصاح المحاسبي من خلال تقارير الاستدامة _ دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية" ، **رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة** ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة.

٦٨. على، رامز أحمد يوسف، (٢٠١٦) ،" قياس أثر أساليب الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية على جودة التقارير المالية وتحسين قرارات المستثمرين في ضوء معايير المحاسبة بالتطبيق على شركات المساهمة المقيدة بالبورصة" ، **رسالة ماجستير في المحاسبة** ، كلية التجارة ، جامعة بنها.

٦٩. علي ، عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة ، (٢٠٠٧)، "مراجعة الحسابات والحوكمة المصرفية في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة" ، **الدار الجامعية** ، الإسكندية ، مصر.

٧٠. علي ، محمد أحمد ،(٢٠١٣)،" الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح" ، **رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة** ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، السودان .

٧١. عومورية ، حماش، (٢٠١٤)، " أثر الحوكمة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية– دراسة ميدانية" ، **رسالة ماجستير منشورة فى المحاسبة** ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر.

٧٢. فريد، امينة فداوي،(٢٠١٤)، "دور ركائز حوكمة الشركات فى الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية .دراسة عينة من شركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250"، **المجلة الجامعة**، جامعة باجى مختار– عنابة، المجلد الاول : العدد السادس عشر، ص ص ٢٤٣–٢٧٦.

٧٣. كامل، سيد عبد الرحمن، (٢٠١٢)، "دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ١ ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، العدد١ ، ص ص ٥١-٨٣.

٧٤. كشكوشة ، نجوى متولي حسن ،(٢٠١٢)،" أثر تطبيق الحوكمة على اتجاهات التغير داخل المنظمة "، دراسة اختيارية ، **مجلة إدارة الأعمال المصرية** ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، العدد ٢.

٧٥. محاريق ، هاني أحمد،(٢٠١٣)، " أثر تطوير معايير المحاسبة للأدوات المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية : دراسة نظرية وميدانية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢، ص ص ١-٤٤ .

٧٦. محمد ، أمال محمد ، (٢٠٠٨)، " دور آليات الحوكمة فى تعيز حوكمة تكنولوجيا المعلومات وضبط الأنشطة الإلكترونية فى المنشآت " ، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف ، **مجلة الدراسات المالية والتجارية** ، العدد ١٠ ، المجلد ١٠.

٧٧. محمد ، أمجد حسين عبد الرحمن، (٢٠١٢) " أثر تطبيق آليات وركائز الحوكمة في البنوك التجارية على ترشيد قرارات منح الائتمان وتوريق الديون" ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد ٢.

٧٨. محمد ، رجب أحمد ،(٢٠٠٨)،" الحوكمة المصرفية ومدى أهمية دورها في مواجهة الفساد المالي رؤية محاسبية" ، جامعة الأزهر، **الإسكندرية**.

٧٩. محمد ، ياسر أحمد ، (٢٠١٢)، " مدى تطبيق الشركات المصرية المقيدة بالبورصة لقواعد ومبادئ حوكمة الشركات " ، **مجلة التجارة والتمويل** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد ٣ ، ص ص ٤٤٣-٥٠٠ .

٨٠. محمد، الطيب المجتبى ، (٢٠١٥)، " دور الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية في فاعلية التجارة الإلكترونية بالمصارف السودانية : دراسة ميدانية بالتطبيق على المصارف السودانية" ، **رسالة ماجستير منشورة فى المحاسبة** ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، السودان.

٨١. محمد، عبدالرحمن عبدالفتاح ، (٢٠١١)، " نموذج مقترح لقياس أثر آليات الحوكمة على جودة الأرباح المحاسبية بالقوائم المالية لشركات المساهمة المصرية : دراسة ميدانية " ، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** ، العدد٥٠، ص ص ٩٤-١٤٩.

٨٢. مسلم ، درويش محمد، (٢٠٠٩)، "دور لجان المراجعة دور لجان المراجعة في زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية (دراسة ميدانية)"، **رسالة ماجستير منشورة** ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق.

٨٣. معيار المراجعة الدولي رقم ٢٤٠، مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعه القوائم المالية https://socpa.org.sa/Socpa/Professional-standards/International-Standards/2024.aspx.

٨٤. مصطفي، فاطمة الزهراء مؤمن، (٢٠١٨)، دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية" **مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، العدد الأول ، المجلد الأول، ص ص ٦٣-٩٣.

٨٥. مطر، محمد، (٢٠٠٦)، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني" . دار وائل للنشر، عمان، **الأردن**.

٨٦. ميخائيل ، أشرف حنا، (٢٠٠٩)، "تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات: التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات" ، **المنظمة العربية للتنمية الإدارية** ، ص ص ٨٨ – ١١٦ .

٨٧. نصار، أسماء وجية عبد الحفيظ، (٢٠١٥)، " ثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على المحتوى المعلوماتى فى سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة عين شمس.

٨٨. هواري، بن عبد العزيز سفيان، (٢٠١٧)، "دور المدقق في الحد من الممارسات الاحتيالية للمحاسبة الا بداعية وفق المعايير المحاسبة الدولية. **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، المجلد ٤، العدد ٢، ص ص ١١ – ٢٩.

٨٩. ياسين، محمد محمود (٢٠١٠)، " الحاكمية المؤسسية وجودة الإفصيا في البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية "، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، جامعة بور سعيد، كلية التجارة، العدد الأول، الجزء الثاني، يناير – يونيو.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

١. Abbasi، R., Abdou, Y., Abu-Zayyad, T., Ackermann, M., Adams, J., Aguilar, J. A. & Meagher, K. (2012)," The design and performance of IceCube DeepCore. **Astroparticle physics**, 35(10), 615-624.

٢. Adegbite, Emmanuel, (2012) ," "Corporate governance regulation in Nigeria", Corporate Governance: **The international journal of business in society**, Vol. 12, Issue: 2, pp.257-276 .

٣. Adjaoud et al. (2007), " The Effect of Board's Quality on Performance: a study of Canadian Firms " Corporate Governance: An International Review.

٤. Al-Jaifi, H., et al. , (2017), " "Corporate governance strength and stock market liquidity in Malaysia", **International Journal of Managerial Finance,** Vol. 13 ,Issue: 5, pp.592-610.

٥. Aljifri, K. and Moustafa, M. (2007)," The Impact of Corporate Governance Mechanisms on The Performance of UAE Firms: An Empirical Analysis", **Journal of Economic & Administrative Sciences**, Vol.23, No . 2, December Pp. 71-93.

٦. Alzoubi, E. S. S., and Selamat, M. H., (2012), "The effectiveness of corporate governance mechanisms on constraining earning management", Literature Review and Proposed Framework. **International Journal of Global Business**, vol.5, no.1, pp. 17-35.

٧. Amat, O. & Gowthorpe, C. (2010)," Creative accounting: Nature, incidence and ethical issues" **Journal of Economic Literature Classification**. M4; 11-15.

٨. Armstrong, C.S., Guay, W.R. and Weber, J.P., 2010, "The Role of Information and Financial Reporting in Corporate Governance and Debt Contracting" **Journal of Accounting and Economics**, 50, Pp. 179-234.

٩. A brief review of "Balaciu, D., Bogdan, V., & Vladu, A. B. (2009) "creative accounting literature and its consequences in practice **Annales Universitatis Apulensis: Series Oeconomica**, 11(1), 170.

١٠. Bhasin, M. L. (2016)," Creative accounting practices: An empirical study of India," **European Journal of Accounting, Finance & Business, Suceava**, 4(1), 10-30.

١١. Chang, J. C., and Sun, H. L., 2010, "Does the disclosure of corporate governance structures affect firms earnings quality?" **Review of accounting and finance**, 9(3), 212-243.

١٢. Colley, John,et al, (2005), "What is Corporate Governance", **McGraw-Hill** Professional.

١٣. Collingwocd. H. (1991). "Why K-Mart's Good News Isnt**". Business Week**, PP. 18-40.

١٤. Cueto, D. C. (2013). "Substitutability and complementarity of corporate governance mechanisms in Latin America". **International Review of Economics & Finance**, 25, 310-335.

١٥. Demirag, I., et al.,(2000) , "Corporate governance: overview and research agenda", **The British Accounting Review**, 32(4), 341-354.

١٦. Denis, D. K., and McConnell, J. J., (2003), "International corporate governance", **Journal of financial and quantitative analysis**, 38(1), 1-36.

١٧. Elizabeth .S. (2006)." Earnings Management Using Classification Shifting: An Examination of Core Earnings and Special Items". **The Accounting Review**. Vol. 81. No.3. pp. 501-531.

١٨. Fattah, S. (2019)" The relationship between corporate governance mechanisms and financial reporting quality indicators: an empirical study" ***Journal of Commercial Research***, *41*(4), 1-56.

١٩. Flayyih, H. H., Ali, S. I., & Mohammed, Y. N. (2018),"The Effect of Integration of Coroprate Governance Mechanisms and Audit Quality in Earning Management: An Empirical Analysis of Listed Banks in Iraqi Stock Exchange," ***International Journal of Engineering & Technology***, *7*(4.25), 337-344.

٢٠. Fox J. (1997) “Learn to Play the Earning Game”.**Fortune.**

٢١. Gharib, M. B., and Rengasamy, E., (2012), “Corporate Governance and the Board efficiency in UAE Banks”, **Master Thesis,** The British University in Dubai (BUiD).

٢٢. Gillan, (2006), “Recent Development in Corporate Governance: An Overview”, **Journal of Corporate Finance**, Vol. 12, pp: 381-402.

٢٣. Gompers, P., Ishii, J., and Metrick, A., 2003, “Corporate governance and equity prices”, **The quarterly journal of economics**, 118(1), 107-156.

٢٤. Hamdaoui, W., (2020). ,"The impact of corporate governance on the quality of accounting information-Case study of some Banks in Biskra", **Economic and Management Research Journal,** Vol:14, No. 5, pp. 49-62**.**

٢٥. Hamdi, F. M., & Zarai, M. A. (2014)," Corporate governance practices and earnings management in Islamic banking institutions", ***Research Journal of Finance and accounting*****,** *5* (9).

٢٦. Hashed, A., & Almaqtari, F. (2021)," The impact of corporate governance mechanisms and IFRS on earning management in Saudi Arabia", ***Accounting*** **7**, (1), 207-224.

٢٧. Iliev, Peter ,et al.,(2015)," Shareholder Voting and Corporate Governance Around the World' , **Review of Financial Studies** , Volume 28, Issue 8. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1702546.

٢٨. International Federation of Accountants (IFAC), (2004) Enterprise Governance Getting the Balance Right, **New York**.

٢٩. Johnstone, Karla M., Audrey A. Gramling., and Larry E. Rittenberg., (2014) "Auditing: A Risk-Based Approach to Conducting a Quality Audit" Ninth Edition, South-Western, Cengage Learning, **USA**.

٣٠. Kambil, A. and et al., 2006, “The Seven Disciplines for Venturing in China”, **Journal of Management Review**, Vol. 47, No.2, pp.85-89.

٣١. Krishnan, S., and Amin, A., (2017), "Empirical Study of Corporate Governance on Public Listed Companies in Malaysia ", **Human Resource Management Research**, vol.7, no.1, pp.17-27.

٣٢. Kukah, M. A. (2015). "Corporate Governance and Accounting Information Quality of Listed Firms in Ghana", Master **Thesis**, University of Ghana.

٣٣. Maureen, N., (2004), "Corporate Governance and Client investing", **Journal of Accountancy**, 37(1), 48-51.

٣٤. McNichols, Maureen F. and Stephen. (2008), "Does Earning Management Affect Firms' Investment Decisions? "**The Accounting Review**, Volume 83, issue 6.

٣٥. Melumad, N. D. and Nissim, D., (2008), "Line-Item analysis of earnings quality**", Foundations and Trends in Accounting,** 3(2–3): 87–221.

٣٦. Monks, R., and N. Minow, (2002), "Governance Corporate**",** **Blackwell**, Business (2).

٣٧. Mulford, C. W., & Comiskey, E. E., (2005). ,"The financial numbers game: detecting creative accounting practices". **John Wiley & Sons**.

٣٨. Nandelstadh A., (2003), "Corporate Governance Mechanisms and Firm Performance: Evidence from Finland", Available at: **http //www.ssrn.com**., Pp.1-19.

٣٩. Nugrahanti, T., (2016) " Risk Assessment and Earning Management in Banking of Indonesia: Corporate Governance Mechanisms", **Global Journal of Business and Social Science Review**, Vol. 4(1) . 1-9.

٤٠. Nurfitriana, A., & Yadiati, W. (2018). "Relation Between Asymmetric Information Corporate Governance and Earning Management Evidence from Indonesia", **International Journal of Advanced Engineering and Management Research**, Vol. 3 Issue 2 , pp146-160.

٤١. OECD,(2004),"Principles of Corporate Governance", Available: http://www.oecd.org.

٤٢. Oliveras, E., & Amat, O. (2003). "Ethics and creative accounting: Some empirical evidence on accounting for intangibles in Spain". **UPF Economics and Business Working Paper**.

٤٣. Popescu, L-M. & Nisulescu, i. A, (2013), " Detecting Creative Accounting Practices and their Impact on the Quality of Information Presented in Financial Statements", **Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology**, Vol .3, December, Issue 6, PP.1-13.

٤٤. Putri, I. A. D., Indriyani, N. M. V., Suardikha, I. M. S., & Wirajaya, I. G. A. (2018). "The effect of good corporate governance and tri hita karana culture on the quality of financial reporting". **Russian Journal of Agricultural and Socio-Economic Sciences.**, **Russian Journal of Agricultural and Socio-Economic Sciences**, 6(78),pp.75-85.

٤٥. Ranjabar, Amir, (2009), "Corporate Governance and Financial Performance – A study Of Malaysian Listed Companies " Submitted To Graduate School of Business and Accountancy University of Malaya, **Master Of business Administration.**

٤٦. Rashid,k. and Islam,S., (2013), "Corporate governance, complementarities and the value of a firm in an emerging market: the effect of market imperfections", Corporate Governance: **The international journal of business in society** ,Vol. 13 ,no. 1, pp.70-87.

٤٧. Reischmann, M. (2016). "Creative accounting and electoral motives: Evidence from OECD countries". **Journal of Comparative Economics**, 44(2), 243-257.

٤٨. Roya, Darabi,(2012) "Rezvan kosarimehr, LeilaHassanne Jad, The Effect of Audit Quality on Management Mechanisms", **International Journal of Business and Social Science**, Vol .3, No.12.

٤٩. Sabbaghi, Omid, (2016), " Corporate governance in China: a review", Corporate Governance: **The International Journal of Business in Society**, Vol. 16 Issue: 5, pp.866-882

٥٠. Shah. S. Z., Butt, Safdar, and Tariq, Y. B., (2011), " Use or Abuse of Creative Accounting Techniques " , **International Journal of Trade, Economics and Finance** , vol 2 , No 6 , Pp 5311-536.

٥١. Shen, C. and Chih, H., (2007), "Earnings management and corporate governance in Asia's emerging markets", Corporate Governance: **An International Review**,15(5), pp. 999–1021.

٥٢. Siagian, F. T., and Tresnaningsih, E., (2011), "The impact of independent directors and independent audit committees on earnings quality reported by Indonesian firms", **Asian Review of Accounting**, 19(3), 192-207.

٥٣. Stokmans, A: N. lybaert, and W. voordeckers. (2013), "The conditional Nature of Board Characteristics in Constraining Earning Management IN Private Family Firms", **Journal of Family Business Strategy**, Vol. 4, no. 1 pp.5-66.

٥٤. Tendeloo, B. V. and Vanstraelen, A., (2005), "Earnings management and audit quality in europe: Evidence from the private client segment market**",** ***Working Paper*****,** Faculty of Applied Economics**,** University of Antwerp, Belgium.

٥٥. Verdi, R. (2006). "Financial Reporting Quality and Investment Efficiency". Sloan School of Management**, Massachusetts Institute of Technology, Cambridge**. SSRN. P.P. 1 – 55.

٥٦. Vita, I. N. M., Dwija, P. I. A., Sadha, S. I., & Ary, W. I. (2018),' The effect of good corporate governance and tri hita karana culture on the quality of financial reporting", **Russian Journal of Agricultural and Socio-Economic Sciences,** 78(6), 75-84.

٥٧. Wagenhofer, A. and Ewert, R. (2011). "Earnings Quality Metrics and What They Measure". Retrieved from http://ssrn.com/abstract=1697042**.**

٥٨. Williamson, O.E., (1999), "The Mechanism of Governance", **Oxford University**.

٥٩. Yadav, B. (2014). "Creative accounting: An empirical study from professional prospective". **International Journal of Management and Social Sciences Research**, 3(1), 38-53.

٦٠. Yoon, S., (2007), "Accounting quality and international accounting convergence", **doctoral dissertation**, Faculty of the Graduate College, Oklahoma State University.

٦١. Young, M. N., Peng, M. W., Ahlstrom, D., Bruton, G. D., & Jiang, Y. (2008), "Corporate governance in emerging economies: A review of the principal–principal perspective"', **Journal of management studies**, 45(1), 196-220.